حقيقة ماحدث في دربان

المؤتمر العالمي ضد العنصرية
في جنوب أفريقيا
البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان
٢٠٠١

مقدمة

أثبت المؤتمر الأخير لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري الذي دارت فعالياته في مدينة دربان بجنوب أفريقيا الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية بشكل عام والعربية بشكل خاص، بعد النجاح الذي حققته هذه المنظمات وصمودها الرائع أمام المحاولات الأمريكية والإسرائيلية لتسيير أعمال المؤتمر حسب رغباتها. ونجاح فعاليات المنتدى غير الحكومي في إدانة السياسة العنصرية للكيان الإسرائيلي- في البيان الختامي- وخاصة ممارسته لنظام التفرقة العنصرية وأساليب التطهير العرقي وفرض القوانين التمييزية ضد فلسطيني ١٩٤٨، وهو ما يؤكد النجاح الذي يمكن أن تسهم فيه منظومة وناشطو حقوق الإنسان في تفعيل آليات حماية ودعم الشعب الفلسطيني ويمكن الخروج من هذا المؤتمر بعدة ملاحظات أهمها:

١- الدور المتصاعد للمنظمات غير الحكومية في العالم والتي تمثل ضمير الشعوب وهي بالتالي غير خاضعة لأي حسابات أو ضغوط حكومية.

٢- أظهرت وقائع المؤتمر خطأ النظرة الحكومية للمنظمات الأهلية التي تعتبر هذه المنظمات خطراً على الأمن القومي، وسقوط الاتهامات التي تكيلها الأنظمة العربية لتلك المنظمات وهو ما أكده العديد من الكتاب المصريين والعرب، ورغم هذا الدور العملي والوطني للمنظمات غير الحكومية يستمر الإصرار العربي الرسمي على تجاهل حرية الرأي والتعبير، وحصار أي مبادرات شعبية مستقلة بما فيها إنشاء المنظمات الأهلية.

٣- ضرورة التنسيق بين منظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية بشكل مسبق والتحضير لمثل هذه المؤتمرات بوقت كاف، والحرص على عدم استبعاد أي طرف من أطراف الحركة العربية الحقوقية، ومن الأفضل التفكير في إنشاء لجنة دائمة للتنسيق بين هذه المنظمات لتلافي أي قصور في التحضير والمشاركة.

٤- الدور المهم الذي لعبه عاملان أساسيان في نجاح المنتدى غير الحكومي وتزامناً مع انعقاد المؤتمر وهما استمرار الانتفاضة الفلسطينية الباسلة وتصاعد حرب الاغتيالات.

بالرغم من النتائج الإيجابية لمؤتمر مناهضة العنصرية بجنوب أفريقيا، وما حققه من نجاح في خصوص القضية الفلسطينية، فهما لا شك فيه أن الأحداث الأخيرة التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية قد تتسبب في تعطيل تأثير توصيات المؤتمر غير الحكومي. وقد مثل هذا المؤتمر نقطة تحول في منظومة العلاقات بين جميع الأطراف الفاعلة في مجال حقوق الإنسان ومناهضة العنصرية والتمييز العنصري، وأظهر الدور الذي يمكن أن تؤديه

مؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسات الدولية نحو عالم أكثر إنسانية وعدلاً، حيث واجه المؤتمر الصلف الأمريكي بصلابة واضحة، الأمر الذي وضع المؤتمر الحكومي في مأزق بين محاولات التوفيق بين الإرادة الشعبية التي عبرت عنها توصيات المؤتمر غير الحكومي ومصالح تلك الحكومات المناهضة للإرادة الشعبية، والمستعدة لقبول أي ضغط.

نحاول اليوم أن نبحث عن إجابة عدد من التساؤلات الموضوعة أمام المنظمات غير الحكومية العربية، هل حققت المنظمات العربية نجاحاً في بناء تحالفات مع المنظمات الآسيوية والأفريقية وباقي المنظمات الأخرى، هل كان الخطاب العربي مؤثراً في جذب منظمات أخرى دولية وإقليمية لنفس المواقف العربية؟ هل ما حققته المنظمات غير العربية يعد انتصاراً في مؤتمر دربان خاصة على مستوى التنسيق فيما بينها؟ هل كان هناك تنسيق كافي بين المنظمات غير الحكومية داخلياً وبينها والوفود الرسمية؟ وإذا كان الرد بالسلب.. فهل يرجع ذلك إلى الموقف المتحفظ من الحكومات العربية والقيود التي تفرضها على هذا الدور غير الحكومي؟ أم لضعف تأثير المنظمات غير الحكومية في دولها؟

البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان

مؤتمر العنصرية وفرص الوحدة والشقاق*

حجاج أحمد نايل**

لا يمكن بأي حال الدخول إلى نفق الحركة العربية لحقوق الإنسان بكافة مؤسساتها ونشطائها لمحاولة الاقتراب من المشكلات المتزايدة يوماً بعد يوم لهذه الحركة بل من المؤسف التأكيد أن بعض أجسام هذه الحركة تسير – بلا جدال – في نفق مظلم ومليئ بكل ما هو شائك وغير متوقع. وقد ذكرتني تداعيات التحضير للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية الذي تنظمه الأمم المتحدة في نهاية أغسطس الجاري بدربان بجنوب أفريقيا بكل إشكاليات هذه الحركة وأزماتها التاريخية؛ حيث تثبت كل الشواهد مدى البراعة والتفوق المذهل في إعادة إنتاج الأخطاء القديمة بنفس الطريقة دون أي إبداع في ممارستها للمرة المائة بعد الألف. وكأن ذلك قدر مكتوب للعرب ليس فقط على صعيد الحكومات وما تمارسه من انتهاكات ضد شعوبها بل أيضاً على صعيد النخبة والانتلجنسيا العربية التي تساهم في العمل العام سواء كان سياسياً أو ثقافياً أو عملاً يتصل بحقوق الإنسان.

نفس الأخطاء

والمتابع لتجليات وتداعيات التحضير لهذا المؤتمر وتحديداً من داخل مؤسسات المجتمع المدني ينفطر ألماً لما يحدث يبدو صورة مكررة لما تم أثناء التحضير للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقد في فيينا عام ١٩٩٣ ويعكس ذلك جدياً التشوهات والأمراض المزمنة لتلك الحركة الوليدة ولا أحد يعلم فربما تكون حيثيات ولادتها إحدى أهم الأسباب الأساسية في هذه الأمراض والتشوهات كون ميلادها من رحم تراث العمل السياسي بما فيه من تناقضات وحسابات سياسية حول احتلال المواقع أياً كانت النتائج.
والمتابع أيضاً لعشرات من الفعاليات والمؤتمرات سواء الإقليمية أو الدولية يلاحظ أن الكتلة العربية دائماً في هذه الفعاليات تعمل بشكل هزيل ومتقطع الأوصال وغير مؤثر أو فعال وتحكمها معايير وحسابات وموازنات الشخصانية والانطباعية بل والسطحانية والتركيز على الذات المباشرة وقصر النظر وضيق الأفق بطريقة تعيد الدوران في المصير الذي ذكرناه في مقدمة هذه الافتتاحية.

---

* نشر هذا المقال بجريدة القدس العربي اللندنية بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٥.
** المدير التنفيذي للبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان

ففي أثناء انعقاد مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣ كانت كل التجمعات الجغرافية أو النوعية تنظم عملها ولديها موقف من كافة القضايا المطروحة وتمتلك أولوياتهـا. ولـديها أهداف واستراتيجيات واضحة نحو تحقيق المطالب التي شاركت من أجلها متواصلة في الوقت نفسه مع كافة المنظمات وجماعات الضغط الأخرى في المؤتمر. على الناحية الأخرى كانـت المنظمات العربية تبحث في طرقات المؤتمر عن شيء ضاع منها ولم تجـده. ناهيـك عـن الخلافات الحادة بين نشطائها بسبب رغبة البعض في القيادة والزعامة، وهدف البعض الآخر في وضع شخصه ومنظمته فوق الجميع، ورغبة البعض الثالث في فرض أجند ته ومواقفـه وعدم الاتفاق في أي قضية أو حتى كلمة وأشكال أخرى عديدة من العمل العشوائي..

استبعاد وإقصاء

ولا أدري هل هي بالفعل مشكلة قدرية ولا فكاك منهـا رغـم المحـاولات الجـادة والدعوبة؟! وهل أصبحت هذه السلوكيات قدراً يلتصق بنا كحكومات ومنظمات غير حكومية؟ وهل يمكن بعد متابعة أحداث التحضير لمؤتمر مكافحة العنصرية من قبل أحد أطراف الحركة العربية لحقوق الإنسان الذي قام بتنظيم مؤتمر تحضيري عربي في القاهرة لمؤتمر مكافحـة العنصرية على هواه مختاراً ومستبعداً من يشاء في ذات الوقت الذي يقصر نشاط المـشاركة العربية ويقصرها على جهوده الشخصية بما في ذلك المشاركة الفلسطينية التي حصرها على مجموعته لإلزام الجميع بالسقف السياسي الهزيل الوارد في إعلان القاهرة الأخير؟! هل يمكن أن يتحدث أحد بعد ذلك عن استبداد الحكومات وانتهاكها لحرية الرأي والتعبير وغلقهـا كـل المنافذ على الآخرين؟ إلا أستطيع أن أجزم أن الحكومات لديها نفس الجرأة على ارتكاب مثل هذه الأفعال.

رؤية عربية واحدة

عود على بدء ففي موضوع مثل القضية الوطنية (قضية الصراع العربي الإسرائيلي) لا أتصور خلافاً جوهرياً أو سياسياً في مواقفنا، حيث يبدو للمتأمل من بعيد أن هذا المـؤتمر فرصة العرب كل العرب للإجماع على مواقف مشتركة والدفع بها داخل المـؤتمر وإحـداث تواصل مع التكتلات الأخرى صاحبة المصلحة في إبراز نضالها ضد أي شكل مـن أشـكال العنصرية، ومن ثم إمكانية تحقيق إنجاز هام في كافة القـضايا التحرريـة المطروحـة فـي المؤتمر، إلا أنه وكالعادة انفرد البعض بالحركة دون تنسيق مع الآخرين في سـباق محمـوم لإثبات الذات أو لأسباب أخرى لا نعلمها، ربما نفهم أسباب هذا المسلك في نضالات نوعيـة وتخصصية أخرى تبرر السباقات والعدو على جثث الآخرين لأسباب تمويلية أو سياسـية أو

لأي أسباب أخرى، لكن المثير للدهشة أن يأتي هذا السلوك في قضية تتسم أبجديات العمل فيها بأهمية وجود ومشاركة الجميع كل الجميع حتى أننا في حاجة إلى كائنات من كواكب أخرى لمساندة الشعب الفلسطيني والشعوب العربية في قضيتهم العادلة ضد الصهيونية والعنصرية. ومن ثم وبطبيعة الحال نؤكد أن هناك قضايا لا يستجيب معها منطق الاختيار أو الاستبعاد إذا اتفقنا على أن هذا الطرف أو ذاك من حقه أن يمارسها أصلاً، ونؤكد على ممارسة الاستبعاد والاختيار في قضية مثل القضية الفلسطينية وقضية الصراع العربي الإسرائيلي وقضايا التمييز العنصري إجمالاً من المؤكد أن من يستخدمها لديه حسابات أخرى غير المتعارف عليها داخل إطار حركة حقوق الإنسان وفعالياتها، أو على الأقل يضع شخصه والمشكلات المشتبكة مع شخصه فوق الاعتبارات الكونية والمصيرية وهذه مصيبة أكبر تتضح تجلياتها في اعتبار البعض نفسه الممثل الوحيد والمتحدث باسم الجميع دون اكتراث بجهود البعض أو بنضال البعض الآخر في هذا المجال، وفي مبالاة واضحة بالشقاق الذي يمكن أن يحدث في صفوف الجانب العربي على الأقل فيما يخص القضية الفلسطينية وممارسات إسرائيل، والتي تعد جد فرصة حيوية للمرة الأولى علينا استغلالها لاستبدال النواح العربي بمواقف جادة ومؤثرة على الصعيد العالمي. ومما يصعب من هذه المهمة- أصلاً- الضغوط التي بدأت تمارسها الولايات المتحدة ضد توجه المنظمات العربية غير الحكومية بإعادة الاعتبار لقرار الأمم المتحدة الذي يصف الصهيونية بالعنصرية وانتقاد سياسات الكيان الإسرائيلي المتعارضة مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. والتصريحات الأخيرة الصادرة من ماري روبنسون المفوضة السامية لمفضية حقوق الإنسان بشجب هذه التوجهات.

وحدة الصف

في هذا السياق لا نملك إجابات على أسئلة كثيرة، إلا أننا نرغب في إيجاد تفسير واضح حول أسباب هذه الرغبة المحمومة- بقصد أو بدون- في شق الصف الحقوقي العربي، الرغبة المحمومة في استباق الأحداث والإصرار على التحدث باسم الجميع دون توكيل أو تفويض من أحد سوى رغبة البعض في الإشارة إليهم بأنهم الحكم والمعيار والحكم المطلق الذي يمتلك الحقائق والمواقف المطلقة في مجال حقوق الإنسان.

ومن أسف القول إن هذه الطريقة في الأداء والتفكير دائماً ما تكون نتائجها هزيلة وغير مؤثرة اللهم من أوهام أصحابها بأنهم يصنعون المعجزات.

ومن أسف أيضاً الإشارة إلى سؤال هام يطرح نفسه بشدة حول بعض القضايا الأساسية إذا كان ما يحدث داخل "مؤسسات" الافتراض الأول في عملها عدم حجب الآخرين

والإقرار بحقهم في العمل وعدم مصادرة جهودهم، وكي لا يساء فهمنا لا نتحدث عن جهودنا نحن بل هناك مؤسسات إقليمية كبيرة لها جهود بارزة في مجال القضية الفلسطينية.

القضية الثانية: نود تذكير هؤلاء الآلهة بأن مسلك الصهاينة في المؤتمر لـــن يكـــون على هذا النحو الذي مارسناه نحن وأنهم لن يتفاعلوا مع المؤتمر بمنطق الاختيار والاســتبعاد من داخلهم لأن القضية وببساطة لا تحتمل مثل هذا السلوك فهي كما تعلمون قضية حيـــاة أو موت وبالنسبة لهم لا يوجد مكان للحسابات فيها.

القضية الثالثة: إن هذا التوجه في استقامته سينتكس بالقضايا التي ندافع عنها ومـــن أجلها أكثر مما يقدم إليها من خدمات بصورة تدفع المشاركين في المؤتمر إلى البحـــث عـــن فرص التأثير والفعالية، ومن ثم سيؤدي إلى انشغال بعض أجسام الحركـــة المـــشاركة فـــي المؤتمر في هدر الجهود لاستبعاد أي أجسام أخرى كما حدث وصدر ذلـــك فـــي بيـــان قبـــل المؤتمر بقرابة ٣٠ يوماً، وانشغال البعض الآخر بالعمل على الإفلات من محـــاولات عزلـــه ومن هنا فقد ضاع الطرفان في معارك جانبية لا تخص المؤتمر ومواقفنا من فعالياته. ويجعلنا ذلك نسأل لمصلحة من بالضبط ما يحدث؟

أليس هناك من نهاية لهذا التوجه العبثي في "حركة" أبرز أبجدياتها التعدديـــة وحـــق الآخر في الوجود والتعبير عن نفسه وعن أولوياته دون أن يتحدث عنه أحد تحت مـــسميات جغرافية أو تنظيمية؟

وفي النهاية لسنا ضد أي نشاط بل على العكس من ذلك نسعد بنشاطات حقوق الإنسان أياً كان مصدرها. وكل ما نقف ضده العمل الفردي وإصرار البعض علـــى فـــرض مواقفـــه والتحدث باسم الغائب والحاضر والعرب والعجم والتركماني معاً!!

استبعاد الآخر وأوهام الذات*

حجاج نايل

بمقاله في جريدة "الحياة اللندنية" بتاريخ ١١ سبتمبر الماضي كتب أحد نشطاء حقوق الإنسان في مصر مقالاً حول مؤتمر العنصرية والموقف من قضاياه من ناحية وحول الأطراف الأخرى المشاركة فيه من ناحية أخرى وذلك رداً على مقال سابق "نشر في ذات الجريدة بعنوان "فرص الوحدة والشقاق في الصف العربي داخل المنتدى غير الحكومي لمؤتمر العنصرية".

ومن فرط سذاجة البعض في كتاباتهم- سواء بقصد أو دون قصد- يشعر المرء أنه لا ضرورة ولا جدوى من الرد على مثل هذه المقولات التي من المؤسف أنها تقال دون فهم مثل الأكليشيهات؛ ومن ثم فالانطباع المبدئي لما أثير هو تسطيح بالغ وخلط متعمد يعكس النموذج الذي نعرفه في مدارسنا عن التلاميذ الذين يحفظون المنهج دون أدنى محاولة في فهم الظواهر وتداعياتها وتفاعلاتها ونستطيع تفصيل ذلك في النقاط التالية:

أول الأخطاء المنهجية التي وقع فيها (صاحبنا) هي ممارسة عادة الاستبعاد في تأكيد واضح لما ورد بمقال فرص الوحدة والشقاق، عبر قيامه بإبراز الكارت الأحمر لزملاء له عملوا قبله بسنوات في مجال حقوق الإنسان ومن المؤسسين لهياكل بعض تلك المؤسسات طارداً إياهم من جنته، ووصفهم بأنهم خارج الحركة وعلى طريقته في التساؤل ما هي معايير وصف من هم خارج الحركة ومن هم داخلها؟ وعلى ما يبدو فإن المعيار الوحيد لديه هو الخلاف في وجهات النظر مع شخصه الكريم.

كنت أتمنى على صاحبنا القراءة الجيدة للمقال قبل التورط في ردود مفبركة لما أثير حول فرص الوحدة والشقاق في مؤتمر دربان حيث ركزت الفكرة الجوهرية في الموضوع على أننا سئمنا التحدث باسم كافة جموع الحركة العربية لحقوق الإنسان من المحيط إلى الخليج، في حين أن المتواجدين لا يشكلون أكثر من ٢٠% من حركة حقوق الإنسان العربية وبنفس طريقة الحكومات العربية غير المنتخبة والمستبدة التي تتحدث باسم شعوبها في اغتيال واضح لإرادة تلك الشعوب بشكل مستبد وكريه. ولم يكن الحديث حول المشاركة أو عدم المشاركة في أعمال مؤتمر دربان أو في الأعمال التحضيرية العظيمة التي أنجزت. لكن يبدو أن المنطق السالف الذكر صحيح برمته في سياق فهمنا لطبيعة عقليات مثل كاتب المقال والذي يعد الكارت الأحمر أقرب المعالجات في ذهنه لهذه القضايا وأيضاً لتوضيح مواهبه في استخدام الإنترنت.

* نشر هذا الرد في جريدة الحياة اللندنية بتاريخ ٢٠٠١/٩/٢٥ رداً على مقال نشر في ١١ سبتمبر بنفس الجريدة تعليقاً على المقال السابق.

ونذكره بأن ما حدث في الدقائق الأولى بعد جلسة الافتتاح في دربان أثبت صحة مخاوفنا سواء كنا داخل الحركة أو خارجها.

وأخيراً نهيب بكاتب المقال ومن يفكر بطريقته وبعيداً عن أية مشكلات سابقة أو لاحقة أن يكفوا عن تطبيق مقولة (من ليس معي فهو ضدي) وأن ينتبهوا للغة التي يتعاملون بها لأنها اقرب بكثير إلى لغة الحكومات والحكومات العربية تحديداً وأن يبذلوا جهداً مشكوراً في قراءة أدبيات حقوق الإنسان وأن يفهموها جيداً.

الانتصار غير الحكومي
في مؤتمر دربان.. ماذا يعني؟[*]

حجاج نايل

بطبيعة الحال لم يكن ما حدث في مدينة دربان بجنوب أفريقيا أثناء انعقاد مؤتمر مناهضة العنصرية أقل أهمية أو ضجة من الأحداث السابقة على انعقاد المؤتمر ذاته سواء على صعيد التوجهات السياسية وسخونة القضايا المطروحة من جانب الدول أو المنظمات غير الحكومية وحتى على صعيد الجهود التحضيرية التي سبقت عقد المؤتمر. وصاحبت فعاليات المؤتمر معارك سياسية وتحضيرية كان أبرزها ما يتعلق بالأفق السياسي الذي طرحه البعض كهدف استراتيجي وتحديداً فيما يختص بتناول القضية الفلسطينية التي اختلفت أهداف ورؤى عدد من ممثلي المنظمات غير الحكومية حولها، فبينما تراجع البعض عن المطلب الخاص بمساواة العنصرية بالصهيونية تبناه البعض الآخر كمطلب أساسي في المؤتمر، ناهيك عن أسلوب وشكل التنظيم لأعمال تحضيرية قامت بها بعض المنظمات أثارت تحفظ كل من أستبعد من هذه الأعمال إلى جانب تصاعد الخلاف المنهجي حول المستهدف السياسي من المؤتمر إلى السطح بالدرجة الأولى. وأدى ذلك في النهاية إلى بروز هذا الخلاف العربي- العربي بعد دقائق قليلة من بدء جلسة الافتتاح وظهرت الوفود العربية حول المخيم الآسيوي كالعادة في مشهد لا يحسدون عليه من جانب المشاركين الآخرين وحفل المشهد بفاصل من السباب المتبادل كاد يصل في بعض الأحيان إلى التشابك بالأيدي وإلقاء الأوراق وبمعجزة ميتا فيزيقية وافق المشاركون في هذا المشهد على تمثيل كل منظمة في تجمع عربي موسع انتهى ببعض المتوافقات الشبيهة بجلسات مشايخ العرب!

وأبرز ما في هذه الأحداث أن المؤتمر منذ بدء جلسة الافتتاح سار في اتجاه آخر بعيداً عن التنافس والخلاف العربي؛ فمنذ الدقائق الأولى بات واضحاً حجم التأييد الواسع والتضامن غير المحدود مع القضية الفلسطينية ومعاناة الشعب الفلسطيني من جانب جميع وفود العالم تقريباً بصورة فاجأت المشاركين العرب ودفعتهم إلى التوقف عن الاستمرار في تعميق الخلافات. وتدريجياً بدأت ملامح الصورة تتضح باتجاه هذا التأييد الواسع مع القضية الفلسطينية الأمر الذي استرعى الانتباه بالنظر إلى هذا التحول الملحوظ؛ وظهرت ملامح هذا التحول الواضحة في التعاطي الإيجابي مع القضية الفلسطينية والذي لم نشهده منذ سنوات طويلة. هذا القدر من التعاطف بصوره العالمية المتعددة من خلال الأطر والقطاعات الشعبية

---

[*] نشر هذا المقال بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠١/٩/٢٣.

وغير الحكومية ومن ثم فقد نجح المؤتمر أيضاً في نشر وترويج التعاطف مع القضية الفلسطينية بصورة مختلفة.

وترجع هذه الصورة إلى عدة عوامل أساسية وأبرزها ما يمكن أن يطلق عليه المناخ السياسي أو الموضوعي الذي عقد فيه المؤتمر ويمكن إجمالاً اختصارها بشكل محدد في عدة نقاط:

استمرار الانتفاضة الفلسطينية على الأرض وتصاعد المذابح والانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ومازالت (اغتيالات، مصادرة أراضي، بناء مستوطنات، اقتحام مدن السلطة الفلسطينية، التمييز العرقي تجاه أهالي ١٩٤٨) ضد الشعب الفلسطيني بشكل يومي وما عكسه هذا المشهد من تعاطف واسع في كافة أصقاع الأرض خاصة بين مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية. وأحد الدلائل على ذلك ما حدث لشارون في زيارته الأخيرة لروسيا التي تشهد تواجداً كبيراً لليهود، ومع ذلك قوبل بصورة مهينة تمثلت في رفض ممثلي الكنيسة الأرثوذكسية مقابلته، بالإضافة إلى التعاطف الضخم من شعوب أفريقيا وتظاهر قطاعات متعددة منها أمام السفارة الأمريكية قبل انعقاد المؤتمر بفترة وجيزة ورفع شعارات التأييد للقضية الفلسطينية. إلى جانب تعاطف مماثل في ساحات الغرب مثل محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين في بلجيكا والدانمارك وبث فيلم (المتهم) في هيئة الإذاعة البريطانية BBC فضلاً عن مظاهرات مختلفة في أنحاء متفرقة من العالم لدعم نضال الشعب الفلسطيني.

وفي ذات الوقت كان لانعقاد المؤتمر في قلب جنوب أفريقيا تلك الدولة التي شهد شعبها تمييزاً عنصرياً بغيضاً لحقبة من الزمان بدعم وتأييد الدولة الإسرائيلية التي أيدت نظام الأبارتايد بتكنولوجيا السلاح والتعاون الاقتصادي والعسكري، مما رسخ عداءاً قوياً لدولة (إسرائيل) لدى شعب جنوب أفريقيا، الذي يمكن ملاحظته لدى مواطنين عاديين بعيداً عن أروقة المؤتمر، ساعد على ذلك الدعم العربي والفلسطيني لنضال شعب جنوب أفريقيا ضد نظام التفرقة العنصرية. ومن ثم كان للاختيار الموفق لعقد المؤتمر في جنوب أفريقيا نسبة هائلة من النجاح الذي حققه العرب في دعم القضية الفلسطينية خاصة عندما التقت إرادة شعب جنوب أفريقيا مع إرادة المنظمات غير الحكومية في العالم، والتي يشكل اليسار والليبرالية مرجعيتين أساسيتين لكوادرها وقياداتها.. حتى في إطار ما يسمى (بالشرعية الدولية) واحترامها وتنفيذ قراراتها استحق الشعب الفلسطيني هذا التأييد والتعاطف الواسع مع قضاياه، وقد كان واضحاً بما لا يدع مجالاً للشك تضامن المنظمات غير الحكومية على المستوى العالمي مع القضية الفلسطينية وقضايا العالم الثالث والعداء الظاهر للولايات المتحدة الأمريكية

خاصة أثناء خطبة الرئيس الكوبي فيديل كاسترو التي سبقت الاجتماع الختامي للمنظمات غير الحكومية لإقرار الإعلان الختامي مباشرة، وقد استمرت ما يناهز الثلاث ساعات ونصف.

من ناحية أخرى ساهم الصلف والتعالي الأمريكي أيضاً في الحديث الدائم عن الانسحاب الفعلي من المؤتمر في استفزاز الوفود الأخرى المشاركة في المؤتمر حتى قبل انعقاده، إلى جانب قلة عدد الوفود الموالية لإسرائيل وقيام بعض المنظمات اليهودية المعادية للصهيونية بحمل لافتات معادية لدولة (إسرائيل) بالإضافة إلى عوامل أخري ساهمت في تقليص فعالية الوفد الإسرائيلي حيث أشار البعض منهم إلى أن أحد أسباب فشلهم ترجع إلى الاختيار العشوائي لممثليهم وعدم إجادتهم اللغة الإنجليزية جيداً، وكما ورد بصحيفة (يديعوت أحرونوت) أكدوا إلى أن ممارسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين تلوث سمعتهم وأشياء أخرى من هذا القبيل. راجع صحيفة القدس العربي اللندنية الجمعة ٢٠٠١/٩/٧.

على صعيد آخر يعد ما ارتكز عليه مفهوم القضية الفلسطينية وفقاً لمنظومة حقوق الإنسان وممارسة إسرائيل العنصرية ضد الشعب الفلسطيني وحرب الإبادة الجماعية بغض الطرف عن تفصيلات الصراع ومنطلقاته بمثابة فصل عنصري وإبادة جماعية في إطار منظومة استقرت في وجدان المدافعين عنها كمرجعية أساسية لتحديد المواقف، الأمر الذي أكسب القضية الفلسطينية هذا التأييد أثناء التصويت على الإعلان الختامي في المنتدى غير الحكومي. ويدفعنا هذا إلى القول إن المؤتمر أبرز بما لا يدع مجالاً للشك خطأ التصور الشائع عن المنظمات غير الحكومية عامة ومنظمات حقوق الإنسان في العالم العربي على وجه الخصوص- وهو التصور الذي يحاول ترويجه جانب من النخبة المصرية والعربية ويؤثر ذلك في الرأي العام- فها هي منظمات حقوق الإنسان وعبر تجربة حقيقية أثبتت "جندتها" المستقلة وأكدت رفضها لأي تبعية أياً كانت سواء "أجندة "المنظمات الدولية أو للغرب، حيث طرحت سقفاً سياسياً تجاوز إلى حد بعيد بعض الأحزاب السياسية الضعيفة التي تكيل الاتهامات لمنظمات حقوق الإنسان بالخيانة والعمالة يومياً في صحفها.

إعادة النظر في الموقف من منظمات حقوق الإنسان

هذا إلى جانب التأكيد على أن دعم الشعب الفلسطيني والمطالبة باسترجاع حقوقه المشروعة قد أصبح المطلب الأساسي والوحيد لهذه المنظمات في المؤتمر في خلاف جاد وواضح مع بعض المنظمات الدولية بدرجة يمكن معها مطالبة من يهاجمون منظمات حقوق الإنسان بضرورة إعادة النظر في مواقفهم منها خاصة أنها تحملت مع بعض المبادرات الشعبية عبء العمل اليومي المؤثر والفعال في جلب التأييد والتضامن والتعاطف الواسع مع

القضية الفلسطينية. وقد تبلور هذا في الإعلان الختامي للمنظمات غير الحكومية في مؤتمر دربان. لقد كان المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية في دربان بالفعل فرصة تاريخية- وفي مشهد نادر الحدوث- لنصرة قضايا التحرر إجمالاً والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص ربما لتمكين هذا الجمع من المنظمات غير الحكومية في مكان واحد بهذه الصورة. وما من نتيجة مستخلصة من هذه التجربة غير أنها فاجأت بعض الأخوة العرب المشاركين في المؤتمر والذين ذهبوا إليه بسقف سياسي هزيل تحت دعوى "ما لا يدرك كله لا يترك كله" وبحجة رفع شعارات قابلة للتحقق فقد دفعهم تيار التضامن مع القضية الفلسطينية داخل المؤتمر إلى تغيير توجههم منذ اليوم الأول، مما يشكك كثيراً في تلك الدعاوى التي وردت في مقال أحد المشاركين المصريين بالمؤتمر بجريدة الأهرام والذي بدا كمن يكتب وصفاً تفصيلياً لمباراة في كرة القدم على وشك إحراز هدف من موقع الحدث في وصف للبطولات المطلقة للسكرتارية العربية التي لا نستطيع أن ننكر دورها لكن وعلى طريقة الروائي العظيم معمر القذافي (الأرض الأرض.. القرية.. القرية وانتحار رائد الفضاء) تقزمت كافة العوامل الأخرى التي ساهمت في إنجاح المؤتمر إلى جوار المليون فعل وعمل للسكرتارية الأخطبوطية فقد تقزم بجوارها دور شعب عظيم كشعب جنوب أفريقيا وتقزم بجوارها تعاطف النسبة العظمى من أربعة آلاف منظمة غير حكومية قادمة من أصقاع الأرض إلى المؤتمر متضامنة مع القضية الفلسطينية وقضايا شعوب العالم الثالث، وتقزمت بجوارها انتفاضة باسلة يسقط كل يوم فيها شهداء وتشهد تعاطف العالم كله.

وفي النهاية نؤكد احترامنا لكل الجهود العربية غير الحكومية المخلصة في قضايا هذه الأمة وفي تعاطفها مع قضايا الشعب الفلسطيني لاسيما وهذه التي لا تشبه الحكومات في استبدادها.

الحركة العربية لحقوق الإنسان
ومؤتمر دربان.. كلمة أخيرة*

حجاج نايل

نشرت في الفترة الماضية عدة مقالات في الصحف المصرية والعربية جمعيها تدور إما حول الدور العظيم الذي لعبته إحدى مؤسسات حقوق الإنسان في مؤتمر دربان ومحاولات تضخيم هذا الدور بالإدعاء أنه السبب الوحيد والمباشر في نجاح المنتدى غير الحكومي وخروج الإعلان الختامي بهذا الشكل خاصة في البنود المتعلقة بالقضية الفلسطينية وإسرائيل، أما البعض الآخر فيحمل ردوداً هجومية ضارية على بعض المختلفين معهم في وجهات النظر بخصوص أسباب نجاح المؤتمر بدءاً من وصف هؤلاء المارقين بأنهم "خارج حركة حقوق الإنسان" أو "متفرجين" أو" باحثين عن الوجاهة" أو"مخربين" أو"عملاء للحكومة" و"خونة للقضية والوطن "وغير ذلك كثير من الاتهامات لمجرد تعبير هؤلاء عن وجهة نظر مغايرة وكأنها بالفعل هجمة منظمة انطلقت في كل اتجاه لتأديب الخوارج بهدف تكريس وجهة نظر معينة..

وفي جملة هذا الصخب من المقالات الصحفية لا يعنينا هنا الرد على كثير من التفاصيل الصغيرة، ولسنا معنيين أيضاً بالرد على جملة الاتهامات الواردة في تلك المقالات. لكننا بالضرورة في احتياج شديد إلى تأمل ما يجري بدرجة من الموضوعية وعدم وضع أي اعتبارات غير البحث الجدي في خلفية ما يكتب ونقصد بشكل خاص المنهج والعقلية وطرق التفكير التي تقف خلف كل هذه الكتابات و الردود.

المناخ السياسي للمؤتمر

أولاً: نؤكد أن النجاح الذي تحقق في مؤتمر دربان هو بالفعل وبلا جدال حصيلة المناخ الموضوعي والسياسي الذي عقد فيه المؤتمر، سواء على صعيد بلد الانعقاد واستمرار الانتفاضة الفلسطينية أوندرة تجمع هذا الكم الهائل من المنظمات غير الحكومية التي لها موقف واضح من قضية الصراع العربي الإسرائيلي ، و حصيلة بعض الجهود الذاتية التي لعبت دوراً معقولاً في استثمار واستغلال هذا المناخ والتي لا يحق لها في ذات الوقت أن تنسب إلى نفسها أنها العامل الوحيد خلف كل هذه الانتصارات.

* نشر هذا المقال بجريدة الحياة اللندنية بتاريخ ٢٠٠١/١٠/١ تحت عنوان منظماتنا لحقوق الإنسان ومؤتمر دربان.. كلمة أخيرة.

ثانياً: إنه من الصعوبة بمكان إنكار الموقف الفكري والسياسي المتمخض عن الأعمال التحضيرية المشار إليها والذي راهن كثيراً على مطالب وآمال محدودة المستوى وهزيلة تحت دعوى مالا يدرك كله لا يترك كله والتواضع في الطموحات والآمال حتى يمكن تحقيقها لكـن المفاجآت كانت تجاوز الظرف الموضوعي والمناخ السياسي لهذه المطالب الهزيلـة دفعـت بتغيير المواقف والسياسات على أرض المؤتمر وهذا ليس خطأ مبدئياً لكنه يفسر سبب وطبيعة الخلاف بين هذه المؤسسة ومؤسسات أخرى محلية وإقليمية بل أنه لم يكن خلافاً في وجهـات النظر لكنه نتاج عن محاولات لفرض المطالب والآمال الخاصة على الجميع.

ثالثاً: إنه لا يجب ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تدعي مؤسسات تعمل في مجال حقوق الإنسان احتكارها لمعايير المشاركة والفاعلية قبل انعقاد المؤتمر وأثناءه... ومن ثم يجب أن نهمس في آذان ممثلي هذه المؤسسات أن هناك معايير مختلفة لوفود أخرى ترى أنها لعبت دوراً أساسياً على الأرض في دعم القضية الفلسطينية. ومن ثم ليس بالضرورة أن يكون غير المشارك في المشاورات والاجتماعات الداخلية للمؤتمر في موقع المتفرج لكن الأخطـر مـن ذلك هو محتوى الإدعاء ذاته لأنه يمثل بالفعل كارثة حقوقية تتنافى وتتعـارض مـع العمـل الحقوقي نفسه.

خلاف منهجي

رابعاً: إن الخلاف مع هؤلاء بالأساس خلاف منهجي وليس شـكليا بمعنـى أن مـن أرهقوا أنفسهم وقاموا بالرد على تحفظنا على الأعمال التحضيرية التي انفرد البعض بها قبل المؤتمر لم يقرأوا ما نشر جيدا، لأننا لا نتحمس في الأصل للمشاركة في مثل هذه الأعمـال، وليس مطروحاً الحديث حول مشاركتنا من عدمها. لكن من المهم معرفة أن الخلاف الأساسي حول توجه هذه المؤسسات بتصدير هذه الأعمال باعتبار نفسها الإطار الشرعي الوحيد أولاً، وأنها تمثل كافة المنظمات والهيئات ثانياً، وأنها المرجعية الوحيدة للجميع ثالثاً، والتخاطب بها على هذه الأسس السابقة رابعاً. فمن ثم يجب التأكيد لمن يرغب في فهـم حقيقـة الأمـر أن خلافنا ليس حول الأعمال ذاتها أو المشاركين فيها ونتائجهـا أو إعلاناتهـا وتوصـياتها أو إنجازاتها ؛ بل على عكس التصور السائد نحن نسعد بهذه الأعمال لكننا نـرفض أن تفـرض علينا آليات ومواقف لم نسهم في صنعها ولم نبد رأياً فيها ولم نعط الحق حتى فـي التعقيـب عليها، أو بمعنى أدق حرماننا من حقنا حتى في معرفة مجرياتها. وهذا في حقيقـة الأمـر لا يختلف عن فعل الحكومات المستبدة وغير المنتخبة التي تتحدث دائما بلسان الـشعوب فـي تغييب واضح لإرادتها.

خامساً: من الملاحظ أن أغلب الردود التي نشرت شابها العصبية والتوتر والانفعال أكثر من التوجه لمناقشة القضايا الخلافية وعلاجها بهدوء. وعلينا أن نؤكد أننا لسنا بصدد معركة أو (عركة) بل نرغب في مناقشة هادئة ــ كما ذكرنا في البداية ــ حول تلك العقلية التي تقف خلف هذه الردود التي يبدو لنا أن بعضها تم بتكليف أكثر مما عكست إبداعاً خلاقاً في تناول القضايا. يدفعنا ذلك ببساطة إلى التنبيه مرة ثانية ورابعة وعاشرة إلى الخطر المحدق الذي يحيط بالحركة العربية لحقوق الإنسان بالفعل، ففي بعض منظماتها تظهر محاكاة تدريجية لأسلوب ونهج الحكومات في تناول الخلافات والقضايا، فعندما نختلف مع بعض توجهاتها سواء على أسس صحيحة أو خاطئة تميل هذه المنظمات إلى استخدام المفرمة وكاسحات الألغام.

الاعتراف بالآخر

سادساً: من الطبيعي وبالنظر إلى نشأة الحركة العربية لحقوق الإنسان أن تكون هناك مساحات من الجدل والاختلاف، وهذه ظاهرة صحية بغض النظر عن بعض الاتهامات الساذجة المتضمنة في عدد من الردود. إلا أنه من المؤكد ضرورة وضع ما حدث في التحضير للمؤتمر وأثنائه في الاعتبار مستقبلاً، لأننا بصدد أعمال أكبر ربما قد تفيد البعض كدروس مهمة أبرزها تصور البعض أنه الممثل الشرعي والوحيد للجميع في غيبة كثرتهم، وكذلك التوقف عن فرض مواقف مجموعة محددة كمرجعية للجميع والاستناد إلى المنظومة الحقوقية التي يعملون بها في ضرورة الاعتراف بالآخر سواء رغبوا في ذلك أم لم يرغبوا، فالآخر موجود وله دور مهم أيضاً شريطة ألا يفرض طرف مواقفه على الآخر وألا يتحدث طرف نيابة عن الآخر أيضاً لأننا إذا ما استمر ذلك سوف يكرر التاريخ نفسه ونعيد إنتاج الأحداث بحذافيرها إن لم تكن أكثر ضراوة.

المؤتمر العالمي ضد العنصرية... والتحدي الأمريكي*

حلمي شعراوي**

اجتمع في الأسبوع الأول من يوليو ٢٠٠١ بجنيف اللجان التحضيرية فـي دورتهـا الأخيرة لإعداد الوثائق النهائية من إعلانات دولية وخطط عمل لتقدم إلى المؤتمر العالمي ضد العنصرية المزمع عقده في دربان بجنوب أفريقيا؛ على مستوى شـعبي فـي ٢٨ أغـسطس ومستوى حكومي من ١-٧ سبتمبر ٢٠٠١. وتعطي دول العالم والمنظمات غيـر الحكوميـة والحركات الاجتماعية أهمية كبيرة لهذا الاجتماع الذي سيعقد على أرض تحررت حديثا مـن النظام العنصري (الأبارتايد) بحضور أكثر من عشرة آلاف مشارك وفي زمن تتصاعد فيـه الصراعات العرقية والثقافية والاجتماعية، بل ويشهد آخر مظاهر النظم العنصرية الاستيطانية في العالم والعصر على أرض فلسطين ممثلاً في الكيان الصهيوني، أو ما اسماه البعض "آخر نظام أبارتايد" في العالم.

ولأهمية هذا المؤتمر وجدول أعماله، فإن الحكومات والمنظمات الشعبية قـد أولـت الإعداد له عناية كبيرة منذ أواخر عام ٢٠٠٠، فاجتمع ممثلو هذه الأطراف علـى مـستوى القارات في مجموعات إقليمية بأفريقيا وآسيا والأمريكيتين وأوروبا الشرقية والغربيـة، كمـا اجتمعت بشأنه مجموعة المنظمات العربية بعمان وتعاود الاجتماع بالقاهرة. وبدا من مناقشات هذه المجموعات حجم القضايا والآلام التي تعاني منها شعوب هذه المجموعة أو تلك، أو لتدفع كل منها في اتجاه لصالحها أو في مواجهة الآخرين. ومن خلال هذه الاجتماعـات تبلـورت قضايا هامة قدرت دوائر العولمة والدوائر الصهيونية خطورة بعضها فرأيناها تتحرك بقـوة لتحدي نجاح المؤتمر المحتمل، فكانت التصريحات الأمريكية شديدة اللهجة ضد جدول أعماله على نحو ما سنرى.

بدأت المجموعة الأفريقية بالهجوم على نحو ما أتيح لي مـشاهدته فـي اجتماعاتهـا الاستشارية المبكرة بالجنوب الأفريقي، فأثارت إلى جانب قضاياها التقليدية عـن الـسياسات الاقتصادية للعولمة والإفقار والتهميش، قضايا ذات جذر تاريخي مثل تجارة الرقيق الأوربيـة عبر الأطلنطي واستنزاف الدم والأرواح الأفريقية على مدى قرون مما يستوجب تقديم أوربـا وأمريكا للاعتذار التاريخي، وبحث المؤتمر القادم لموضوع التعويضات المناسبة للشعوب التي تعرضت لهذا الانتهاك الطويل. ويجب ألا نغفل هنا ما تثيره بعض المجموعات الأفريقية بشأن

---

* نشر هذا المقال بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٦.

** كاتب ومدير مركز البحوث العربية والأفريقية.

التاريخ العربي في أفريقيا أو ممارسات بعض المجتمعات العربية بالنسبة لأعـراق أو أقـاليم داخلها.

وفي آسيا أثار المجتمعون في بانكوك ثم طهران قضايا عولمة الاقتصاد والمال ومضاره على شعوب القارة، والتي قادت إلى تعرضها للأزمات والانهيارات الاجتماعية وانتشار النزعـات العنصرية والاسترقاق لجماهير واسعة من النساء والأطفال، وترسيخ أوضاع اجتماعية نتيجة لذلك تتعلق بالمنبوذين والدعارة واستغلال العمالة الآسيوية الرخيصة في أوربا.

دعم آسيوي

واستفادت المجموعات العربية، حكومية وشعبية، مـن انعقـاد المـؤتمر الآسـيوي التحضيري في طهران؛ فدفعت بقضية فلسطين كنموذج لممارسة إسـرائيل لأبـشع أشـكال العنصرية، مماثلة لسياسات الأبارتايد القديمة في أفريقيا، فضلاً عن مشكلة اللاجئين وحقهـم المذكور في العودة باختلاف غير مبرر عن كل حقوق اللاجئين المقررة في أفريقيـا وآسـيا. وقامت منظمات حقوق الإنسان العربية والمحامين العرب والتضامن الأفريقي الآسيوي بدور ملحوظ في التعبير عن القضية العربية الاستراتيجية، وصلت بها بعـد ذلـك إلـى اللجـان التحضيرية في جنيف فأثارت قلق الدوائر الأمريكية والأوربية من استمرار هذه اللهجة حتى دربان.

وقد كان أمل الدوائر الأمريكية وبعض التنظيمات الأوربية وخاصة الرسمية أن تدفع بمسألة العنصرية والتمييز العنصري إلى ساحة بلدان الجنوب حين صاغت جدول أعمال يلقي بالقضايا الاجتماعية عن المرأة والطفولة واللاجئين والبطالة بل ومرضى الإيـدز والمثليـة الجنسية، في سلة واحدة تحت شعارات "التمييز العنصري وكره الآخر وعدم التسامح" وهـو الشعار الرسمي المبكر للمؤتمر. بذلك تصبح قضايا التمييز العنصري من "القضايا الداخليـة" لبلدان الجنوب التي يتوقف ضغطها على بلدان الشمال لمواجهة ما اسماه مفكر عـالمي مثـل سمير أمين "بنظام الأبارتايد على مستوى دولي" أو ما يمكن تسميته بهبوب رياح العنـصرية على بلدان الجنوب.

الموقف الصهيوني

وفي عملية التفاف مكشوفة حضرت المنظمات اليهوديـة الـصهيونية الاجتماعـات الأوربية غرباً وشرقاً (فضلاً عن اجتماعات الأمريكيتين) لتخفض من نغمة هجـوم القـوى الرافضة في أوربا وأمريكا لأساليب العولمة وآثار آلياتها على العمالة واحتكار التقنية وشروط

التجارة وأضرارها على البيئة، ولتحول النغمة الأساسية إلى موقف أوربـي "ضـد العـداء للسامية" وإدانة إنكار الهولوكست (المحرقة ضد اليهود من قبل النازي) وتعـرض الأقليـات اليهودية للاضطهاد والتمييز كما يعبر عن ذلك ظهور بعض الأحزاب النازية الأوربية، وقـد حاولت هذه المنظمات بحضورها الكثيف في لجان إعداد مشروع البيان النهـائي أن تحـشوه بالإشارات إلى هذه النغمة الدخيلة على الواقع العالمي الراهن الذي تبرز فيه محرقة إسـرائيل ضد الفلسطينيين وممارساتها التمييزية على الشعب الفلسطيني، وكشف الإعلام الدولي لجرائم قادتها ضد الإنسانية وفق المعايير الدولية.

ومع انكشاف الوضع الاستعماري الإسرائيلي علـى أرض فلـسطين خاصـة بالنسبة لحركة المنظمات الشعبية والأهلية تدريجياً في أوربا، وعلى اتساع أكبر فـي بلـدان الجنوب عموماً، بدأت الدوائر الأمريكية تسرب إلى الاجتماعات التحضيرية منذ أوائل مـايو الماضي عدم رضاها عن هذه "التحضيرات" للمؤتمر، ولعلنا نـذكر أن "مـاري روبنـسون" مفوضة حقوق الإنسان في المنظمة الدولية قدمت استقالتها- وإن تراجعت عنهـا- احتجاجـاً على هذه الروح تجاه المؤتمر، ومع ذلك تزايدت التسريبات في شكل وثـائق غيـر موقعـة، ورسائل إلى جنوب أفريقيا بأنها لن تجد مساعدة عربية في نفقاته الباهظة، وعدم توفير نفقات الأمم المتحدة نفسها من بطاقات سفر للمنظمات المعتمدة لديها أو ترتيبات لإقامة المؤتمر فـي جنيف ثم في دربان.

ويبدو أن ذلك لم يوقف استعداد المنظمات الأهلية وعدد مـن الحكومـات الآسـيوية والأفريقية بل والعربية لإثارة قضية "الصهيونية العنصرية" على نطاق واسـع إزاء "قاعـدة الاستماع" التي تبدو الآن أكثر حظاً. وإزاء إحساس الأمـريكيين والإسـرائيليين بالاختنـاق المحتمل في "دربان"، فقد سارعوا بهجوم صريح هذا الأسبوع يكاد يكون مفاجئاً للكثيرين. وها هي تصريحات "كولن باول" أمام لجنة العلاقات الخارجية فـي الكـونجرس فـي الخـامس والعشرين من يونيو- أي قبل توجهه إلى المنطقة العربية مباشرة- تشير صراحة إلـى أنـه تحدث إلى "ماري روبنسون" بشأن "صعوبة أن تشارك الولايات المتحدة في هذا المـؤتمر إذا ظلت الدعوة لدفع تعويضات عن تجارة الرقيق أو إدانة الصهيونية ضمن أعماله"، و"طالبهـا بعمل جاد لوقف انحراف المؤتمر عن مساره ولجوئه إلى لغة الماضي وأحداثه، وأنـه مـن الخطر إغراق المؤتمر في هذه اللغة..".

ثم ذكر المتحدث الرسمي باسمه لاحقاً أن إثارة مـسألتي إسـرائيل والـصهيونية أو التعويضات المالية عن تجارة الرقيق أو طلب الاعتذار الرسمي عنها تهددان حضور أمريكـا للمؤتمر، وهذه بالطبع تهديدات مبكرة لمفوضية حقوق الإنسان ودولة جنوب أفريقيـا بهـدم

المؤتمر، وإلا ما صدرت الرسالة بهذه الصراحة لمسئولة الأمم المتحدة التي يبدو الخطاب لها وكأنه موجه لإحدى إدارات الخارجية الأمريكية!

ولست بحاجة لتذكير الدوائر الأمريكية والصهيونية بالتعويضات التي حصلت عليها إسرائيل من أوربا أو ملاحقتها لمجرمي الحرب النازيين على الرغم من أن الوقائع تاريخية قديمة. ولا باتهام ممارسات حاكم هنا أو هنالك بالجرم ضد الإنسانية! ولكن هذا الموقف في مجمله يشير على أية حال إلى شعور بالقلق من ضغط آثار الانتفاضة وتطور موقف المجتمع الدولي إزائها.

ويلقي ذلك بمسئولية كبيرة في هذه الفترة التحضيرية تحديداً على كاهل المنظمات الشعبية العربية بل والحكومات العربية، فالأولى لابد أن تكثف من حضورها في دربان بالتعاون مع الفلسطينيين وأن تدفع بسقف لممارسات إسرائيل كنظام عنصري، وأبارتايد تحديداً في بلاد التحرر من الأبارتايد خاصة أمانديلا رئيس المؤتمر الفخري. أما الحكومات العربية فإن أمامها فرصة عمل دبلوماسي وسياسي ناجح- بدءاً من معاونة حضور المنظمات الشعبية- لمحاصرة النظام العنصري القائم على أرض فلسطين وتحدي الانحياز الأمريكي الذي يجب أن يراجع نفسه أولاً احتراماً لمصالحه في الوطن العربي وأفريقيا.

ومن المؤسف أننا لا نستطيع أن نعيد طرح قرار تشبيه الصهيونية في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي ألغته في لحظة استقواء أمريكي عام ١٩٩١ وقد تكون ثمة فرصة أخيرة في الاجتماعات التحضيرية في جنيف في الأسبوع الأول من يوليو يليها اجتماعات- منظمة الاتحاد الأفريقي الجديد في زامبيا قرب عاصمة المؤتمر- مما يشكل فرصة لوضع قضايانا في وضعها الصحيح ونحن الشعوب العربية والإسلامية والأفريقية نشكل ثلث سكان العالم وأكثر من نصف دوله!

عالم ما بعد دربان

حلمي شعراوي*

تنقاد شعوب الجنوب– بوعي أو بغير وعي– إلى التأريخ لنفسها بحدث أمريكي تماماً، فيما يسمى بأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. وما لم نبحث هنا في الأوضاع الداخلية الأمريكية التي يسرت وقوع هذا الحدث، ومسئوليات الأجهزة الأمريكية الكبرى ذات اليد الطولي داخلياً وخارجيا؛ فإنه كان على الجميع مراجعة السلوك السياسي والعسكري الأمريكي في العالم، والذي كانت إحدى نتائجه وقوع الحدث بهذا الشكل القاسي. لكن المفاجأة كانت في تحويل الحدث إلى إطار لمسئولية عالمية خارج الولايات المتحدة؛ لا تكتفي بالبحث عن المسئولين في كل بقاع آسيا وأفريقيا وأبنائهم في أوربا وأمريكا، وإنما تفتش عن السبب في العقول والحضارات والثقافات والمعتقدات السائدة في هذه البقاع، لأننا لابد أن نعيش في "عالم جديد".. هو عالم ما بعد ١١ سبتمبر، لا يحدث فيه ما يقلق الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص!

وبهذا الإرهاب النفسي والإعلامي الأمريكي– إلى جانب الإرهاب العسكري المباشر– كدنا نسلم أننا في عالم ما بعد سبتمبر، ولا أظن أن الأمريكيين أو الأوربيين يقبلون بتعليل التسمية بأجواء الإرهاب العالمي الأمريكي الذي يتهدد أكثر من أربعين دولة عربية وإسلامية وأفريقية هي التي تتضمنها القائمة الأمريكية لما يسمى بقواعد الإرهاب المطلوب تصفيتها. ذلك لأنهم يقصدون إقناعنا أن ما أصاب أمريكا أصاب "العالم" كله، لأن النظام الأمريكي هو قلب العالم. ولو أن الأمريكيين أقنعونا بتراجعهم– بعد سبتمبر هذا– بأنهم يراجعون أنفسهم، داخلياً وخارجياً وأنهم يعودون– معنا جميعاً– إلى قواعد الشرعية الدولية، وقضايا الحق والعدل التي تعاني معظم شعوب العالم من تجاهلها، وأن ثمة نظاماً عالمياً جديداً يمكن أن يصاغ الآن على أسس جديدة بدلاً من "عسكرة العولمة" القائمة وقيادة حلف الأطلنطي بزعامة أمريكية لإجراءات الرعب العالمي الذي نشهده، لو أن ذلك ما حدث بعد سبتمبر، لقلنا معهم أننا نعيش عالماً جديداً بالفعل هو "عالم ما بعد سبتمبر"، لكن ما يجري أمام أعيننا لا يشير، ولا يبشر، بأي من كل ذلك، ولذا يحق لنا، أي لجميع الشعوب المقهورة أن تختار تاريخاً آخر وحدثاً آخر في التطورات الحديثة تؤرخ به لحركتها من أجل "العدالة" الحقيقية وهو ما وقع في

* مدير مركز البحوث العربية والأفريقية.

"دربان" بجنوب أفريقيا، ممثلاً في إعلان "دربان" الشهير الصادر عن تجمعات شـعبية مـن أنحاء الأرض في مؤتمر عالمي ضد العنصرية. وقد صدر أيضاً في الأول من سبتمبر ٢٠٠١ أي قبل أيام من أحداث نيويورك وواشنطن.

- **رياح العنصرية.. إلى الجنوب**

إن عناصر كثيرة وحقيقية تتوفر للقول إننا نعيش في "عالم ما بعد دربان"، إذا جـاز لنـا أن نؤرخ بوعي الشعوب ونهوضها وليس بتدميرها وقهرها. ففي "دربان" جرى إعلان إمكانيـة "الفعل الجنوبي" في مواجهة غطرسة "الشمال" تلك الغطرسة التي تمثلت في أجنـدة اعتـادوا فرضها على حكومات الجنوب، بل وتكاد تكون قُبلت في المفاوضـات الـسابقة بنيويـورك وجنيف حول قضايا تهم "الشمال" بالأساس. فثمة ضغط لتعديل الأوضاع في بلدان الجنوب، أو إثارة نزعات العنصرية الداخلية بين الطوائف والأعراق والقوميات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وفي دربان نبهوا على الجميع بعدم الحديث عن تـاريخ العبوديـة والـرق اللـذين مارستهما أوربا وأمريكا على أبناء أفريقيا طوال عدة قرون، وأن يسقطوا أيضاً الحديث عـن الصهيونية التي يعذب مشروعها شعوب الشرق الأوسط، وكانت من قبل مقترحاً للتطبيق فـي أنحاء أفريقيا وأمريكا اللاتينية منذ أكثر من قرن. وخوفاً على كبريـاء مـسئوليهم الأفاضـل الأنقياء الأبرياء أرسلوا إلى دربان عدداً من صغار المـوظفين الأمـريكيين والإسـرائيليين ليحملوا توقيعات الموافقة من دول العالم إلى السادة في نيويورك وواشنطن. وشـعر الجميـع بإهانة "النظام العالمي الجديد" لهم، وطغت أصوات المنظمات الأهلية والشعبية التي فاق عددها الآلاف الثلاثة، والمجتمعة في دربان لتحقق ضربتين مذهلتين للنظام العالمي الجديد، الأولـى هي إعلان المنظمات الشعبية والأهلية ضد العنصرية الشمالية مقررة مسئوليتها عن تجـارة الرقيق ودعم النظام الصهيوني، قرين العنصرية. والثانية: الضغط على الحكومات المجتمعـة التي أدى موقفها الغارق في الإحراج إلى حد الانسحاب الأمريكي والإسرائيلي من المـؤتمر، حتى ولو تم تمييع النص الحكومي الصادر عنه في محاولة لإرضاء جميع الأطراف!

كان لابد من اعتبار أول سبتمبر هو بداية "عالم ما بعد سبتمبر" الحقيقي. ولكن الرعب الذي دب في معسكر "الشمال" من هذا الحدث الذي أدى في اعتقادي إلى المبالغة في الإعـلام عن أحداث نيويورك وواشنطن بعد ذلك بعدة أيام ليصير العالم هو عالم ما بعد نيويورك وليس عالم ما بعد دربان.

- **ذاكرة الشعوب**

لقد أعادت شعوب الجنوب في دربان إلى الذاكرة نغمات "باندونج" ١٩٥٥ ومؤتمرات التضامن الأفريقي الآسيوي وعدم الانحياز في القاهرة وأكرا ونيودلهي. استرجعت تجمعـات

"القارات الثلاث" بل وظهرت صور جيفارا؛ موضة حديثة بين الشباب، كما استعيدت ذكـرى المهدي بن بركة، وراجت الأفلام عن عبد الناصر وفي هذا الجو تصاعدت في سماء "دربان" رموز الانتفاضة الفلسطينية، حتى لقد دعت عديد من المنظمات الشعبية الأفريقيـة العربيـة "جمال الدرة والد محمد الدرة ليقود مظاهرات "دربان" أمام قاعة المؤتمرات الحكومية- وهـو الرجل البسيط المتواضع- رمزاً لكفاح الشعب الفلسطيني ضد الصهيونية المطروح أمرها على المؤتمر!

والآن ثمة سؤال: لماذا دربان وليست "سياتل" أو "جنوا" التـي شـهدت احتجاجـات صاخبة أيضاً ضد النظام العالمي الجديد؟ يمكن أن تبدأ الإجابة بأن "دربان" بلورت كل ذلـك، وكانت على قمتها فاستحقت مكانتها. لكن الأمر يبدو أكثر دلالة. ففي دربان كـان المـؤتمر المنعقد يمس اكثر قضايا شعوب الجنوب حساسية بالنسبة لتاريخهـا وواقعهـا. لا ننـسى أن ضحايا تجارة الرقيق الأطلنطية التي قامت على أكتافهم حقائق الحياة الأمريكية، قـد أفـاقوا الخمسين مليوناً في بعض الإحصاءات، ودمرت بسبب ذلك الممالـك والثـروات وإمكانـات التطور الأفريقي جميعاً. فالنظام الرأسمالي "العالمي" إذن، والتقدم العالمي الـذي يعيـشون أو يتحدثون عنه وحدهم قام على أكتاف ودماء أبناء الجنوب، وأفريقيا خاصة والصهيونية، هـي ابنة روتشلد صاحب أولى المستعمرات في فلسطين، وأوبنهايمر صاحب أكبر مناجم للمـاس والذهب في جنوب أفريقيا.. وغير ذلك من الإشارات الكثير. لذلك بدت المنظمـات العربيـة والأفريقية لأول مرة في التظاهرات التي قامت ضد العولمة، في مقدمة المتظاهرين هنا فـي "دربان". خلافاً لوجودهم المحدود في سياتل أو جنوا. ولأن جماهير جنوب أفريقيـا، كانـت مازالت حديثة العهد بالتحرر من نظام "الأبارتايـد" فإنهـا بـدت الأكثـر إحـساساً بمعنـى "البانتوستانات الفلسطينية" التي تقيمها إسرائيل في فلسطين وشبهت انتفاضة الشعب الفلسطيني "بانتفاضة" سويتو ضد النظام العنصري. ولذلك هبت آلاف مؤلفة من مختلف أقـاليم جنـوب أفريقيا إلى "دربان" لتسهم بأعلى صوت ضد تجار الرقيـق، والعبوديـة، وسياسـة الفـصل العنصري في فلسطين.

لن ننسى أيضاً أن ممثلي الشعوب الجنوبية الأخرى قد أدركوا ما تجرهم إليـه "آليـة الأمم المتحدة ومؤتمرها الدولي" من بحث كافة مشاكلهم الاجتماعية والثقافيـة تحـت غطـاء "مواجهة العنصرية على صعيد عالمي" أي بتحويل المشاكل الاجتماعية إلى مشاكل عنصرية في خلط مريبه للأوراق. لا شك أن ثمة اعترافاً بمشاكل الأقليات والقوميات، ومشاكل المـرأة والطفولة والمهاجرين والمنبوذين، والمهمشين في المناطق الفقيرة.. الخ، لكن لـم يكـن مـن المنطقي أن يعالج ذلك في مؤتمر عن "العنصرية" وأخطارها، وقد بدا الخطر الأكبر أن تمتـد "رياح العنصرية" لتهب على شعوب الجنوب عبر مؤتمر عالمي مثل هذا ولو نجحت خطـة

الوفود الأمريكية والأوربية، لاتهام معظم شعوب الجنوب بالعنصرية على هذا النحو الذي صيغت به مشكلات عربية وأفريقية وأمريكية لاتينية، لأصبحنا الآن في نظام عالمي جديد فعلاً.. تصيغه- مرة أخرى- الدوائر الأمريكية الأوربية. ليزداد الاقتتال بين شعوب الجنوب وداخلها. لكن جماهير "دربان" قلبت السحر على الساحر، ومع السابع من سبتمبر ٢٠٠١ تاريخ انتهاء المؤتمر كانت صرخة شعوب الجنوب ضد النظام العالمي الجديد؛ واضحة المعالم، متجهة لضغط من نوع جديد، كاسح، وصادر من مواقعه الصحيحة في "الجنوب"... ولعل ذلك- مرة أخرى- هو الذي جعل أحداث نيويورك وواشنطن بعد ذلك بعدة أيام فقط، تأخذ هذا البعد الإعلامي "العالمي" لمسح آثار "دربان"، بل والإعلان عن سياسة التأديب لكل من تحدثه نفسه بالاحتجاج على دعوى إعلامية "شمالية" أقرب للدعاوى العنصرية التي جرى الاعتراض عليها في "دربان"، وهي هذه المرة باسم صراع الحضارات، وطبائع الثقافات والمعتقدات...!

- **سبتمبر الأفريقي.. والحرب الباردة**

والدوائر الغربية تعرف جيداً ماذا تفعل بهذا الإعلام الطاغي عما بعد سبتمبر الأمريكي ذلك أن "سبتمبر الأفريقي"... "سبتمبر دربان"، كان يجسد إشارات خطيرة ذكرنا منها "سياتل وجنوا"... لكنه أيضاً كان يمثل نهوضاً خطيراً مجاوراً للولايات المتحدة ممثلاً في اجتماع "برتو أليجري" بالبرازيل حين استضافت الحركات الشعبية هناك آلافاً من ممثلي شعوب أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا والوطن العربي في يناير ٢٠٠١، وبالتعاون مع الحركة الفلاحية الثائرة في المكسيك وذلك في مواجهة مع نظام العولمة الجديدة وشروطه المجحفة بشعوب الجنوب، ومن "بورتو أليجري" اتجهت الدعوة للاجتماع في بعض البلدان العربية والأفريقية لتلتقي قبل مؤتمر "المنظمة العالمية للتجارة" في الدوحة في نوفمبر ٢٠٠١ تحت شعارات عن "العدالة الاجتماعية الدولية"، و"مصالح شعوب الجنوب" و"شعوبنا ليست للبيع والتجارة"... الخ. وكان معنى ذلك أن آثار النجاح في دربان سوف تمتد بمخاطرها إلى "المصالح الكبرى" وإلى أجواء متنوعة وآفاق جديدة تهدد الهيمنة العالمية التي تحققها الولايات المتحدة تحديداً عقب انتصارها في البلقان، ومحاصرتها للروس، والضغط بالديون والمعونات على الحكومات، التي قد تساعد في صد هذا الهجوم الشعبي المهدد "للمصالح الكبرى" ومن ذلك يمكن القول إن الحرب الباردة لم تنته كما يشاع أحياناً، ومن حقنا أن نشير إلى أن عناصرها قد اختلفت فقط خاصة في عالم ما بعد دربان. فعناصر الحرب الباردة الأولى كانت بين معسكرين، لعبت في أحدها قوى التحرر الوطني دوراً ليس بسيطاً، وإن كان قد تم انسحاب المعسكر الاشتراكي ومعه قوى التحرر الوطني بسقوط الاتحاد السوفيتي، فقد عادت الحرب الباردة ضد شعوب الجنوب متمترسة بالحضارة والثقافة ومتهمة إياناً جميعاً بالإرهاب

والتخريب، بل وفساد الواقع والمعتقدات... مثلما أتهم أطراف الحرب الأولـــى بالأيـــديولوجيا والإلحادية، وتطرف النزعة الوطنية... الخ. أي أن عناصر الحرب الباردة الجديـــدة لا تكـــاد تختلف إلا في مزيد من الخسارة في معسكر شعوب الجنوب. فها هـــم الـــروس والـــصينيون يستردون صحتهم، ويدخلون في حوار بدرجة أو أخرى مع المعسكر المهيمن في عالم ما بعد سبتمبر الأمريكي بل إن بعض القوى مازالت تتصارع حول وسط آسيا وبحر قزوين، لكننـــا في عالم ما بعد دربان نعيش وحدنا أجواء الحرب الباردة، ولذا نحتاج لتفكير جديد، في أشكال من التضامن على أساس شعبي وثقافي بل وحكومي، ولدينا من أشكال التنظيمات على مستوى بلدان الجنوب ما يستوعب حركتنا؛ من مجموعة الخمسة (عـــدم الانحيـــاز) إلـــى الثمانيـــة (الإسلامية) إلى الاتحاد الأفريقي، إلى التيارات الجديدة في أمريكا اللاتينية؛ ومثالها ما حـــدث مؤخراً في الأرجنتين، عل ذلك ان يجعلنا ننسى عالم سبتمبر ليتخلق عالم ما بعد دربان.

خبرة مؤتمر مناهضة العنصرية في دعم القضية الفلسطينية

أ. تهاني الجبالي*

اعتقد أن مؤتمر دربان يمثل بكل المقاييس علامة هامة يجب التوقف عندها بالدراسة والتحليل الدقيق في إطار العشرية الماضية والتي عقد فيها ما لا يقل عن سبعة مؤتمرات دولية، ولقد أتيح لي أن أحضر جميع هذه المؤتمرات، إلا أن مؤتمر دربان مثل علامة فارقة فهو أهم هذه المؤتمرات على الإطلاق. وما أود أن أضعه أمام القارئ هنا هي خبرة هذا المؤتمر في دعم قضية الشعب الفلسطيني، ولأن جزءاً من هذه الخبرة تتصل بقضايا جوهرية طرحها خلاف سابق على المؤتمر ما بين المنظمات غير الحكومية العربية والمصرية، ولم يكن الخلاف حول السقف السياسي بقضايا قائمة ومستمرة في أداء هذه المنظمات، مثل قضية التمويل الأجنبي.. وما إلى ذلك، ولكن كان هناك خلاف سياسي حول سقف المطالب العربية المتصلة بالقضية الفلسطينية أمام هذا المؤتمر.

ولما كان موضوع مؤتمر دربان الظاهرة العنصرية وجذورها، كان المطلوب من المنظمات غير الحكومية العربية والمصرية أن تتخذ منه فرصةً سانحة لتعيد إثارة قضية بالغة الأهمية والخطورة في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، ألا وهي عنصرية الكيان الصهيوني والأيديولوجيا التي قام على أساسها وهي الأيديولوجيا الصهيونية التي شكلت هذا الكيان وطبيعة أشكال العنصرية التي تمارس بداخله من خلال تشريع القوانين أو تطبيقاتها من قبل المؤسسات الحاكمة أو الأشكال المختلفة من السياسات العنصرية في العمل أو التعليم أو حتى على مستوى الأحكام القضائية. ولقد تمثلت الصهيونية كعقيدة عنصرية في العديد من الجوانب والمناحي وصارت ظاهرة عنصرية متجسدة على أرض الواقع منذ أن قام هذا الكيان الإسرائيلي عام ١٩٤٨، والذي صمت العالم أمام عنصريته على الرغم مما كان يربط بينه وبين النظام العنصري في جنوب أفريقيا بل أن العالم واجه التحالف الإستراتيجي ما بين النظام العنصري في جنوب أفريقيا وإسرائيل في إدانة واضحة من المجتمع الدولي عبر قرارات الشرعية الدولية وحتى سقط النظام العنصري في جنوب أفريقيا.

ولقد بدأت محاولات ما يسمى باحتواء الصراع العربي الإسرائيلي بما درج على استخدامه من تعبير مسيرة السلام والاتفاقيات التي عُقدت والمتعلقة بإمكانية التعايش مع هذا الكيان. ومع انعقاد مؤتمر مدريد تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي

* عضو المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب.

في ١٩٩١/١/٣٠ طلبت الحكومة الإسرائيلية إلغاء القرار ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ والذي أصدرته الأمم المتحدة باعتبار أن الصهيونية مساوية للعنصرية حتى تتمكن من مواصلة العملية "السلمية". وتحت الضغوط الأمريكية، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة باستصدار توصية بإلغاء الحكم الوارد في قرار ٣٣٧٩ المؤرخ في ١٠ نوفمبر ١٩٧٥، ولقد صدرت هذه التوصية بإلغاء القرار السابق باعتبار الصهيونية مساوية للعنصرية دون أسباب وبالتعارض مع حقوق الشعب الفلسطيني غير قابلة للتصرف وذلك في ١٩٩١/١٢/١٦.

وكان على المنظمات غير الحكومية المصرية والعربية أن تواجه نفسها كمنظمات مناضلة وملتزمة بقضايا أمتها، وأن تطرح على المجتمع الدولي في هذا المؤتمر، القضية الأساسية والمتعلقة بالأسس والجذور العنصرية لهذا الكيان الإسرائيلي، وأن تطرح قضية الصهيونية كشكل من أشكال العنصرية ومساوية لها. وهنا ظهر خلاف ما بين المنظمات غير الحكومية المصرية فالبعض وعلى رأسهم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان رأي أن طرح هذا الموقف أمام المجتمع المدني الدولي في دربان يعد ضرباً من الحلم الذي لا يجوز أن نستغرق فيه، ويجب أن نتعامل مع أرض الواقع التي تسيطر عليها بالكامل الولايات المتحدة الأمريكية، هذا بالإضافة إلى أننا داخل المنظمة الدولية- الأمم المتحدة- والتي تعتبر إسرائيل أحد أعضائها، وأن إثارة قضية رد الاعتبار لقرار الأمم المتحدة والخاص باعتبار الصهيونية شكل من أشكال العنصرية تمثل تزيداً لا تحتمله المرحلة!! ويكفينا أن نطرح على المؤتمر ما هو في إطار عنصرية الدولة والمؤسسات الإسرائيلية وإلا نمس جوهر هذه الدولة في أساسها التي قامت عليه على الرغم من أن هذه الفلسفة والعقيدة والأيديولوجيا الصهيونية مناهضة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولكافة معايير الأمم المتحدة، لأنها قامت على الانتقاء الديني والعرقي. ولكن للأوضاع العالمية والمتغيرات التي طرأت عليه وخاصة بعد أن انفردت الولايات المتحدة الأمريكية على أثر سقوط القطب الثاني "الاتحاد السوفيتي" بل واستطاعت الولايات المتحدة والتكتل الدولي أن يعمي الضمير العالمي في مناقشة أسس هذا الكيان الإسرائيلي بل ويستطيع أن يفرض إمكانيات التعايش معه بالضغط على الحكومات العربية.

وفي مدى زمني محدود تبلورت قبيل انعقاد المؤتمر وجهتا النظر، فكان هناك إصرار من جانب اللجنة الوطنية للمنظمات غير الحكومية المصرية وعلى رأسها اتحاد المحامين العرب ومنظمة التضامن الأفروآسيوي والمنظمة العربية لحقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان وآخرين، وكان هناك إصرار على مطالبة المجتمع المدني الدولي بإعمال مسئولياته تجاه هذه الظاهرة العنصرية الوحيدة في العالم تقريباً ومطالبته برد الاعتبار لقرار الأمم المتحدة ٣٣٧٩ باعتبار الصهيونية مساوية

للعنصرية، ولقد عشنا مرحلة صعبة قبيل انعقاد المؤتمر، من التحذيرات، ومطالبتنا بالواقعية السياسية، ولكن كان رأينا دائماً في إطار اللجنة الوطنية للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية العربية والمصرية، بأننا لسنا مطالبين بسقف سياسي محدد إلا ما تفرضه علينا ضمائرنا ومبادئنا والتزاماتنا النضالية إزاء قضايا وطننا، ولأننا لسنا حكومات، ولا نوقع اتفاقيات ولأنه مطلوب منا كشعوب أن نستمر على شكل من أشكال النقاء في الموقف أبعد مما تفرضه علينا حكوماتنا. ولقد كان موقفنا بطرح أعلى سقف للمطالب العربية في المؤتمر يرجع في أساسه لعاملين، كان تقديرنا لهما هو الأرض الموضوعية والواقعية لطرح أعلى سقف للمطالب العربية أمام مؤتمر مناهضة العنصرية في جنوب أفريقيا:

أولاً: استمرار الانتفاضة الفلسطينية وسقوط العشرات يومياً من الشهداء والجرحى الفلسطينيين على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، وهذه ممارسات خارج دائرة الشرعية الدولية سواء كانت ممارسات سلطات احتلال أو مواجهة حجر بدبابة بمعنى تناسب القوى، وأيضاً على مستوى الانتهاك الفظ لحقوق الإنسان الفلسطيني والحصار الاقتصادي والعقاب الجماعي والقتل المتعمد وسياسة الاغتيالات للمناضلين الفلسطينيين، كل هذه الممارسات كانت ومازالت تمثل خرقاً فادحاً وخروجاً صارخاً على الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، بالإضافة إلى رفض الاعتراف من قبل الكيان العنصري بالحقوق الأساسية والتاريخية للشعب الفلسطيني، سواء حقه في الدولة المستقلة أو حقه في العودة وفي تقرير المصير، هذا كله يتم الالتفاف حوله ويتم إهداره في كل لحظة. وكانت الانتفاضة التجسيد العملي لشعب يناضل من أجل حريته واستمراره حتى الآن في عملية مواجهة شديدة القسوة وفي ظروف بالغة الاستثنائية على مستوى حركات التحرر، لأن كل حركات التحرر كان لديها عمق استراتيجي في حركة التحرر العالمي ووجود ثنائية قطبية قبل سقوط الاتحاد السوفيتي، وفرت هامشاً للمناورة!

اليوم يواجه الشعب الفلسطيني عالم يتحد في مواجهته بالتآمر سواء في عمقه العربي أو عمقه الإسلامي أو العالمي، ولا يقف بجانبه أحد بذات الصلابة التي ظهرت لصالح الشعوب التي تحررت من الاستعمار وناضلت في مواجهة المحتل، اليوم يحدث خلط متعمد إزاء حق الشعب الفلسطيني في المقاومة واعتبارها ضرباً من الإرهاب والعنف، ويعتبر حقه في الدولة المستقلة على حساب أمن دولة الكيان الصهيوني التي قامت أساساً على أرضه وفي مواجهة حقه التاريخي في هذه الأرض!

وإذا كانت الانتفاضة عاملاً قوياً يفرض نفسه على كافة المستويات الإعلامية والسياسية وتتعاطف الشعوب مع قضيته، فقد استطعنا أن ندركه ونلمسه حياً في جنوب أفريقيا، وهذا العامل الثاني: الذي فرض علينا ألا نتوخى "الواقعية السياسية المتخاذلة" ونقدم

على طرح أعلى سقف للمطالب العربية وأن نوجه الصهيونية وأن نناضل لإقرار اعتبار الصهيونية مساوية للعنصرية. فلقد كان لانعقاد المؤتمر في جنوب أفريقيا بعد مهم حيث إن هذا الشعب الأفريقي الذي ناضل ضد العنصرية وعانى منها على مدى مئات السنين ودفعت حركته الوطنية ثمناً باهظاً من سجن وتشريد.. الخ حتى تحقق له الحلم في اسقاط النظام العنصري والذي تحالف مع الكيان الصهيوني ضد مصالح الشعب الأفريقي والفلسطيني ماثلاً أمام شعب جنوب أفريقيا الذي يدرك بمعرفة ملموسة معاناة الشعب الفلسطيني ومدى حيوية وضرورة مساندته في نضاله من أجل إسقاط الكيان الصهيوني العنصري وفي القلب ودحر الصهيونية كأساس أيديولوجي للكيان الصهيوني في فلسطين.

هذان العاملان فيما سبق منحا مؤتمر مناهضة العنصرية في دربان ظرفاً استثنائياً في إمكانية التمسك بسقف عال من المطالب العربية في إطار القضية الفلسطينية. ولقد فرض الخلاف القائم بين وجهتي النظر والخاصة بسقف المطالب العربية وبالتحديد الموقف من المطالبة برد الاعتبار لقرار ٣٣٧٩ للأمم المتحدة والخاص بمساواة الصهيونية بالعنصرية، فرض معركة لم نكن نرغبها قبل السفر إلى دربان ولا في أثناء انعقاد المؤتمر. ولكن المفاجأة أنه حين انعقد المؤتمر وفي منتدى المنظمات غير الحكومية ونتيجة للأعمال التحضيرية والدعائية والإعلامية والمؤتمرية التي شاركت فيها المنظمات والمؤسسات الفاعلة، وكذلك شبكات المنظمات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بل في الولايات المتحدة أيضاً، فوجئت المنظمات غير الحكومية العربية والمصرية بزخم هائل من التأييد للمطالب العربية والتعاطف مع الشعب الفلسطيني، بل وطرحت هذه المنظمات بقوة السقف الأعلى للمطالب العربية وأعلنت بوضوح وحسم أن الصهيونية مساوية للعنصرية، مما أسقط في يد "جماعة إعلان القاهرة"!!

وأصبح الوضع محرجاً لأي طرف عربي مصري أو فلسطيني يمكن أن يقدم على التنازل عن سقف المطالب العربية الأعلى، واعتقد أنه بصرف النظر عن اعتبارات كثيرة فلقد حرصت مجموعة المنظمات غير الحكومية المصرية والعربية التي تبنت الموقف الراديكالي على ألا تنقسم المجموعة العربية داخل المنتدى رغم تباين المواقف، وكانت محاولة جادة وصادقة لتجاوز هذه المحنة التي فرضت فرضاً من قبل المجموعة سابقة الذكر. وعلينا أن نشير هنا إلى أن هذه الأزمة قد مضت وذلك بفضل تبني المؤتمر والمنظمات غير الحكومية في العالم للمطالب العربية بسقفها العالي، وبالتالي كان من السهل أن يعكس الإعلان الختامي هذه المطالب وأن يكون تعبيراً عنها رغم كل الضغوط التي مورست من سكرتارية الأمم المتحدة ومن أوربا وأمريكا أو محاولة فرض "أجندة" معينة على المؤتمر، ومحاولات التأثير في الإعلان الختامي للمنظمات غير الحكومية حتى لا يدين إسرائيل بالعنصرية أو يكشف

حقيقة هذا الكيان والذي يعد نقطة سوداء على جبين البشرية وذلك للممارسات العنصرية والانتهاك اليومي لحقوق الإنسان على أساس عنصري، بينما يحاول البعض أن يحميه، وأصبحت ازدواجية المعايير والحديث عن عدم احترام كل ما يتصل بحقوق الإنسان مسألة واضحة لنا، فثمة كيل بمكيالين من قبل هؤلاء المنحازون لإسرائيل والصهيونية!!

إن القتال الذي حدث في إقرار الإعلان الختامي، كان المحك الحقيقي والدور الأساسي في خروج الإعلان في صورته النهائية التي أقرت جميع المطالب العربية في حدودها القصوى فلقد حسم المعركة مجموع المنظمات غير الحكومية العالمية أثناء التصويت على قرارات الإعلان الختامي، ومن نافلة القول إن المجموعة التي دعت إلى سقف سياسي نرضى عنه القوى المهيمنة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وترك الأحلام جانباً في إمكانية تبني المؤتمر رد الاعتبار لقرار ٣٣٧٩ للأمم المتحدة، كانت لحظة التصويت تصرح بعدم تفاؤلها بشأن ما سيصدر من الإعلان الختامي الذي كان مفاجأة لهم أيضاً، ثم راحوا يتحدثون حول تخطيطهم وإعدادهم لهذا الإنجاز العظيم، محض هزال فكري وسياسي وعدم قدرة على الانتصار ثم الكذب والإدعاء بما هو ليس من حقهم بل والأدهى من ذلك راحوا يتحدثون عن "المتفرجين" وكأنهم يشيرون إلى أنفسهم حينما ذهبوا للمؤتمر بمطالب الاتحاد الأوربي بشأن القضية الفلسطينية وفرغت أفواههم وتوقفت أقدامهم حين تركهم الجميع عند مطالبهم الهزيلة وتقدموا لينتزعوا إقراراً وتصديقاً من المجتمع المدني العالمي لكل المطالب العربية.

ولقد كان القتال الذي حدث في إقرار الإعلان الختامي لمنتدى المنظمات غير الحكومية على طريقة فرض الفقرات والتي تحمل في النهاية موقفاً مخالفاً في آخر لحظة وتربك أي مؤتمر أو مؤتمرين في مواجهتها سواء بالتعديل أم بالإلغاء.

ولقد كانت الفقرة (١٤) الشهيرة التي أضيفت على وثيقة المنظمات غير الحكومية وتتصل (بمعاداة السامية)، ولقد نجحنا ولأول مرة في تاريخ المؤتمرات الدولية أن تكون معاداة السامية بين قوسين وأن تشمل العداء لليهود والعرب والمسلمين ومجموعات أخرى حتى لا ينفرد اليهود دائماً بابتزاز العالم باسم معاداة السامية، واعتقد أن هذه الإضافة هامة للغاية، لأن المعركة المستمرة تحت بند معاداة السامية هي أحد وسائل الابتزاز التي تمارسها إسرائيل من خلال الحركة الصهيونية العالمية إزاء كل العالم.

ومعركة أخرى ضد الفقرة (١٤) التي كانت استهدفت حماية الصهيونية السياسية، ولقد استطعنا إلغاء هذه الفقرة في الجلسة الختامية وليس تعديلها وذلك بمؤازرة ثلاثة آلاف منظمة غير حكومية في مواجهة ٤٦ منظمة، وللأسف كانت بعض هذه المنظمات مفاجأة لنا من حيث موقفها، فقد عشنا زمناً طويلاً نتعامل معها باعتبارها منظمات تعني بحقوق الإنسان ولا تسيس قضاياه، فإذا بها تتناول قضايا حقوق الإنسان بموقف مسيس، فقط لحماية إسرائيل!! وللأسف

الشديد منها منظمات بحجم "العفو الدولية" و"الفيدرالية الدولية" و"الو وتش"، وهو الأمر الذي يستدعي مراجعة علاقتنا بهذه المنظمات، لأنهم اثبتوا أنهم ليسوا على قدر مسئوليتهم تجاه ما يتبنون من قضايا، والخبرة الأساسية لهذا المؤتمر والتي طرحت بها المنظمات غير الحكومية العربية والمصرية هي أنه لا يجب أن نفرط في سقف مطالبنا العادلة والتي تتطابق مع المبادئ والعرف الدوليين بدعاوى ما حول الوضع السياسي العالمي وحول ما يمكن تحقيقه... إلخ!!.

أن الموقف المبدئي والصحيح لا يجب التنازل عنه والنضال من أجل إقراره وترسيخه وإعادة ترتيب المفاهيم والمعاني التي يتم اليوم الارتباك حولها بفعل دعايات وإعلام القوى العنصرية والمعادية لأبسط مفاهيم حقوق الإنسان وعلينا أن نؤكد حق المقاومة المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته، وإني اعتقد إذا تمسكنا بضرورة مناقشة كافة القضايا الخلافية بقلب وعقل مفتوحين وبمسئولية وعدم إقصاء الآخر والدعوة إلى الندية والمشاركة بدلاً من اغتصاب حق الغير في الخلاف، والبعد عن التآمر والحزق السياسي الفارغ بدعوى العقلانية ذات الطابع النفعي البرجماتي، يمكن ساعتها الحديث عن عمل مشترك يمكن أن يجمعنا في مؤتمرات ومنتديات قادمة.

مشاهد دربان الأربعة

أمير سالم*

كانت مشاركة المنظمات غير الحكومية العربية والمصرية في مؤتمر دربان بجنـــوب أفريقيا لمناهضة العنصرية تجربة معقدة نسبياً، فليس من السهل أن نضع الآخرين سواء كانوا قراءً أو مستمعين في قلب الأحداث بدقة، ولأن نقل الصورة لهذه التجربة، يحتاج إلى طريقــة (الحكواتي) ثم بعد ذلك تحليل ما حدث ومنه يمكن التعرف على صاحب الموقــف الــصحيح صاحب الموقف الخاطئ في الخلاف الذي انفجر قبيل انعقاد المؤتمر بــين المنظمــات غيــر الحكومية العربية والمصرية حول سقف المطالب العربية في المؤتمر الــذي نــاقش ظــاهرة العنصرية، لمحاولة نقل صورة الأحداث، سوف نستعرض هنا أجزاء من مشاهدها.

أولاً: دور الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الدور الوحيــد الــذي كــان واضــحاً، فالولايات المتحدة أعلنت بكل وضوح موقفها، وأنها ضد أي إشارة إلــى الــصراع العربــي الإسرائيلي أو إلى دولة إسرائيل بالسلب أو طرح الصهيونية كشكل من أشــكال العنــصرية، وهذا طلب كان واضحاً ومحدداً وإلا سوف تعتذر عن الذهاب إلى المؤتمر أو تترك المــؤتمر وتنسحب مهددة المؤتمر بالفشل، ومازالت الولايات المتحدة تتوعد وتهدد طوال شهرين سابقة على المؤتمر، ولقد تميز الموقف الأمريكي بالغطرسة والصلف تعبيراً عن القوة وأنها قــادرة عن طريق الضغط والترهيب والترغيب أن تشكل خريطة المؤتمر بما يخدم دورها وتوجهها.

وما إن بدأ منتدى المنظمات غير الحكومية- يوم ٢٠٠١/٨/٢٧- أعماله، حتى بــدا للولايات المتحدة، أن المنتدى الذي يضم أكثر من ثلاثة آلاف منظمة غير حكوميــة، يمــوج باتجاه واضح للعيان ضد الكيان الصهيوني ودمغ الصهيونية بالعنصرية، وترددت الولايــات المتحدة في الحضور إلى المؤتمر الرسمي، واتجهت إلى المقاطعة، ثم ذهبت إلى المؤتمر فــي اللحظة الأخيرة على أمل الالتفاف على مقررات وتوجهات منتدى المنظمات غير الحكوميــة، وحين صدر الإعلان الختامي للمنتدى بالحدود القصوى للمطالب العربية والمــصرية وعلــى الرغم من المحاولة الفاشلة لماري روبنسون** وسكرتارية الأمم المتحدة لعدم صدور أو تغيير بعض الفقرات للإعلان بعد صدوره، حينئذ أيقنت الولايات المتحدة وبعــد أن دمــغ منتــدى المنظمات غير الحكومية الصهيونية بالعنصرية، وتبنى كافــة المطالــب العربيــة الخاصــة بعنصرية الكيان الإسرائيلي وأتجه المؤتمر الرسمي إلى تبني هذه المقررات، رأت الولايــات

* رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والتنمية البشرية.

** المفوض السامي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة.

المتحدة أنه لا يمكن تمرير هذه القرارات إلا باللجوء إلى أقصى إجـراء وعلـى اثـر ذلـك انسحبت الولايات المتحدة من المؤتمر ومعها إسرائيل، وتركت للاتحاد الأوربي المساومة على الانسحاب وإفشال المؤتمر وألا يتضمن الإعلان الحكومي أيضاً القرارات المبدئيـة والقويـة لمنتدى المنظمات غير الحكومية وحتى الحد الأدنى منها. لقد كان منتـدى المنظمـات غيـر الحكومية مظاهرة ضخمة ضد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، والذين كانوا يدعون أنهم ممسكين بناحية (التخطيط- التخطيط)! و(التنظيم- التنظيم) والمدركين لكل المعلومات وجميع الأوراق في أيديهم من جماعة "إعلان القاهرة"!! ظلوا يوم التصويت على الوثيقـة الختاميـة لمنتدى المنظمات غير الحكومية حتى الساعة الثامنة مساءً يتحدثون عن أنه لا يوجـد أمـل، ولكن وكما صرح كبيرهم البهي الطلعة أن هناك محاولات سوف تتم مع "الكوكس" الأفريقـي والكوكس" الآسيوي، ولقد اكتشفوا في هذه الساعات الحرجة أن هناك أكثر من ١٢ "كـوكس"، و٤٢ مجموعة لها حق التصويت وبذلك لا نضمن النتائج!! فالذين كانوا ومازالوا يدعون أنهم يدركون كل المسائل وأنهم كانوا بداخل المطبخ ومن خلال جهودهم في التحـضير والإعـداد والتنسيق، مما نسبوا إليه هذا السبق العظيم! ظلوا حتى الساعة الثامنة مساء يشيرون إلى أنه لا أمل في حصول المنظمات العربية والمصرية علـى أي مـن مطالبهـا!!، بينمـا عمليـة التصويت، ونتيجة للمزاج العام للمؤتمر والظروف الموضوعية مـن اسـتمرار الانتفاضـة الفلسطينية وتعاطف شعب جنوب أفريقيا ومظاهرته الحاشدة لتأييد الشعب الفلسطيني وجهـود المنظمات المصرية والعربية وخاصة اللجنة الوطنية للتنسيق، وجهدها الدعائي والإعلامـي والتظاهري هذا بالإضافة إلى خطاب الرئيس فيديل كاسترو أمام المنتدى الذي كـسر تـردد العديد من المنظمات غير الحكومية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ودفعهم إلـى الوقـوف بقوة إلى جانب حقوق الشعب الفلسطيني. لقد كانت عبارات كاسترو بأن الـشعب الفلـسطيني يواجه اليوم جرائم حرب إبادة من قبل الكيان الصهيوني، كل هذه العوامـل دفعـت بمنتـدى المنظمات غير الحكومية إلى حشد أغلبية هائلة ضد إسرائيل لصالح الشعب الفلسطيني بما مثل مفاجأة للفلسطينيين أنفسهم مما جعلهم يضحكون ويبكون في لحظة النصر ليس ذلك فقط، بـل لقد انفتح الباب على مصراعيه لحظة انسحاب الوفد الإسرائيلي بما لمسه مـن تأييـد كاسـح للقضية الفلسطينية من خيمة المؤتمر الكبير التي تجري بها عملية التصويت، لقد فتح انسحاب الوفد الإسرائيلي الباب لجميع الأوراق التي كانت "مركونة" عند الفلسطينيين الـذين كـانوا لا يتخيلون مع آخرين أن تطرح للتصويت في مؤتمر عالمي وتم التصويت بالإجماع على كـل المطالب العربية والمصرية في صورتها القصوى، لدرجة أن ماري روبنـسون وسـكرتارية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وبعض الحكومات الرسمية اعتبرت أن الوثيقـة ذات لغـة ملتهبة وغير مقبولة وخاصة فيما يتعلق بقضية الشعب الفلسطيني، وعلى أثر الوثيقة الختامية

لمنتدى المنظمات غير الحكومية اضطرت العديد من القوى الرسمية الحكومية لأن تغير وتبدل مواقفها، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية رغم موقفها الواضح والقوى ضد المطالب العربية والمصرية فيما قبل المؤتمر اضطربت على أثر ذلك وارتبك موقفها وتردد الممثل الأمريكي في حضور المؤتمر الرسمي أو عدم الحضور، لدرجة أن ممثل الولايات المتحدة أصبح "قنصلاً" غير رسمي تقريباً، فالولايات المتحدة الأمريكية أصبح لموقفها القوى الواضح في تأييده لإسرائيل والصهيونية في البداية ثم التردد والانسحاب بحجة أن المؤتمر كتل جهوده لإدانة الصهيونية العنصرية وإسرائيل وهو ما سيدفع المؤتمر الرسمي والحكومي لذات الموقف، كان موقف الانسحاب من المؤتمر دفاعاً عن الكيان الصهيوني العنصري، "فضيحة مدوية".

المشهد الثاني: للاتحاد الأوربي- والذي اعتقد أن موقفه كان ومازال من أخبث الأدوار برغم ادعاءات الدبلوماسية المصرية والعربية بأن الاتحاد الأوربي أكثر تفهماً وتعاطفاً مع القضية العربية والفلسطينية، وما اعتقده أن موقف الاتحاد الأوربي موقف معقد فالظروف العالمية سواء كانت في منطق العولمة والمصالح الدولية أو الصراعات أو تقسيم الأدوار في العالم، تجعل الاتحاد الأوربي يحاول أن يجد موطئ قدم، وفي سياق ذلك فالاتحاد الأوربي يريد إحداث "سلام" في هذه المنطقة نظراً لمصالحه المتعددة والكبيرة في هذه المنطقة ولأن استمرار كل من الصراع العربي الإسرائيلي والانتفاضة الفلسطينية تهدد هذه المصالح.

والاتحاد الأوربي يعمل في شراكة مع بلدان جنوب البحر المتوسط، ولقد نصت المادة الثانية في اتفاقية الشراكة على احترام حقوق الإنسان بالإضافة إلى أن أحد الشروط الهامة التي يضعها الاتحاد الأوربي في اتفاقية الشراكة مع إسرائيل بألا يصدر أي من منتجات المستوطنات الإسرائيلية إليه، وبذلك يقدم الاتحاد الأوربي نفسه إلى العالم وإلى العرب باعتبار أنه لا يهتم بالمصالح فقط بل ويهتم بحقوق الإنسان والتبادل الثقافي والحضاري والتعامل مع أنظمة متحضرة تحترم الديمقراطية، كما أنه ضد سياسة الاستيطان الإسرائيلي، ولكن عندما يتم الاعتداء على الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق الحياة الذي ينتهك عبر انتفاضتين، وتنقل لنا القنوات كل يوم أعداد الشهداء والمصابين، ومع ذلك فإن ٨٠% من صادرات إسرائيل تذهب إلى الاتحاد الأوربي وهي في جزئها الأغلب من المستوطنات الإسرائيلية، ومع ذلك لم تخرج ملاحظة واحدة لإسرائيل بشأن الخروج على الاتفاقية الموقعة بصدد تصدير المنتجات الصناعية والتي تنتج في المستوطنات، وكذلك مثل موقفه أيضاً من المادة الثانية والخاصة بالالتزام بحقوق الإنسان، فمن المعروف أن المواد الأولى لأي اتفاقية تعتبر مواد تنفيذية وهي مواد ذات دلالة وأهمية في التشريع والتعاقد، فتصبح المادة الثانية والمتعلقة بحقوق الإنسان ملزمة لأطراف التعاقد، وقد عقد الاتحاد الأوربي اتفاقيات شراكة مع

مصر وتونس والمغرب والأردن وليس من بين هذه الأنظمة من يخلو من انتهاك لحقوق الإنسان، وإجمالاً فإن سياسة الاتحاد الأوربي رغم كل الادعاءات الحضارية والثقافية والإنسانية في ناتجها الأخير تقوم على إعلاء المصالح الخاصة به. وهذه النتائج الأخيرة ذات الصلة المباشرة بعلاقة الاتحاد الأوربي ودوره في مؤتمر مناهضة العنصرية في دربان بجنوب أفريقيا، بمعنى آخر فالاتحاد الأوربي لا يريد بالضبط (صيغة شارون) والتي تمثل صيغة غشوم وحادة، وقد تؤجج الصراع بينما يرغب الاتحاد الأوربي في إتمام التسوية للحفاظ على مصالحه في المنطقة، ولهذا السبب ما بين مصالح الاتحاد الأوربي وبين رفضه "لصيغة شارون"، يكون الموقف الأوربي في مؤتمر مناهضة العنصرية بدربان في شأن قضية الصراع العربي الإسرائيلي وحقوق الشعب الفلسطيني وهو الموقف الذي يدين بعض الممارسات الإسرائيلية ومنها أشكال الفصل العنصري في الأراضي المحتلة وفلسطين التاريخية. وفي الملتقيات الدولية كان الاتحاد الأوربي يهاجم الموقف الأمريكي الأكثر انحيازاً لإسرائيل ليتباهوا بموقفهم الأفضل من الولايات المتحدة. وكثير من كتابنا يفاضلون بين الموقف الأمريكي والموقف الأوربي!! ولكن لماذا لا يوجد لنا موقف خاص بنا نحن العرب والمصريين؟! وهذا ما استقرت عليه اللجنة الوطنية للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية في الصدارة منها اتحاد المحامين العرب والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ومنظمة التضامن الأفروآسيوي والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان... الخ. وفي أثناء فترة التحضير والإعداد للوثائق والأفكار كان هناك اتفاق واضح ومبدئي بين الجميع وألا ننزل بسقف مطالبنا على طاولة المفاوضات الشعبية التي سوف تحدث في دربان بجنوب أفريقيا، وألا نرفع مطلب إعادة الاعتبار لقرار الأمم المتحدة ٣٣٧٩ والداعي إلى أن الصهيونية مساوية للعنصرية أو شكل من أشكالها، وذلك نزولاً على رغبة الآخر الأوربي بدعوى "الواقعية السياسية" ونبذ الأحلام في ظل ظروف عالمية تقف دون ذلك المطلب!! أو لموقف الآخر الأوربي ورفضه لهذه المطالب والممول الأوربي!!

لقد كان هناك قرار للأمم المتحدة ٣٣٧٩ لسنة ١٩٧٥ يعتبر أن الصهيونية عنصرية، ولكن منذ عشر سنين، نجحت الضغوط الأمريكية والتخاذلات العربية والإسلامية، في أن تقوم الأمم المتحدة (الجمعية العامة) بإلغاء المنطوق الخاص بالقرار دون أسباب، وهذا يعني أن الجمعية العامة لم تناقش أسباب اتخاذ القرار، مما يسمح بإعادة الاعتبار له، والحقيقة فإن الإصرار على إعادة الاعتبار لهذا المطلب يضع العالم أجمع أمام مسئولياته في مواجهة الكيان الصهيوني الذي يستند في قيام دولته على الأيديولوجيا الصهيونية التي هي في حقيقة أمرها شكل مساوي للعنصرية، وبالتالي تطوير أشكال وبرامج العمل لإنهاء هذا الكيان العنصري في إطار من مناهضة العنصرية وتخليص الإنسانية من آخر معاقلها وتجسيداتها في وجود هذا

الكيان العنصري الإسرائيلي، ونحن كعرب لن نذهب إلى مؤتمر دربان لمناهضة العنصرية من أجل مساندة الاتحاد الأوربي في أن يدفع المؤتمر لإصدار توصية بعلاج كافة الممارسات ذات الطابع العنصري في الدولة الإسرائيلية وعلى رأسها سياسة الفصل العنصري! ونحن بالتأكيد ضد الفصل العنصري، ولكن نرفض الخلط ما بين الوضع في جنوب أفريقيا وفي فلسطين بحيث إذا عقد اتفاق لعلاج الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، تبدو أفق الحل التاريخي لمعاناة ومشكلة الشعب الفلسطيني.

والحقيقة إن فإن الوضع مختلف كثيراً ما بين المشكلة العنصرية في فلسطين وفي جنوب أفريقيا، فنحن هنا نتحدث عن شعب فلسطين صاحب الأرض وصاحب الحق وفي جنوب أفريقيا الحديثة عن أقلية بيضاء موجودة منذ أكثر من خمسة قرون، وعلى شعب يعاني فيه السود من التمييز ضدهم لأنهم سود في بلد يسيطر عليه الأوربيون البيض أمام الأغلبية السوداء، والصورة مختلفة في فلسطين، صحيح هناك فصل عنصري ولكن هذا الفصل العنصري موجود تحت احتلال للأراضي وتحت عملية استيطان واسعة تتم على قدم وساق، وعلى حساب أصحاب الأرض وسرقة وطن بكامله، وفي ظل هجمة شرسة من قبل تحالف دولي على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية مع جماعة تقوم على أساس عرقي انتقائي ديني ومستندة إلى الأيديولوجيا الصهيونية التي تتبنى إبادة أصحاب الأرض باعتبارهم "أغيار" تمارس معهم كافة أشكال التمييز والممارسات والأفكار العنصرية.

لذلك الموقف مختلف من زاوية مناقشة سياسات عنصرية لشعب واحد على أرض واحدة لقرون طويلة. أما مناقشة عقيدة وأيديولوجيا جاءت بشتات من جميع إنحاء الأرض لا يجمعهم سوى الصهيونية التي تمثل في مضمونها أيديولوجيا عنصرية تدعى النقاء العرقي والديني وتسعى للاستيلاء على أرض الغير لإنشاء كيان سياسي وممارسة أبشع الممارسات العنصرية حتى الآن ضد الشعب الفلسطيني. ولذا عندما نعيد طرح الصهيونية كشكل من أشكال العنصرية إنما ننسجم مع مبادئنا الحقوقية والتزاماتنا الإنسانية دون النظر لمواقف الغير التي تستند إلى مصالحهم السياسية المباشرة، وحتى الأمم المتحدة هذه المنظمة الدولية التي كنا نأمل أن تلعب دورها وفقاً لميثاقها وأهدافها، إلا أنني وأنا أعمل في مجال حقوق الإنسان منذ عشر سنوات، أردد منذ سنوات كثيرة أنه من الأفضل تسميتها الحكومات المتحدة. ولقد قامت الأمم المتحدة منذ ثلاث سنوات بالإعداد لهذا المؤتمر وقدمت تحضيرات هائلة ولكن بطريقة معينة!! التي لا يمكن أن تخطئها عين والتي تدل على سطوة الولايات المتحدة الأمريكية على هذه المنظمة الدولية بما فيها من جمعية عمومية ومجلس الأمن، فهذا المجتمع الدولي الحضاري! وبالرغم من حضارته وتمسكه بالضمير والحريات لم يستطع أن يرسل قوات دولية لحماية الشعب الفلسطيني من حرب الإبادة العرقية والعنصرية التي يشنها الجيش

الإسرائيلي بالطائرات والدبابات، وحتى لم يستطع أن يضع قرارات اللجنة الأمريكية الدولية لتقصي الحقائق موضع التنفيذ استمراراً للمجزرة، ورغم أن هناك ما يسمى باتفاقيات جنيف الأربع والمحكمة الجنائية الدولية في رواندا ومحكمة يوغوسلافيا والمجتمع الدولي يصر بحماس على محاكمة مجرمي الحرب في كل مكان وزمان، وإسرائيل لم تتوقف منذ الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم عن المطالبة بمحاكمة مجرمي الحرب النازيين، بينما نصرخ نحن ليل نهار من أجل محاكمة مجرمي الحرب، على الرغم من أن أسماءهم محددة، وجرائمهم محددة ولسنا نحن فقط بل (صابرا وشاتيلا)، ومنذ تقرير لجنة "كهانا" والذي يعترف بأنها جريمة، ونحن لا نطلب بدء المحاكمة من قبل المجتمع الدولي ومجلس الأمن ولكن ما نريده أن يقبل على الأقل الطلب الخاص بعقد المحاكمة، وبعد ما أعلنت الحكومات العربية عن تقديم طلب لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، لم تقدمه بالفعل وذلك خوفاً من التهديد سلفاً برفع الفيتو إذا قدمت هذا الطلب!!

لقد انكشفت الأمم المتحدة في هذا المؤتمر باعتبارها مطية للولايات المتحدة الأمريكية، وأخلت المفاجأة والخاصة بالوثيقة الختامية لمنتدى المنظمات غير الحكومية بتوازن ماري روبنسون التي لم تستطع أن تفعل شيئاً غير أنها كرست فضيحتها الدولية، ولأن المؤتمر الرسمي ظل لمدة ثلاثة أيام ينتظر أن تقدم له السيدة (ماري) وثيقة المنظمات غير الحكومية وراحت تراوغ محاولة إدخال بعض التعديلات عليها والتخلص من لغتها "الملتهبة" بعد إقرارها من المؤتمر، مما عرضها لهجوم حاد من قبل المنظمات غير الحكومية العربية وغير العربية باعتبار مسلكها غير قانوني ومحاولة لاغتصاب إرادة المجتمع المدني الدولي، مما جعلها تتراجع وتقدمها للمؤتمر الرسمي في اللحظات الأخيرة.

المشهد الثالث: الحكومات العربية، أما عن موقف الحكومات العربية فحدث ولا حرج فالموقف الحكومي هو الاستمرار، استمرار التخاذل، وهو ما أصبح حالة تاريخية ومعقدة. ونحن نعلم أننا لا يمكن أن نطلب من أحد فاقدي الإرادة السياسية أن يتصدى، فالإرادة السياسية العربية هي إرادة ضعيفة على المستوى الدولي ولكن هناك نقطة بسيطة يجب أن نحسبها للحكومات العربية، فحين ظهرت الوثيقة الختامية لمنتدى المنظمات غير الحكومية، ونتائج التصويت عليها داخل المنتدى ذات الأغلبية الهائلة المؤيدة للشعب الفلسطيني وضد إسرائيل بل وكانت الفقرات الخاصة بالقضية الفلسطينية مع برنامج العمل أعظم انتصار حققته الدبلوماسية الشعبية في مؤتمر دولي (الفقرات بالملحق الخاص بالكتاب)، راحت بعض الحكومات العربية تتباهى بمنظماتها غير الحكومية في أقطارها، وهذا ما أثار دهشتنا، لأن هذا الأمر سوف يكون مهماً في علاقة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في بلادنا العربية وأنظمتها حيث إنهم سوف يكتشفون أن هذه المنظمات ليست عميلة لأمريكا وأوربا

والغرب وقد يساهم هذا في وقف الحملات المسعورة ضدها هذا في مجال الحد الأدنى للعلاقة طموحاً إلى حد المشاركة الجادة من أجل ترقية وتنمية وتطوير قضايا الحريات والديمقراطية في البلدان العربية.

المشهد الرابع: (العلاقات المصرية- المصرية والعلاقات المصرية العربية)، وأقصد هنا المنظمات غير الحكومية العربية والمصرية في جنوب أفريقيا، وعلى ما هو معروف فإن أداء المنظمات غير الحكومية في مجمله يخضع إلى العامل الذاتي وهناك العوامل الموضوعية التي ساهمت بشكل حاسم في تحقيق ما تم إنجازه خلال المؤتمر وعلى رأس هذه العوامل شعب جنوب أفريقيا ومؤسساته وأحزابه العتيدة التي كانت تقود جيوشها في صراع مع البيض، وهذا الشعب بزعمائه وعلى رأسهم "نلسون مانديلا" وفي القلب منه فلسطين والشعب الفلسطيني الذي وقف بجانبه ضد النظام العنصري في جنوب أفريقيا بشكل حقيقي ومده بالسلاح والتضامن، فلا يمكن أن نخصم ذلك ولا أن نخصم ما حدث من قبل على مستوى العالم من مظاهرات سياتل ودربان وديفوس وجنوا فهناك موقف ضد "العولمة" الأمريكية واتساع كراهية السياسة الأمريكية، فشعوب العالم وبالتحديد المنظمات غير الحكومية التي تعمل في صفوف المرأة والتنمية وغيرها جاءوا معبئين ضد الولايات المتحدة ورافضين سياستها. وبدون تآمر أو تخطيط كان هناك جو ومناخ عالمي موات لتأييد الشعب الفلسطيني، هذا بالإضافة إلى الانتفاضة الفلسطينية التي يشاهدها جميع العالم، والأطفال الذين يموتون يومياً، وباختصار جاءت شعوب العالم التي حضرت بمن فيها أصحاب الأجندة الخاصة مثل (المنبوذين) (قضايا الرق والعبودية) كل أولئك جاءوا متعاطفين وتنازلوا في العديد من المواقف عن قضاياهم وقدموا قضية الشعب الفلسطيني، وعلى هذا يمكن القول بأن بعض المنظمات المصرية والعربية التي تلاقت قبل المؤتمر ورتبت بعض الأمور فيما بينها ومارست طريقة (التخطيط- التخطيط والتنظيم- التنظيم)!! هي التي فعلت هذا الانتصار، وكيف تدعي صناعته؟ وقادتها كانوا حتى اللحظات الأخيرة على التصويت على الوثيقة الختامية كانوا يتمسكون بالأمل بألا تحل الهزيمة المنكرة، هذا بالإضافة إلى أنهم لم يروا في الزخم الهائل المؤيد للشعب والقضايا العربية إلا تلك الأروقة والمناقشات العقيمة مع من يوليهم الثقة من حكماء السياسة الأوربية والأمريكية في أروقة سكرتارية الأمم المتحدة.

إن هذا الانتصار الذي جاء بالضربة القاضية الفنية لم يحدث إلا لحظة تجمع وتجسد التأييد العارم والكاسح للقضايا العربية في خيمة التصويت الكبيرة وحينذاك انسحب الوفد الإسرائيلي بعد إدراكه أن الجو والمزاج العام للمؤتمرين يبشر بالهزيمة الساحقة، وحينئذ اندمجت الرغبة العارمة للمجتمع المدني الدولي والأماني والمطالب العربية في ترجمة نفسها في بنود برنامج العمل الخاص بالقضية الفلسطينية والوثيقة الختامية. إن زعم هذه "المجموعة

"بتخصيص هذا الإنجاز لها هو درب من الرؤية الذاتية ضيقة الأفق قد تكون محاولة لإخفاء عورة إعلان القاهرة القبيحة! ، وبروح متخاذلة ارتدوا ملابس الحكمة والواقعية السياسية! البلهاء، بل ووصل الحمق إلى الحد الذي لم يروا أحداً دونهم وأزاحوا كافة العناصر الموضوعية والتي في النهاية أنجزت النجاح الحقيقي.

وأود هنا أن أذكر واحدة من سلبيات هذه "المجموعة" والتي كان على رأسها مركز القاهرة ،ومبرري لردها هنا أني اعتقد أنها كانت خطيرة وكان من الممكن أن تهدد هذا المؤتمر وبالتحديد المشاركة العربية فيه، فمن المعروف أن وفدنا (وفد اللجنة الوطنية للتنسيق المصرية والعربية للمؤتمر العالمي ضد العنصرية) كان يضم ٣٤ شخصاً من مصر وكنا قد ذهبنا إلى المؤتمر بعد أن سبقتنا المجموعة السابقة بأكثر من ثلاثة أيام، وأشاعوا بين الوفود العربية والفلسطينية التي حضرت إلى المؤتمر أن وفدنا هو وفد الحكومي (الحكومة المصرية)، ما إن وصلنا دربان، حتى ظللنا لمدة ثلاثة أيام غير مستوعبين لمعاملات غريبة بيننا وبين الآخرين لنكتشف أنهم قد أشاعوا حولنا أننا وفد الحكومي، وكيف نصبح الوفد الحكومي، ونحن عبارة عن أكثر من ٢٠ منظمة غير حكومية على رأسها اتحاد المحامين العرب، منظمة التضامن الأفروآسيوي، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان... الخ (أنظر الملحق)، ولقد كان مستهدفاً من ذلك التأثير على أداء أي دور نقوم به، هذا السلوك لا يفوقه سوى سلوك مديرة مركز من مراكز المرأة حين رفعت (لافتة) في اجتماع مشترك لمحاولة رأب الصدع وتنسيق الأداء رغم الخلاف السياسي القائم حول سقف المطالب العربية أمام المؤتمر، لافتة بالغة السخف حول العمالة والخيانة وكأنه لا يكفيها اتهام الحكومة المصرية لزوجها عبر حملة في نهاية ١٩٩٨ بالخيانة والعمالة، ولقد سلكت هذه المجموعة أبشع ما تسلكه الحكومات العربية المستندة من الإزاحة والاتهام والتعريض!!

أما الواقعة الأساسية والتي اعتبرها جريمة اكبر من سوابقها ، فقد كنا منضمين لمسيرة عالمية يوم ٣٠ أغسطس الساعة ١ ظهراً وهذه المسيرة قد حددتها (اللجنة الوطنية) ودعت إليها عبر الإنترنت على مستوى العالم وقد جاء إلينا تضامن من منظمات عالمية عديدة مع وعد بالمشاركة في المسيرة، وفي يوم ٣٠ أغسطس وفي ندوة عزمي بشارة في الساعة التاسعة أعلنت هذه المجموعة أن المسيرة ستكون الساعة العاشرة، ويرتبك الكثيرون حيث إن في هذا نقض لاتفاقنا مع العديد من الأفارقة والآسيويين، وبينما نحن جالسون ومعنا اللافتات ومنتظرين الساعة الواحدة لبدء المظاهرة، فاجأنا هؤلاء بحمل أعلام فلسطين وبدء المسيرة الساعة ١٢ ظهراً وما كان منا إلا أن لحقنا بهم دون النظر إلى الخديعة، فبدأت المسيرة الساعة ١٢ ظهراً ولمدة ساعة، ولقد كانت هذه الحادثة إحدى محاولات وأشكال عزلنا

والالتفاف من خلفنا. وأنا أقول الحمد لله في هذه التجربة، إننا فعلاً خططنا لكننا لم نتآمر ونظمنا قوانا لكن لم ننظم قوى في مواجهة أخرى، نقطة البراءة التي كانت تجمعنا سواء كناصريين، أو شيوعيين أو وفديين، أو إسلاميين، أو مستقلين، أننا ذهبنا لمناصرة الشعب الفلسطيني ومواجهة إسرائيل وأمريكا. وهذا يكفينا شرفاً. أما أخطاء الآخرين لابد وأن نتجاوزها في المستقبل ولكن دون هذا الموقف الشائه والكريه لممارسات تآمرية حقيرة وذاتية وصبيانية في العمل العام وممارسات غير حقوقية، فإن دور المنظمات غير الحكومية العربية والمصرية يظل إنجازاً طيباً ويبقى استكماله ومواصلته والإمساك بما تحقق والتيقن من أن الجولات القادمة ستكون صعبة حيث إن الأطراف الأخرى لابد وأنها ستراجع موقفها وحساباتها وعلى هذا فعلى المنظمات العربية غير الحكومية ألا تركن إلى هذا الإنجاز الذي يحق لها أن تفخر به وأن تستعد للمتابعات الدورية لمؤتمر مناهضة العنصرية وترسيخ برنامج العمل والدعوة لتطبيق هذه المقررات من قبل المجتمع المدني العالمي وأن تقوى من تنظيم نفسها وتخطيطها المشترك.

قراءة للموقف الأمريكي والإسرائيلي في المؤتمر

د. عماد جاد*

سوف أحاول هنا أن أذكر بعض الانطباعات حول مشاركتي في المؤتمر الدولي لمناهضة العنصرية في دربان بجنوب أفريقيا، ولعل هذه الانطباعات، تستطيع أن تجيب على بعض علامات الاستفهام والأسئلة التي طرحت في سياق فهم ما تم تحقيقة في المؤتمر وكيف سارت الأمور حتى خروج البيان الختامي لمنتدى المنظمات غير الحكومية بصيغ لمواد تتعلق بالقضية الفلسطينية، ترتقي إلى مستوى الحلم لدى معظم "الوفد الوطني للمنظمات غير الحكومية"، لأن الصورة السابقة على دخول المؤتمر بالنسبة للمنظمات غير الحكومية العربية والمصرية، كانت تعكس ارتباطاً بشأن سقف المطالب العربية من المؤتمر، وحتى عشية المؤتمر في ٢٦أغسطس نشرت جريدة "الأهرام" عبر صفحة الرأي الخلاف القائم بين المنظمات غير الحكومية المصرية والعربية، ففريق "مركز القاهرة" يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الدولية المتنفذة وأنها تقف بالمرصاد لأي مساس بإسرائيل، ومن الواقعية ألا نشغل أنفسنا بإثبات عنصرية الصهيونية، لأن ذلك المطلب أمام المؤتمر سيواجه بمعارضة القوة المتنفذة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والرأي الآخر لغالبية اللجنة الوطنية للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية، كانت ترى أنه ليس من الواقعية والذكاء في شيء التنازل الطوعي عن المطالبة بإدانة الصهيونية كحركة عنصرية وأنها خلف كل الممارسات العنصرية والدموية لدولة إسرائيل، وأن المؤتمر العالمي ضد العنصرية فرصة تاريخية في أن نشيع أوسع إدانة ممكنة للصهيونية باعتبارها مساوية وإعادة الاعتبار لقرار الأمم المتحدة ٣٣٧٩ لسنة ١٩٧٥.

وربما كان انطباعي السابق على حضور المؤتمر، بما أن الحكومات على مستوى العالم قد "كيفت" نفسها مع الأجندة الأمريكية، فبالتالي لن يبعد موقف المنظمات غير الحكومية عن ذلك كثيراً، ولكني أسجل هنا للأمانة العلمية خطأ انطباعي هذا وأن اجتماعات وفعاليات المنظمات غير الحكومية في المؤتمر لم تكن مختلفة عن الموقف الأمريكي والأوربي فحسب، بل ناهضت وناضلت ضد هذا الموقف المنحاز والمؤيد لإسرائيل، وأنجزت الوثيقة الختامية بمقررات دامغة للصهيونية كأيديولوجيا عنصرية وإدانة لنظام الفصل العنصري والممارسات

* رئيس تحرير مجلة "مختارات إسرائيلية" الصادرة من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

العنصرية لإسرائيل ووضعت برنامج عمل من أجل إسقاط هذا النظام العنصري وتصفيته مثلما حدث للنظام العنصري في جنوب أفريقيا.

وفي معرض رصد موقف المنظمات غير الحكومية ودورها في مناهضة العنصرية والسياسة الأمريكية والإسرائيلية، هناك مشهد مازال يحمل أشد الأثر في نفسي في دلالاته العميقة ومؤشراته الواضحة للرفض الشعبي الهائل للسياسات الأمريكية والإسرائيلية، ذلك حين قرر الرئيس الكوبي فيديل كاسترو أن يوجه كلمة إلى منتدى المنظمات غير الحكومية، وأحضرت البعثة الكوبية الآلاف من الأعلام الكوبية ووضعها في مدخل إستاد دربان الرياضي، ولم توزعها بل تخاطفها آلاف المؤتمرين من أعضاء المنظمات غير الحكومية، وعلى الرغم من أن اتفاق اللجنة المنظمة مع الرئيس كاسترو ألا يتعدى خطابه نصف ساعة على الأكثر، فحين بدأ خطابه وبعد مرور نصف ساعة، قال إن اللجنة المنظمة حددت له نصف ساعة فهل يتوقف أم يكمل؟ وكانت الهتافات أن يكمل حديثه والذي استمر ٤ ساعات تخللتها بين الحين والآخر هتافات المؤتمرين المؤيدة لكفاح الشعب الفلسطيني، وتحية كوبا الصامدة "Koba Ce Yanki non" . *

واذكر هنا أن ما سمعته من الرئيس فيدل كاسترو فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، لا يستطيع أي رئيس عربي بما فيهم رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية أن يقوله!!

لقد تحدث كاسترو عما يتعرض له الشعب الفلسطيني باعتباره (Genocide) إبادة جماعية، وهاجم السياسة الإمبريالية الأمريكية، ولقد تم الاحتفاء به من قبل جميع الحاضرين حتى الأمريكيين والأوربيين من المنظمات غير الحكومية، وهذا المشهد ربما يعطي إجابة واضحة عن حجم ومدى كراهية السياسة الأمريكية في العالم.

وحين انتهى الرئيس الكوبي فيدل كاسترو من كلمته، وغادر المؤتمر بادرت السيدة "ماري روبنسون "المفوضة السامية لحقوق الإنسان للأمم المتحدة بالرد بشكل غير لائق على ما تضمنه خطاب كاسترو حول غياب العدالة في النظام الاقتصادي الدولي وسوء توزيع الثروة، وكيف أن النظام الرأسمالي بصفة عامة قد أدى إلى فقر المجتمعات وتهميش دول العالم الثالث... الخ قالت السيدة "روبنسون" عليه (الرئيس كاسترو) من الأفضل له ودون أن يقدم لنا النصائح والمحاضرات عن غياب العدالة أن يذهب ليحارب العنصرية في بلده، وبمجرد أن انتهت السيدة روبنسون من جملتها هذه، حتى قاطعها جموع الحاضرين ورفضوا أن تكمل حديثها لأكثر من نصف ساعة، رغم أنها كانت تصرخ بأنها لن تعلق ثانية على شيء، إنما ما تريد أن تقوله هو بعض الإجراءات التنظيمية، ورفض الآلاف من أعضاء المنظمات غير الحكومية أن تواصل حديثها وهتفوا في وجهها (Viva Kastro) (يعيش

كاسترو)، وتأزم الموقف بين اللجنة المنظمة للمؤتمر والآلاف من المؤتمرين والذين يصرون ألا تتحدث السيدة روبنسون، التي افتقدت كما افتقد غيرها روح المزاج العام المعادي للسياسات الأمريكية، وظنت أنها يمكن أن تتطاول على كاسترو الرمز والنموذج الحي المقاوم لهذه السياسات. وفي نهاية المشهد حين تدخلت رئيسة المؤتمر، وزيرة خارجية جنوب أفريقيا داعية المؤتمرين إلى احترام ممثلة الأمم المتحدة وأن تدعوها لاستكمال حديثها، وما أن بدأت في الحديث مرة أخرى والذي كان يعبر عن خزيها وصدمتها وراحت تؤكد على تعاطفها مع الشعب الفلسطيني وأنها ذهبت في بعثة تقصي حقائق في الأراضي المحتلة، في محاولة لرأب الصدع بانتقادها لحديث الرئيس كاسترو، ولكن دون جدوى فأكثر من ٩٠% من الحاضرين أخذوا في ترك مقاعدهم، وربما يعكس هذا المشهد إرادة المشاعر الشعبية ذات الطبيعة النقية، وذلك بخلاف المواقف الرسمية والحكومية فأعضاء المنظمات غير الحكومية الذين يعبرون عن هذه المشاعر والرؤى يبتعدون عن المصالح، فليس منهم من يخشى أن يفصل من وظيفته مثل "كوفي عنان" أو "ماري روبنسون" وموظفي الأمم المتحدة والذين تتعلق أعينهم دائماً بالمنصب دون الموقف المبدئي. وكذلك يخشى هؤلاء أن تستدعي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية سفراء بلادهم وممارسة سياسة الترغيب والترهيب في إطار من حماية المصالح والسياسات الأمريكية.

وما أود أن أؤكده في نهاية هذا المشهد أن الرئيس كاسترو في حديثه كان يعبر عن ضمير شعوب العالم الثالث بل شعوب العالم خاصة وأن هناك أزمة لدى بعض منا وبعض من منظماتنا غير الحكومية فيما يتعلق بالسياسات الرسمية للدول العربية بصفة عامة والسياسات التربوية والإعلامية بصفة خاصة، وهي السياسات التي زرعت في الناس عدم جدوى ما هو مخالف للأجندة الأمريكية والسياسات الأمريكية، لقد فوجئت بأن أحد الصحفيين في وفدنا يرى أن الرئيس كاسترو يمثل الشيطان ولم يستطع أن يستوعب تعاطف الآلاف من أعضاء المنظمات غير الحكومية مع خطابه. وفي رأيي أن هذا الموقف نتاج طبيعي للسياسات الرسمية والإعلامية التي ترفض النظام الشيوعي في كوبا، والغريب أنها ترفضه على غرار طريقة رفض "أحمد لطفي السيد" الديمقراطي*!! وهذا الموقف من كوبا والرئيس كاسترو لا يرى أن هذا النظام قائم منذ أربعين سنة وعلى بعد ٢٠٠ ميل من الأراضي الأمريكية وله أياد بيضاء على كثير من حركات التحرر في الجزائر أو أنجولا... الخ، كل ما في الأمر أنه نظام

* الأستاذ أحمد لطفي السيد وهو من زعماء حزب الأمة ١٩٠٧ والأحرار الدستوريين ١٩٢٣ - ١٩٥٣ ويعتبر أستاذاً للجيل ومديراً للجامعة المصرية وأبرز من نادى بالقومية المصرية، وقد رشح نفسه في أحد الانتخابات النيابية فما كان من منافسه إلى أن أطلق وسط الناخبين أن أحمد لطفي السيد رجل ديمقراطي بمعنى أنه لا يؤمن بالله وطالب الناخبين بسؤال الأستاذ هل هو رجل ديمقراطي أم لا. وما أن سأل الناخبون عما إذ كان ديمقراطياً أم لا أكد أحمد لطفي السيد أنه ديمقراطي وديمقراطي عريق فما كان من الناخبين إلا أن أعرضوا عنه، وسقط أحمد لطفي السيد أمام هذا المرشح!!

ليس ديمقراطياً على الطراز الأمريكي، ولا يرى هذا الموقف التأييد الكوبي المطلق لنـضال الشعب الفلسطيني وكيف خرجت مظاهرة تضم الآلاف من الكوبيين وعلى رأسـهم الـرئيس كاسترو احتجاجاً على إبادة الشعب الفلسطيني ناهيك عن الحديث أمام العالم أجمـع بمنتهـى الشجاعة والشفافية– بما يعجز عنه أي رئيس عربي وكما ذكرت بما فـيهم رئـيس الـسلطة الوطنية الفلسطينية_ ضد السياسة الأمريكية والإسرائيلية.

وفي تقديري أن مشكلة السياسات الرسمية تتمثل في عدم القدرة على العمل من أجـل المصلحة القومية العامة والانجرار إلى تأييد السياسات الأمريكية دون النظر ما إذا كان ذلـك سيخدم مصالحنا الوطنية المباشرة أم لا؛ فإذا قررت الولايات المتحدة ضرب أفغانستان، فعلى الفور نخسر أفغانستان، ولأن الولايات المتحدة قررت ضرب يوغسلافيا التي يمكن أن تكـون مصدراً لتنويع السلاح في لحظة من اللحظات، أو أن يكون تصويتها في الأمم المتحدة لصالح القضايا العربية. ولا أذكر سراً هنا عن محاكمة تنظيم ثورة مصر، والمشكلة التي تعرض لها خالد عبد الناصر فإن يوغسلافيا كانت المكان الوحيد الذي قبل أن يستضيفه!.

إن تبنى الأجندة الأمريكية والسياسات الأمريكية من قبل الحكومات العربية يضعها في مأزق دائم، فمن وافق على ضرب يوغسلافيا بدون قرار مجلس الأمن، يجد نفسه اليوم فـي مأزق ضرب أفغانستان بدون قرار من مجلس الأمن. ومـا أريـد أن أؤكـده أن الانجـرار والاستغراق في الأجندة الأمريكية دون تقدير المصالح القومية والوطنية، سيضع الـسياسات العربية دوماً في تناقض مع مصالح شعوبها، ويبدو الأمر أن هناك إصراراً على فقد أصدقائنا والتأييد التام للأجندة والسياسات الأمريكية. ولا يوجد مبرر واضـح أمامنـا سـوى تغليـب الحكومات العربية لمصالح بعض طبقاتها وفئاتها الضيقة والأنانية والتي تتصادم دومـاً مـع المصالح الأعم والأشمل لشعوبها!!

هناك مشهد آخر ترك بصمات قوية لدي هو مـشهد المـسيرات المؤيـدة للمطالـب العربية، وعلى الرغم من أهمية الانتفاضة الفلسطينية ودور الإعلام فـي إبـراز الوحـشية الإسرائيلية وصورة محمد الدرة، وكذلك انعقاد المؤتمر العالمي ضد العنصرية فـي جنـوب أفريقيا، وخطاب الرئيس كاسترو كل هذه العوامل كانت الأسس الموضوعية للانتصار الـذي تحقق، إلا أن المسيرات التي تمت في سياق المؤتمر كانت عاملاً مهماً في حسم عديـد مـن المنظمات غير الحكومية لموقفها من المطالب العربية، ومن هذه المسيرات، المسيرة التي كان يقودها الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا، بحيث كانت أطول أعلام رأيتها للعلم الفلسطيني لأكثر من ٣–٤ متر من إعداد الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا، بل وكان أبرز قيادات المسيرة مـن الحزب ولأكثر من ساعتين راحت هذه المسيرة تطوف شـوارع منتـدى المنظمـات غيـر الحكومية مرددة الشعارات والمطالب المعادية للعنصرية الصهيونية وبقيادة كـوادر الحـزب

الشيوعي لجنوب أفريقيا، ولقد شاركنا في هذه المسيرة ولا أريد هنا أن أبخس منظماتنا غير الحكومية حقها أيضاً فقد راحت تنظم أعمالها المختلفة من الإعداد للمسيرة التي دعت إليها يوم ٣٠ أغسطس وإعداد معرض الكاريكاتير، وتوزيع كتيباتها الخاصة بالصهيونية كأيديولوجيا عنصرية على المشاركين في المؤتمر، والمشاركة في المسيرات الخاصة بالمطالب الأفريقية والآسيوية والتنسيق معهم فيما يخص المطالب العربية، وإبراز الشعارات والمطالب عبر أكثر من ٦٠ لافتة أعدت من قبل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مؤتمر الافتتاح ثم في طرقات المؤتمر وفي المسيرة الكبرى في مدينة دربان. ولقد كان حرص الجميع على التقاطع مع القضايا الأخرى للجماعات والفئات الآسيوية والأفريقية.

ومما استوقفني أثناء مسيرة "للكوكس" الآسيوي في طرقات المؤتمر، وجد الآسيويون أن الوفد الإسرائيلي قد احتل جانباً وأخذ يردد نشيداً يدعو للسلام!! ويوزع الورود على أعضاء المؤتمر في محاولة للرد على المسيرات التي تؤيد مطالب الشعب الفلسطيني وضد عنصرية الصهيونية، فما كان من المسيرة الآسيوية إلا أن قررت أن ترفع اللافتة الأولى للمسيرة تأييداً للقضية الفلسطينية وتتوجه المسيرة بكاملها أمام الوفد الإسرائيلي ولأكثر من نصف ساعة راحوا يهتفون في مواجهتهم للقضية الفلسطينية "لقد كان هناك تعاطف من قبل الجميع مع القضايا العربية وفوجئنا جميعاً بأن ما يفهمه الأفارقة والآسيويون وبعض من وفود أمريكا اللاتينية عن قضايانا أضعاف ما نفهمه نحن عن قضاياهم، وأن سياسات الإعلام الرسمي قد عمت أعيننا عن حلفائنا الحقيقيين!! بل ولقد فوجئنا في اليوم الثاني بثلاثة حاخامات يرفعون لافتات "نهاية الصهيونية يساوي السلام" و"إسرائيل لا تمثل اليهودية العالمية" "نحن والمسلمون ضد الصهيونية" و"نحن دائماً نعارض الصهيونية وقيام دولة إسرائيل" ولقد حرصوا على الاشتراك في جميع المسيرات والندوات التي تناقش قضية الشعب الفلسطيني رافعين شعاراتهم المعادية للصهيونية مما دفع الوفد الإسرائيلي للتحرش بهم وتبادل السباب معهم، وهؤلاء الحاخامات يتبعون لمنظمة دينية لا تعترف بوجود إسرائيل لأسباب دينية يهودية، والقول إن إقامة دولة إسرائيل لابد وأن يكون بمشيئة إلهية، ولا يصح إقامتها قبل مجيء المسيح، ولأن المسيح لم يأت بعد، فلا يحق إقامتها لأن هذا يعتبر اغتصاباً للمشيئة الإلهية، ومهما كانت عقيدتهم فهم معادون للصهيونية ودولة إسرائيل، وهذه الجماعة الدينية يبلغ تعدادها في إسرائيل حوالي ٢٥ ألف يهودي لا يدفعون ضرائب ولا يعملون في الحكومة ولا يتلقون تعليم رسمي ويعيشون في "جيتو" منعزل من المجتمع الإسرائيلي وفي مواجهته.

ونجئ إلى المسيرة الضخمة التي نظمتها القوى السياسية في جنوب أفريقيا بدءاً بالحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا واتحاد العمال والإسلاميين والتي زحفت إلى دربان من جوهانسبرج وليستو وأماكن عدة من جنوب أفريقيا في مظاهرة رائعة التنسيق مما يعد نموذجاً

رائعاً للتنسيق بين القوى السياسية المختلفة التوجهات إزاء برنامج الحد الأدنى من المطالب المشتركة لكل هذه القوى، بدءاً من الاتفاق حول الهتافات ضد العولمة ومروراً بالخصخصة في جنوب أفريقيا ومساكن المشردين وعودة بعض السكان لأماكنهم الأصلية إلى الهتافات ضد الصهيونية. لقد كان عملاً رائعاً وعظيماً، أن تطوف مدينة دربان (مدينة المؤتمر العالمي ضد العنصرية) هذه المسيرة الهائلة العدد التي تكاد تتجاوز عشرين ألف متظاهر، وكل مجموعة سياسية تحتل مساحة تفصل بينها وبين الأخرى مسافة، والجميع يرفعون شعاراتهم وفي مقدمتها الشعارات والمطالب المؤيدة لنضال الشعب الفلسطيني وضد الصهيونية.

انطباع المشهد الأخير في خيمة المؤتمر الكبرى ، وأثناء التصويت على فقرات البيان الختامي لمنتدى المنظمات غير الحكومية، طالب عدد من الزملاء فيما بيننا أن نتدخل وأن نطلب من المؤتمرين البحث عن بدائل للفقرة (١٤) التي أضيفت على جزء هام في البيان الختامي وتتصل بموضوع (معاداة السامية) والتي تمثل أحد الطرق لابتزاز العالم من قبل إسرائيل باسم معاداة السامية. وكان الطلب الأول إلغاءها أو تعديلها على الأقل بحيث يوضع المفهوم بين قوسين ويشمل العداء لليهود والعرب والمسلمين ومجموعات أخرى، ولقد فوجئنا عند بداية عملية التصويت بأن هناك مجموعة أسمها "مجموعة الأديان" في أمريكا اللاتينية طالبت بإسقاط هذه الفقرة، ونال الاقتراح الأغلبية، ولم يستطع الوفد الأمريكي أو الإسرائيلي معارضة ذلك، وتهيأ الوفدان للانسحاب عقب إلغاء الفقرة (١٤) مما فتح الطريق أمام إقراره والموافقة على جميع المطالب العربية في صورتها القصوى.

وفي ظل هذا المزاج الجماهيري المؤيد للقضايا العربية وخطاب كاسترو وأرض المؤتمر في جنوب أفريقيا والتأييد الشعبي الجارف والمعاداة الراديكالية للصهيونية أصبحت خيمة التصويت الكبرى مظاهرة عظيمة في مواجهة السياسات الأمريكية والصهيونية، ولكن من المخجل أن يأتي الوفد الفلسطيني مزوداً بتعاليم السلطة الوطنية الفلسطينية ومعه بعض المنظمات غير الحكومية المصرية، أن يأتوا إلى المؤتمر بسقف من المطالب أقل من ذلك السقف الذي تطرحه المنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا بل وبالتحديد ثلاثة آلاف منظمة في مواجهة ٤٦ منظمة تعارض هذه المطالب! وفوق ذلك بعد أن انتصر منتدى المنظمات غير الحكومية بأغلبيته الساحقة ونتيجة لجميع الظروف الموضوعية التي عددتها، راح أولئك الذين لم يتعدوا "فتح" والذين دفعتهم فعاليات المؤتمر وموافقته إلى أن يستجيبوا بطريق الدفع الاضطراري، راحوا ينسبون إلى أنفسهم ذلك النصر وإدعاء البطولة والتخطيط والتنظيم، وبادروا إلى الهجوم على مجموعات المنظمات المصرية والعربية التي التزمت بالموقف المبدئي قبيل وأثناء المؤتمر بالمطالب العربية القصوى واستغلال المؤتمر كفرصة تاريخية للتنديد بالصهيونية كأيديولوجيا عنصرية وفضح السياسات الأمريكية في دعم

الصهيونية ونظامها العنصري. والغريب أن أولئك عادوا إلى أوطانهم ودبجوا المقالات في الصحف ليقصروا هذا الجهد والعمل والنتائج في مؤتمر دربان إلى سكرتاريتهم، التي راحت تلملم نفسها أمام خيمة التصويت غير آملة ولا متفائلة بنتائج طيبة وقد عمت بصائرهم عن الزخم المؤيد لأبعد مدى لقضايا الشعب الفلسطيني.

وفي النهاية، أريد أن أسجل بعض ما كتبه الإسرائيليون تعليقاً على ما حدث في دربان:

هذا المقطع من مقال نشر في صحيفة إسرائيلية "إن كوفي عنان عمل بشكل رسمي على رفض المقترحات العربية ووضع إسرائيل في دائرة المعرفة" وذلك بتنسيق مع وزارة الخارجية الإسرائيلية، وهذا فيما يخص "كوفي عنان" واعتقد أيضاً أن ماري روبنسون قد لعبت نفس الدور وخاصة ما يشاع حول أنها تعد نفسها خلفاً لكوفي عنان لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة وربما تجربة الأمين العام الحالي أمامها وهي لابد وأن تضع نفسها تحت أقدام الولايات المتحدة الأمريكية.

وهناك مقال آخر بعنوان "وامتلأت الأجواء بالكراهية" وذلك تعليقاً على قرارات البيان الختامي للمنظمات غير الحكومية التي يعتبرها "تلك القرارات هي الأسوأ من نوعها ضد الصهيونية واليهود ودولة إسرائيل منذ الكارثة النازية" وفي جزء آخر يقول "إن العرب والوفد المصري بالتحديد، أتوا إلينا مستعدين، فقد كانوا يعلمون جيداً أهدافهم، وكانوا ينسقون مع الوفود الأخرى... لقد أغرقوا دربان بالمنشورات واللافتات وقاموا بتوزيع T_Shert ونحن أمامهم لا حول لنا ولا قوة... إن الائتلاف العالمي الذي جندوه ضدنا، وضعنا في موضع سيئ، فما حدث في تلك الأيام هو محاكمة بدون دفاع من إسرائيل،، والفلسطينيون لم يتركوا شيئاً للصدفة! فكان لكل مندوب عربي مهمة محددة وخلف الكواليس كان يقف المصريون"!!.

وما أخلص إليه أن الصهاينة رأوا أن ما حدث في دربان يعد هزيمة سافرة حيث إنهم" أعدوا أنفسهم بشكل جيد ولذا خرج البيان النهائي "معادي" مما كان صدمة لهم، وما اعتقده أنهم على درجة من الوعي لدراسة المسألة والاستعداد لجولات قادمة، ولذا أتمنى دائماً أن نكون على نفس الاستعداد.

مؤتمر العنصرية وسقوط الهيبة الأمريكية

د. أحمد الصاوي*

إن ما حدث في دربان ضمن وقائع المؤتمر العالمي ضد العنصرية، مشهد تاريخي مثل المشاهد التاريخية التي غيرت مجري التاريخ الإنساني والتي أحدثت تغييراً جذرياً للعالم والنظام الدولي، فلقد دشن هذا المؤتمر بداية هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن نصبت نفسها القطب الأوحد في السياسة الدولية، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية- بمشيئة المؤتمر العالمي ضد العنصرية- في موقف دفاعي أمام الآلاف من المنظمات غير الحكومية في العالم أو بمعنى أكثر تحديدا أمام المجتمع المدني العالمي، واكتملت الدائرة بإسقاط هيبتها في ١١ سبتمبر.

إن ما حدث في دربان ضد الولايات المتحدة الأمريكية، كان يعكس كراهية منهجية وليس مجرد شعور بالسخط أو العداء ولقد عبرت عن نفسها بشكل دقيق واختزالي في الجلسة الختامية، عندما وقف أكثر من ستة آلاف شخص في إستاد دربان بشعار Cuba Ce Yanki non (كوبا نعم يانكي لا)، وهذا تعبير واضح عن العداء المنهجي للولايات المتحدة الأمريكية وأحد الدلالات الهامة للمؤتمر.

الدلالة الثانية: إنه ولأول مرة تلعب أرض المؤتمر دوراً مؤثراً في فعاليات المؤتمر فانعقاد المؤتمر في جنوب أفريقيا، البلد الذي قاوم وناضل ضد نظام الفصل العنصري وما عرف بـ (Apartide) مما أعطى دفعة قوية للمؤتمر فضلاً عن نشطاء المجتمع المدني النشطاء السياسيين الذين كان لهم دور كبير في مسار المؤتمر وقيادتهم لفعاليات كثيرة، بالإضافة إلى المظاهرة الضخمة الجبارة والتي عبرت عن التضامن ليس مع الوفود وخاصة الوفود العربية بل عكست أيضاً تضامن فئات شعب جنوب أفريقيا في نضالها ضد العولمة والخصخصة والصهيونية كمطالب متفق عليها من الجميع.

الدلالة الثالثة: إننا لابد أن نسجل هنا أن الغلبة في المنظمات غير الحكومية على مستوى العالم لاتجاهات اليسار وذلك في الوقت الذي يتراجع فيه اليسار في الحياة السياسية، واعتقد أن وجود اليسار وثقله الكبير في المنظمات غير الحكومية العالمية أو المجتمع المدني العالمي يعد نوعاً من أنواع المعادلة والتوازن في حركة الصراع الدولي، ولقد كان مؤتمر دربان مختبراً حقيقياً لهذه المعادلة.

---

* باحث وكاتب سياسي وأستاذ بكلية الآثار -جامعة القاهرة.

أيضاً من الدلالات الهامة، أنه لأول مرة تصبح الحركة الصهيونية في موقف دفاعي في مؤتمر دولي، وفي الحقيقة كان موقف الصهاينة بائساً وصعباً وبلا نصير وحتى الذين يناصروهم. لم يجرؤوا على الظهور علناً في المؤتمر.

كذلك أظهر المؤتمر سقوط الاتهام الموجه من قبل الحكومات للمنظمات غير الحكومية، بأنها مناورة من الخارج وهي تابعة في مواقفها "الأجندة "جهات التمويل في الولايات المتحدة وأوربا، فلقد شهد هذا المؤتمر سقوط هذا الاتهام وانقشاع تلك الأكاذيب الترهات، حيث كان الموقف المبدئي والحقوقي للمنظمات غير الحكومية ضد الصهيونية والسياسات الأمريكية حاسماً وجذرياً وصلباً، وهو ما لم تقدر عليه الحكومات، مما يشير إلى أن الحكومات هي التي خضعت "للأجندة" الأمريكية والأوربية "ولأجندة" جهات التمويل الغربية وذلك ما أثبته مسار المؤتمر الحكومي الرسمي للمؤتمر العالمي ضد العنصرية.

وعلى الرغم من أن الموقف الأعم والأشمل للمنظمات غير الحكومية العالمية والعربية في مواجهة الصهيونية والسياسات الأمريكية والأوربية والخاصة بالقضايا الأساسية مثل مساواة الصهيونية بالعنصرية إلا أن عدداً قليلاً من المنظمات المصرية وعلى رأسها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وبعض المنظمات الفلسطينية، قد تبنوا "الأجندة "الغربية، ولقد خُدعت هذه المنظمات خدعة كبرى، لأنها اعتقدت أن المؤتمرات التحضيرية التي تهتم بصياغة الوثائق هي تعبير عما سوف يحدث في المؤتمر، فالمؤتمرات التحضيرية التي تتم في جنيف وغيرها كانت الغلبة فيها للأوربيين وموظفي الأمم المتحدة، والموقف المسبق لهؤلاء من سقف المطالب العربية أمام المؤتمر، مما دلل للبعض أنه من الصعب تمرير مسألة اعتبار الصهيونية عنصرية، وبالتالي لابد من اختيار سقف للمطالب العربية والفلسطينية يرضى عنه "المجتمع الدولي"! وألا نغامر بالأحلام وما هو غير ممكن التحقيق وأن نتحلى في نفس الوقت بالواقعية!! إلى آخره من هذا الطرح والذي وقع فيه سواء بحسن نية أو بسوء نية "إعلان القاهرة" الذي تبنى بالكامل "الأجندة "الأمريكية فيما يخص السودان والعراق والقضية الفلسطينية.

إن الذين انحازوا "للأجندة" الأمريكية قد خدعوا أنفسهم قبل أن يخدعوا الآخرين، لأنهم فوجئوا بأن مسار المؤتمر كان مختلفاً عما تريده الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يكن موقف الآلاف من المنظمات غير الحكومية في العالم مجرد إثبات موقف ضد السياسات الأمريكية بل كان هناك إحساس متزايد بوحدة النضال العالمي. لقد جاء مؤتمر منتدى المنظمات غير الحكومية مخالفاً تماماً لما أرادته الولايات المتحدة الأمريكية مما يعد في نفس الوقت رداً على عملية العولمة التي تقودها الولايات المتحدة بشأن إعادة ترتيب العالم للتعامل مع المعطيات التي لحقت به على إثر سقوط القطبية الثنائية. بانهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الأساسية من

المعسكر الاشتراكي، لقد انحازت وفود المؤتمر إلى القضية الفلسطينية وأعطت لها المساندة الضخمة، لقد أصبحت القضية الفلسطينية في المؤتمر قضية محورية، حتى أن قضية التعويضات الخاصة بالعبودية لم يكن لها هذا الاستقطاب الحاد داخل المؤتمر، ومن ينظر في القراءة الأولى لكل من البيان الختامي لمنتدى المنظمات غير الحكومية والبيان الختامي للمؤتمر الرسمي يستطيع أن يدرك حجم التباين والاختلاف في المواقف للمجتمع المدني العالمي والحكومات. لقد ألقت مقدرات البيان الختامي للمنظمات غير الحكومية بظلالها على المؤتمر الرسمي، ولم تستطع الولايات المتحدة أن تفعل بشأن هذا المؤتمر مثل ما كانت تفعله دائماً في الوقت السابق على عقد أي مؤتمر، بحيث تكون قد أعدت المسودات وحصلت على الموافقات بشأن القضايا الهامة. لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية أن تفعل هذا، ليس لأن الحكومات استقلت عن التبعية لها أو انتابتها نوبة شجاعة ولكن أصبحت الحكومات أمام ضغط مجتمعاتها وتحت بصر منتدى المنظمات غير الحكومية تريد ألا تبدو في مطالبها أقل تشدداً، وخاصة أن هذه الحكومات لطالما اتهمت المنظمات غير الحكومية بالعمالة والتبعية لأجندة الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها. وعلى أثر هذا الموقف المتأزم بين حكومات وضعها المجتمع المدني أمام مسئولياتها التاريخية وبين رغبات السيد الأكبر "الولايات المتحدة الأمريكية"، التي رأت أن تنسحب من المؤتمر الرسمي حتى لو أدى ذلك إلى فشله نازعة عن نفسها ورقة التوت والمبادئ الديمقراطية التي تتحدث عنها ليل نهار. لقد كان انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لفشلها في إخضاع الحكومات في أقل وقت ممكن، وفي نفس الوقت بسبب غطرسة القوة لديها وأيضاً قلة الخبرة في مجال السياسة الدولية، وهذا صحيح وذلك لأنها حديثة العهد حقيقةً، ومن ثم تركت للشريك الأوربي أن يخوض هذه المعركة، وكأننا أمام فيلم سينمائي أمريكي الصنعة، ويمكن لنا أن نسميه "الطيب والشرس والقبيح" ولقد انسحب الشرس والقبيح وتركوا للمؤتمر الرسمي والحكومات ذلك "الطيب" وهو ما يعرف بالاتحاد الأوربي، ولقد صرح جوسبان رئيس وزراء فرنسا معبراً عن الموقف الأوربي عقب انسحاب الولايات المتحدة؛ "إن الوفود الأوربية باقية في المؤتمر من أجل حذف العبارات المعادية لإسرائيل، أما إذا فشلت، فإنها سوف تنسحب!!" ولم يكن موقف جوسبان هذا وفرنسا مفاجأة، فقد لعبت فرنسا أسوأ الأدوار والتي قادت الاتحاد الأوربي والغرب بكامله في اتجاه أن إصرار الدول العربية والإسلامية على إدانة إسرائيل سيهدد بفشل المؤتمر، وبدأ الموقف العربي الإسلامي الأفريقي المتضامن مع القضية الفلسطينية في الارتباك. وفي نفس الوقت شرعت الولايات المتحدة خلف الكواليس مع كل دولة أفريقية وآسيوية وعربية وإسلامية كلاً على حدة من خلال العديد من المغريات مثل طرح حل مسألة التعويضات، ومساعدات بشكل منفرد وإسقاط الديون إلى آخر تلك المغريات، والتي على أثرها تفكك الموقف الموحد للدول

العربية والإسلامية والأفريقية، ولكن الأمر المضحك أنه عقب انتهــاء المــؤتمر وخروجــه بمقررات فارغة جوفاء وهزيلة، لم يحصل أي من هــذه الحكومــات الأفريقيــة والآســيوية والإسلامية والعربية على شيء في كل ما طرح عليهم من ترغيب لتغيير موقفهم وتعديله إزاء إسرائيل!!

إن ما حدث في المؤتمر الرسمي ليؤكد على حقيقة واحدة، أن هذه الحكومات تابعــة للولايات المتحدة الأمريكية والغرب بشكل عام وبالتالي فهي منفصلة في الحقيقة عن شــعوبها ولا تعبر عنها، وهذا هو الفارق الجوهري بين منتدى المنظمات غير الحكوميــة والمنتــدى الرسمي للحكومات.

ومن المقارنة ما بين مقررات منتدى المنظمات غير الحكومية والمنتــدى الرســمي، يمكن لنا أن نستوضح حجم الفارق النوعي والكمي في الموقف الخاص بــالطرفين، وســنأخذ القضية الفلسطينية نموذجاً. فبينما يعلن المؤتمر الحكومي الرسمي- فيمــا يخــص القــضية الفلسطينية- قلقه حيال مصير الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحــتلال الأجنبــي دون تحديد اسمه!! كما يعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة، كما يعترف بحق جميع الدول في المنطقة ومن ضمنها إسرائيل وهذه هي المــرة الوحيــدة التــي ذكرت فيها إسرائيل وذلك للتأكيد على تضمينها والاعتراف بحقها فــي الأمــن والوجــود!! ويدعوا المؤتمر بعد ذلك جميع الدول إلى دعم التنمية والسلام.

أما مقررات منتدى المنظمات غير الحكومي ونحن في مجال المقارنة بين مقــررات كلاً من المؤتمر الرسمي والمنتدى فقد شمل خمس مــواد فــي الوثيقــة الخاصــة بالقــضية الفلسطينية و(تسع) مواد خاصة ببرنامج العمل، وسنعرض المواد الخمس لنبين حجم الفــارق بين الموقفين فلقد كانت قرارات وبرنامج العمل في الوثيقة الختامية غير الحكوميــة أقــصى أحلامنا في تبني مؤتمر عالمي لها.

- **المادة (١٦٠):** نعلن وندعو إلى وضع نهاية فورية لوقف العنصرية المنظمة التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين بما في ذلــك القدس، تلك الجرائم التي تشمل جرائم حرب وأعمال إبادة للجنس والتطهير العرقي واقــتلاع السكان من أراضيهم من خلال الهجمات العسكرية والقيود التي تفرض على الــسكان لجعــل حياتهم صعبة، بحيث لا يتبقى لهم خيار سوى ترك المنطقة، وإرهاب الدولــة ضــد الــشعب الفلسطيني مدركين بأن كافة الأساليب تهدف إلى ضمان استمرارية وجود دولة يهودية خالصة ذات أغلبية يهودية وتوسيع حدودها لتضم أراضي إضــافية، وطــرد الــسكان الفلــسطينيين المحليين.

- **المادة (١٦١):** إننا نعلن بأن السيطرة والإخضاع الأجنبيين مع رفض التكامل الإقليمي يصل إلى حد الاستعمار والتي ترفض حقوق الفلسطينيين الأساسية في تقرير المصير والاستقلال والحرية، وتدين عملية الاستعمار الاستيطاني التي تتم من خلال العقوبات الجماعية المستمرة، ومصادرة وتدمير الأراضي والمنازل والممتلكات والأراضي الزراعية والمحاصيل الفلسطينية وإقامة مستوطنات إسرائيلية غير قانونية، والنقل الجماعي للسكان اليهود الإسرائيليين إلى الأراضي الفلسطينية المصادرة بصورة غير قانونية وتطوير بنية تحتية إسرائيلية دائمة وغير قانونية بما في ذلك الطرق الالتفافية.

- **المادة (١٦٢):** إننا نعلن عن إسرائيل كدولة عنصرية يتميز نظامها العنصري بالجرائم ضد الإنسانية بالفصل والعزل والطرد والقيود على الوصول إلى الأراضي والتجريد من الحقوق القومية والزج في "بانتوستانات" والأعمال اللاإنسانية.

- **المادة (١٦٣):** إننا نشعر بالفزع من الأعمال اللاإنسانية المرتكبة في ظل الحفاظ على استمرارية هذا الشكل الجديد من أشكال التمييز العنصري من خلال حالة الحرب الإسرائيلية ضد المدنيين بما في ذلك الهجمات العسكرية، والتعذيب والاعتقالات العشوائية وفرض قيود صارمة على الحركة "ومنع التجول وحصار المدن والقرى والعقاب الجماعي المنظم بما في ذلك الخنق الاقتصادي وعملية الافقار المقصودة وإنكار الحق في الطعام والماء والحق في مستوى معيشة ملائم والحق في السكن والتعليم والحق في العمل.

- **المادة (١٦٤):** إننا ندرك بأن الضحايا الذين يستهدفهم نظام التفرقة العنصرية وأساليب التطهير العرقي التي تنتهجها إسرائيل هم بشكل خاص من الأطفال والنساء واللاجئين، وندين قتل وإصابة عدد من الأطفال والنساء نتيجة إطلاق النار وعمليات القصف ونقر بحق عودة اللاجئين والأشخاص النازحين في الداخل إلى بيوتهم الأصلية واستعادة أملاكهم وتعويضهم عن الأضرار والخسائر والجرائم الأخرى التي ارتكبت بحقهم، بحسب ما يكفله القانون الدولي.

- **المادة (١٦٥):** إننا نشعر بالفزع إزاء التمييز ضد الفلسطينيين داخل إسرائيل والذي يشمل فرض قوانين تمييزية بما في ذلك القوانين التمييزية الخاصة بالعودة والمواطنة التي تؤكد على عرقية الدولة الإسرائيلية كدولة يهودية وتمنع الهبات أو الامتيازات للمواطنين اليهود الإسرائيليين، وفرض قيود على الحقوق المدنية والسياسية للفلسطينيين بسبب انتمائهم القومي أو لأنهم لا ينتمون إلى المجموعات العرقية ذات الأغلبية، وإنكار حق الفلسطينيين في التمتع بشكل متساو بموارد الدولة والمساواة المدنية، بما في ذلك سياسات تحقيق المساواة، والتي تقوم بالتمييز التاريخي ضد الفلسطينيين في داخل إسرائيل.

أما فيما يخص برنامج العمل ذا التسع نقاط فقد شمل مطالب التطبيق الفوري للقانون الدولي وإعمال اتفاقيات جنيف الأربع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعوة الأمم المتحدة لتأمين تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن والخاصة بالأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس، وحق العودة للاجئين، وإعادة العمل بقرار الأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ الذي يساوي ما بين الصهيونية والعنصرية، والدعوى لتأسيس محكمة جرائم حرب لمحاكمة المسئولين عن تلك الجرائم وأعمال الإبادة والتطهير العرقي وجريمة الفصل العنصري، وتلك الجرائم التي ترقى إلى جرائم في حق الإنسانية، والدعوة إلى تأسيس لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة للإبلاغ عن الجرائم العنصرية أو الفصل العنصري والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل، والدعوة إلى تخصيص برامج لمكافحة التشويه الإعلامي والدعايات ضد الفلسطينيين بأنهم يتبنون العنف وإرهابيون، والدعوة إلى إطلاق حركة دولية ضد النظام العنصري في إسرائيل كتلك التي تم إطلاقها ضد النظام العنصري السابق في جنوب أفريقيا، ودعوة المجتمع الدولي لفرض عزلة كاملة وشاملة على إسرائيل كدولة عنصرية على غرار تلك التي فرضت على النظام العنصري في جنوب أفريقيا في السابق، وإدانة كافة الدول التي تؤيد وتساعد وتحرض الدولة العنصرية الإسرائيلية في ارتكابها للجرائم العنصرية وضد الإنسانية بما في ذلك التطهير العرقي والإبادة الجماعية.

وكما هو واضح قدر الفارق ما بين مقررات منتدى المنظمات غير الحكومية والمؤتمر الرسمي، على أني راغب هنا في تسجيل ملاحظة شديدة الأهمية، أن النجاح الذي تحقق في منتدى المنظمات غير الحكومية وخروجه بهذه القرارات القوية والحاسمة فيما يخص القضية الفلسطينية ليس كما تزعم وبالتحديد جماعة إعلان القاهرة!! والذين ليس لهم علاقة بما حدث اللهم إلا إذا أرادوا أن ينسبوا لأنفسهم ما ليس لهم فيه حق والزعم ببطولة زائفة. إن الكسب جاء على أرض موضوعية هي تعبير عن إرادة إنسانية متنامية وكراهية منهجية للولايات المتحدة الأمريكية، والانتفاضة الفلسطينية وشعب جنوب أفريقيا ووحدة النضال العالمي وهذه العوامل الحاسمة والقاطعة والنهائية وليست أوهام "Fantastic Pranoidy slate" (البارانويا المدهشة) والتي لن يكون المؤتمر الدولي للعنصرية فيها آخر جولاتهم المأساوية!!

المؤتمر العالمي ضد العنصرية
في الصحافة المصرية والعربية*

شريف زيفر هلالي**

المجتمع المدني "قاطرة النصر" والحكومات في "السبنسة"
المنظمات الأهلية تفجر انتفاضة عالمية ضد الصهيونية
انتصار شعبي.. وخيبة حكومية في دربان

هذه عينة من المانشتات الصحفية التي أبرزتها الصحف المصرية في أعقاب انتهاء فعاليات مؤتمر مناهضة العنصرية الذي انعقد بمدينة دربان، ودلالة هذه العناوين على النجاح الذي حققته المنظمات غير الحكومية المصرية والعربية بالمقارنة بالدور السلبي للحكومات العربية بسبب تأثير الضغوط الأمريكية والإسرائيلية على مواقفها. في نفس السياق يقدم هذا التقرير قراءة لكيفية تناول الصحف والمثقفين لأجواء وفعاليات المؤتمر وسلبياته وإيجابياته ونقاط الضعف التي واجهت الجانب العربي بشقيه الرسمي والأهلي في المؤتمر.

تصدرت أنباء إعداد ونتائج مؤتمر "مناهضة العنصرية" الذي انعقد مؤخرا في مدينة دربان بجنوب أفريقيا في سبتمبر الماضي العديد من الصحف القومية والحزبية والمستقلة المصرية والعربية، وفي الحقيقة يمكن أن نجد أن أبرز التغطيات الصحفية للمؤتمر كان ما قامت بها صحيفة "الأهرام" التي تميزت بفتح باب الحوار حول أجندة المؤتمر وسمحت لأكثر من وجهة نظر بالتعبير عن نفسها سواء قبل انعقاد المؤتمر أو بعد انتهائه. ربما باستثناء التغطية المتحيزة لبعض عناوينها الصحفية في محاولة مصادرة ما قامت به المنظمات الأهلية لصالح الوفد الرسمي أو في تضخيم الخطاب السياسي لهذا الوفد رغم تهافته وضعفه. بينما ركزت صحيفة "العربي" مثلا من خلال تحقيقاتها وتقاريرها على إبراز الخلافات التي دارت بين المنظمات غير الحكومية بسبب موقفها المتحفظ من منظمات حقوق الإنسان وسمحت صحيفة "الحياة" بتغطيات أكبر ومقالات متنوعة في تقييم الدور العربي في المؤتمر إلا أن صحيفة "القدس العربي" كانت أكثر جرأة سمحت بعدد من الانتقادات لمنهج المفوضية الدولية لحقوق الإنسان في إدارة المؤتمر سواء في افتتاحياتها أو من خلال صفحتي الرأي بها. وتنوعت التغطية بشكل عام بين الجانب الإخباري والمقالات التحليلية والتقارير، وأجمعت أغلب الصحف على انتقاد موقف الولايات المتحدة من المؤتمر خاصة بعد ضغوطها على المفوضية الدولية لحقوق الإنسان والدول العربية لعدم إدراج ملف مساواة الصهيونية

* اعتمد هذا التقرير على قراءة لعينة من صحف الحياة والقدس العربي اللندنية وصحف الأهرام والوفد والعربي والأحرار والأسبوع المصرية.

** مدير تحرير مجلة نشطاء الصادرة عن البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان.

بالعنصرية. كما تناولت هذه الصحف جهود المنظمات غير الحكومية العربية في إيجاد قوى ضغط تساهم في فضح الممارسات الأمريكية والصهيونية وأهمية هذا الدور كما حفلت هذه الصحف بشبه إجماع حول انتقاد الموقف العربي الرسمي سواء من هذه المنظمات أو لتخاذلها وإذعانها للضغوط الأمريكية والأوربية . وفي قراءة للصحف العربية في أعدادها الصادرة بتاريخ ٢٠٠١/٧/٢٠ تناولت صحف (الأهرام والوفد والأحرار والحياة اللندنية) المؤتمر الذي شهدته القاهرة بمشاركة ٧٠ منظمة عربية ودولية برعاية "مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان" تحت شعار "معاً للقضاء على آخر النظم العنصرية " وتناول المؤتمر موضوعات الرق والعبودية وطوائف المنبوذين والأقليات والعولمة والخوف المرضي من الإسلام وأوضاع المرأة والعنصرية الإسرائيلية وذلك في إشارة للمواجهة مع التحالف المؤيد لإسرائيل في مؤتمر دربان. وانتقدت هذه الصحف التهديدات الأمريكية بالانسحاب من المؤتمر، وحذرت من وجود تحالف بين واشنطن وتل أبيب لمواجهة التحالف العربي الأفريقي الآسيوي من خلال تصريح مسئول أمريكي بأن المؤتمر ليس المكان الذي ينبغي التعامل فيه مع الانتفاضة الفلسطينية والصراع في الشرق الأوسط ، ودعا التصريح جميع الدول إلى رفض البرنامج الذي يحض على الكراهية، وانتقد المساعي الرامية إلى التقليل من شأن المحارق؛ وطالب بالتركيز بدلاً من ذلك على أهداف أكثر نبلاً ألا وهي محاربة التمييز العنصري! وهدد المسئول بعدم حضور المؤتمر في حالة الإصرار على مناقشة مساواة الصهيونية بالعنصرية وإصرار الدول الأفريقية على اعتذار الدول الأوربية على ما اقترفته في حق الشعوب الإفريقية ومطالبتهم بالتعويض المادي المقابل لذلك ، وقد هاجمت الصحف هذا التوجه وتناول اكثر من محلل مثل سلامة أحمد سلامة وحلمي شعراوي ما يمكن عمله من قبل المنظمات غير الحكومية العربية لمواجهة التحالف الأمريكي الصهيوني الساعي لإفشال المؤتمر.

وأشادت الصحف المصرية والعربية بموقف المنظمات الحقوقية العربية التي ردت بعنف على المفوضة السامية لحقوق الإنسان ماري روبنسون واتهمتها بفرض فيتو غير مسبوق على جدول أعمال مؤتمر دربان ، وأدانت المجموعة العربية للمنظمات غير الحكومية المشاركة حالياً في اجتماعات اللجنة التحضيرية في جنيف التصريحات الصادرة من روبنسون متساءلة عن مغزى توافقها الزمني مع تهديد الولايات المتحدة بمقاطعة المؤتمر إذا طرح ملف مناهضة الصهيونية. كما نشرت صحيفة "القدس العربي " في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٨/٧ خبراً عن تسليم الدكتور فايز رشيد رئيس اللجنة التحضيرية لمعهد العالم العربي لدراسات الصهيونية وإسرائيل رسالة لممثل الأمم المتحدة في الأردن.. تضم توقيعات ألف مثقف وأكاديمي عربي يدعون فيها الأمم المتحدة لعدم الرضوخ إلى الضغوط الأمريكية والدولية بعدم إدراج موضوع الصهيونية على جدول أعمال المؤتمر المذكور، وطالبت

الرسالة بإعادة إحياء القرار ٣٣٧٩ الصادر عام ١٩٧٥ الذي اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز. وأشارت الرسالة إلى القوانين الإسرائيلية التي تقوم على التمييز بين سكان " الدولة " على أسس دينية وعرقية وإثنية. واعتبرت الرسالة أن عدم إدراج الموضوع على جدول أعمال المؤتمر يعني موافقة غير مباشرة من قبل الأمم المتحدة على هذه الممارسات، كما وقعت نفس الشخصيات على رسالة أخرى موجهة إلى رئاسة المؤتمر ذكرتهم فيها بدور إسرائيل والصهيونية الداعم لنظام الفصل العنصري السابق في جنوب أفريقيا.

ضغوط متبادلة

ويعرض الكاتب جميل عطية إبراهيم على صفحات جريدة الأهالي القاهرية (٢٠٠١/٨/٨) من جنيف الجدل الدائر حول أعمال المؤتمر والضغوط المتبادلة بسبب رفض إعادة الاعتبار لقرار الأمم المتحدة بوصف الصهيونية بالعنصرية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمحاولات العربية لإدانة السياسات الإسرائيلية العنصرية. وتؤكد الرسالة نجاح الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي في فرض إرادتهما على المجتمع الدولي مطالبة بالتركيز على عالمية مكافحة العنصرية وعدم ذكر بلد أو قضية بالاسم . ورغم أن كاتب الرسالة يرى ذلك خسارة كبيرة للعرب إلا أنه يلتمس لهم العذر في التراجع عن مطالبهم بمبرر قلق هذه الدول من سحب الدول الأفريقية لتأييدها ودعمها للموقف العربي.. وترى الرسالة أن هذه الدول الأفريقية لم يكن بمقدورها الصمود أمام الضغوط والتهديدات الغربية. وما يزيد من تناقض موقف كاتب الرسالة حزنه على هذه التراجعات في ظل ارتكاب إسرائيل المذابح اليومية رغم أنه يرى- في البداية- هذا التراجع العربي طبيعياً. والمسألة في تقديري أبسط من ذلك فإذا كانت الدول الأفريقية تحتاج لدعم الدول العربية فعليها في المقابل تأييد مواقفها ودعمها، لكن المشكلة الأساسية أن الدول العربية ذاتها يمكن أن تتراجع بسهولة عند أي ضغط أمريكي محدود.

وتبرز جريدة "العربي" الناصرية (٢٠٠١/٨/٥) الخلاف الأخير بين المنظمات الأهلية بعد تشكيل مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان سكرتارية دائمة لما يسمى تجمع المنظمات العربية غير الحكومية المشاركة في المؤتمر، وإصدار "إعلان القاهرة".. ورفض كل من الأستاذة تهاني الجبالي (اتحاد المحامين العرب) والأستاذ محسن عوض (المنظمة العربية لحقوق الإنسان) لهذا الإعلان خاصة في تناوله لقضايا فلسطين والسودان وسوريا والأكراد.. ومؤكدة على رأيهما في اعتبار أن الهدف الرئيسي للمنظمات الأهلية العربية هو إحياء القرار ٣٣٧٩.

كما أكد محسن عوض أن كلاً من مؤتمري عمان وطهران سوف يمثلان مرجعية لنشاط المنظمات الأهلية بدربان. ويشير التقرير إلى بيان الأستاذ أمير سالم مدير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الذي ينتقد فيه مقررات المؤتمر الأخير الذي نظمه مركز القاهرة. وعرضت جريدة "الأسبوع" القاهرية (٢٠٠١/٨/٥) تقريراً عن وجهات النظر الأمريكية والأوربية والعربية كما ركزت على الموقف الأمريكي من خلال تأكيدات آرى فليشر المتحدث الرسمي بالبيت الأبيض الذي يشير إلى تلقيه تأكيدات من دبلوماسيين من الشرق الأوسط والأمم المتحدة بأنه سيتم في نهاية الأمر حذف العبارات التي تساوي بين الصهيونية والعنصرية! وهو الأمر الذي يبدو غريباً من جانب هؤلاء الدبلوماسيين وتبرز صحيفة "الأهرام" (٢٠٠١/٨/٥) النداء الذي وجهته تسع شخصيات دولية بارزة في عالم السياسة والثقافة والدين للحيلولة دون فشل انعقاد مؤتمر دربان.. بناء على طلب من ماري روبنسون رئيسة المفوضية العليا لحقوق الإنسان التي تخشى من مقاطعة الولايات المتحدة للمؤتمر. وفي هذه الرسالة اعتبر كل من الرئيس الفنلندي السابق مارتي أهتياري والكاردينال الفرنسي روجيه أتشيجاري الرئيس السابق للمجلس البابوي (عدالة السلام) ومفتي مرسيليا صهيب بن الحسين، وفريدريكو مايور رئيس اليونسكو السابق، والرئيسة الهندية للاتحاد البرلماني الدولي نجمة هبة الله، والأمين العام السابق للكومنولث النيجيري إيميكا ينادكو.. أن فشل المؤتمر أمر غير مسئول.

من ناحيتها وجهت جنوب أفريقيا رسالة قاسية إلى الولايات المتحدة نشرت مضمونها (الحياة ٢٠٠١/٨/٧) ودعت الولايات المتحدة إلى عدم فرض جدول أعمال للمؤتمر يناسب مصالحها فقط. وأشار الناطق باسم المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم في جنوب أفريقيا إلى ضرورة وضع جدول الأعمال الخاص بطريقة ديمقراطية.

وقد هاجمت لجنة القضاء على التمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة سجل الولايات المتحدة المتعلق بالعنصرية، واقترحت وقف عقوبة الإعدام واتخاذ إجراءات فورية للقضاء على وحشية الشرطة. (الأهرام: ٢٠٠١/٨/١٥)

وفي اقتراح مقدم للمؤتمر عارض الرئيس السنغالي عبد الله واد أية صيغة تعويضات مالية لضحايا العبودية، كما دعا إلى محاكمة المسئولين عن العبودية واعتبار العبودية جريمة ضد الإنسانية. (الوفد ٢٠٠١/٨/١٥)

ومن جهته أعلن أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية عمارة عيسى في واجادوجو أن على المؤتمر أن يعترف بأن الرق واستعباد السود جريمة في حق الإنسانية، وطالب أن يلي هذا الاعتراف تعويض في صورة تخفيف ديون البلدان الأفريقية، وقال إن هذه التعويضات

تقتضـــي خفــض ديــون البلدان الأفريقية لأن ثلاثة أرباع هذه الديون ظالمة وجائرة. (الأهرام ٢٠٠١/٩/٣)

كما أكد الملتقي الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان ومقره السنغال أن التعويــضات تمثل أولوية بالنسبة لضحايا العبودية وهاجم الملتقي مقترحات الرئيسي السنغالي الأخيرة التي اعتبر فيها أن كل تفكير بالتعويض عن العبودية (عبثي ومهين) (الأهرام ١٩/ ٨/ ٢٠٠١) .

كما طالبت نحو أربعين منظمة غير حكومية أفريقية أعضاء في ائتلاف منــاهض للعنصرية من المؤتمر بالاعتراف بالرق كجريمة ضد الإنــسانية وبتعويــضات للــضحايا. (الأهرام ٢٦/ ٨/ ٢٠٠١)

وقد اعتبرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان نهج الولايات المتحــدة بممارســتها الضغوط على حكومة جنوب أفريقيا ورفضها للاعتذار والتعويض عن أعمال الــرق ســلوكاً عنصرياً في مؤتمر يفترض فيه معالجة إشكاليات العنصرية. (الأهرام ٢٠٠١/٨/١٥)

علي صعيد رد الفعل الشعبي تظاهر حوالي ٥ آلاف شخص أمام ســفارة الولايــات المتحدة في بريتوريا اعتراضا علي التهديد الأمريكي بمقاطعة المؤتمر، وتأتى هذه المتظاهرة استجابة لدعوة من اتحاد نقابات جنوب أفريقيا والحزب الشيوعي ومنظمات مرتبطة بالمؤتمر الوطني الأفريقي (الحاكم) . ورفع المتظاهرون مذكرة إلي الــسفارة تعبــر عــن غــضبهم واشمئزازهم من هذا التهــديد. . وتشــدد المذكرة علي ضــرورة أن تــدرج العنــصرية الصهيــونية والتعويــض عن ضحايا العبودية والاستعمار علي أعمال المؤتمر. (القدس ١٧/ ٨/ ٢٠٠١)

وفي نفس السياق طالب الإعلان وخطة العمل الــصادران عــن المنتــدى غيــر الحكومي بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني إلى حين تحريره من الاحتلال الاستعماري العنصري كما دعا إلى تشكيل محاكمة خاصة لمجرمــي الحــرب الإســرائيليين. (الأهــرام ٢٠٠١/٩/٣).

انسحاب إسرائيلي أمريكي

واعتراضاً على مقررات المؤتمر نفــذت الولايــات المتحــدة وإسرائيل تهديــداتهما وأعلنتا سحب وفديهما من المؤتمر– وذلك بعــد يوم من إعلان إسرائيل (صدمتها) بعدما تبنت ثلاثة آلاف منظمة غير حكومية بيانا يتهمهما بارتكاب جــرائم عنصرية بما في ذلك الإبــادة الجماعية والتطهير العرقي. (الحياة ٢٠٠١/٩/٤)

وقد أعربت عدة دول عن أسفها بعد انسحاب الولايات المتحــدة الأمريكيــة مــن المؤتمر وصفت حكومة جنوب أفريقيا قرار واشنطن بــ "المؤسف وغير الــضروري" كمــا

أعربت المفوضة العليا لحقوق الإنسان عن أسفها لذلك إلا أنها دعت إلى "مواصلة الجهود" للوصول إلى "النجاح النهائي".. كما أعربت عدة منظمات دولية عن استيائها.. منها منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان. (الأهرام ٢٠٠١/٩/١)

وفي تعقيبه على الانسحاب الأمريكي من المؤتمر وصف موسى الانسحاب بأنه انحياز شديد لإسرائيل وقال بعد عودته للقاهرة إننا أعلننا صراحة تأييد الإشارة إلى ما تعرض له اليهود في الماضي، ولكن لا يجب أن ننسى الحاضر وما تقوم به إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. (الأهرام ٢٠٠١/٩/٦)

وفي موقف غير واضح طالب وزير الخارجية المصري أحمد ماهر بعدم الدخول في جدل أيديولوجي فيما يتعلق بقضية مساواة الصهيونية بالعنصرية ودعا لضرورة تركيز الوفود العربية والإسلامية المشاركة في المؤتمر على ممارسات إسرائيل العدوانية ضد الشعب الفلسطيني. (الأهرام ٢٠٠١/٩/٢)

وتعليقا على الانسحاب الأمريكي أشار ماهر إلى أن أوساط المؤتمر أجمعت على أن ذلك مما يعد إهانة كبيرة للأمم المتحدة ولكل الذين حضروا الاجتماعات ولجنوب أفريقيا كدولة مضيفة. (الأهرام ٢٠٠١/٨/٢٦)

على صعيد المنتدى الرسمي للمؤتمر وفي بداية التنازلات الحكومية أعلنت الدول الإسلامية أنها ستقبل مع بعض التحفظات بالنص الذي اقترحته جنوب أفريقيا بخصوص الشرق الأوسط في المؤتمر لضمان نجاح المؤتمر، بينما حذفت جنوب أفريقيا إشارات في نصوص المؤتمر تشير إلى عنصرية إسرائيل ، لكنها لفتت الأنظار إلى محنة الفلسطينيين. وقد شهدت القضية الخلافية الثانية في المؤتمر بشأن التعويضات عن الرق والعبودية والاستعمار انفراجة أعقبها انقسام شديد بين وفود الدول الأفريقية حيث أصر الجانب الأوربي على الأعراب فقط عن اسفه عن الممارسات في الماضي دون ذكر أي اتهام أو أي شيء محدد قد يترتب عليه مستقبلاً أية مسئولية عن التعويضات. (الأهرام ٢٠٠١/٩/٨)

وفيما يخص قضية الرقيق بدت الدول الأوربية أمس في المؤتمر منقسمة في شأن مسألة "الإعراب عن الأسف" أو "الاعتذار" في قضيتي تجارة الرقيق والاستعمار وتخشى بعض الدول الأوربية أن يسمح استخدام كلمة (الاعتذار) المطالبة بتعويضات مالية عن الأضرار التي لحقت بالعبيد وذريتهم لأجيال (خلت). (الحياة ٢٠٠١/٩/٤)

وصرح مصدر مقرب من المفاوضات في دربان أن الأوربيين منحوا أنفسهم مهلة ٢٤ ساعة لتقييم الوضع قبل اتخاذ قرار بمغادرة المؤتمر، وقال المصدر إن الوفود الأوربية رفضت أي نص يشبه الصهيونية بالعنصرية ويدين علناً السياسة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. (الأهرام ٢٠٠١/٩/٥)

وفي باريس أبلغ ليونيل جوسبان رئيس وزراء فرنسا أعضاء حكومته بأن الوفد الفرنسي في المؤتمر ووفود دول الاتحاد الأوربي قد تنسحب من المؤتمر إذا تعذر حذف العبارات المناهضة لإسرائيل من البيان الختامي للمؤتمر.

(الأهرام ٢٠٠١/٩/٦)

وشهدت أروقة المؤتمر مناورات غير مسبوقة في تاريخ منتديات المنظمات غير الحكومية الموازنة لمؤتمرات الأمم المتحدة حيث تردد أن ماري روبنسون رئيسة المنتدى ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قامت بحجب الإعلان الختامي الصادر عن المنتدى غير الحكومي لاعتراضها على بعض الفقرات التي أقرت بالتصويت بأغلبية ساحقة أمس الأول. (الأهرام ٢٠٠١/٩/٤)

وفي مؤتمر صحفي أعربت روبنسون عن تحفظها على اللغة الملتهبة لبعض فقرات الإعلان. (الأهرام ٢٠٠١/٩/٥)

وقد رفضت ماري روبنسون إدراج الإعلان الختامي وبرنامج العمل الصادرين عن منتدى المنظمات غير الحكومية، ويأتي موقف روبنسون بسبب احتواء الإعلان والبرنامج على فقرات تدين الممارسات العنصرية ضد الشعب لفلسطيني، وقد قدمت المجموعة العربية في منتدى المنظمات غير الحكومية احتجاجاً شديد اللهجة حول ذلك التصرف ووصفته بأنه مخالف لقواعد القانون. (الأهرام ٢٠٠١/٩/٨)

وقد أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن خيبة أملها بشأن نتائج المؤتمر وأعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية أن واشنطن تشعر بخيبة أملها لان المؤتمر تم استغلاله لأهداف سياسية.. بينما أعربت بريطانيا عن ارتياحها للوصول إلى اتفاق.. إلا أن إيران رفضت الفقرات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في البيان الختامي للمؤتمر حيث إن البيان فشل في إدانة جرائم إسرائيل في الأراضي المحتلة. (الأهرام ٢٠٠١/٩/١١)

ويؤكد أمين محمد أمين في إحدى التقارير المنشورة في صحيفة الأهرام (٢٠٠١/٩/٨).. أن أهم الأسباب التي ساعدت على إبراز القضية الفلسطينية في منتدى الشباب والمنظمات غير الحكومية استمرار الانتفاضة الفلسطينية التي جسدت كفاح الشعب وصموده وتضحياته.

وفي افتتاح المؤتمر قال كوفي عنان في خطابه للمؤتمر إن الفظاعات التي تعرض لها اليهود في الماضي لا يمكن أن تكون بمثابة مبرر "للأذى" الذي تعرض له الفلسطينيون اليوم مؤكداً أن الاتهامات المتبادلة لا تمثل موضوع المؤتمر. (الأهرام ٢٠٠١/٩/١)

كما أكد عنان أن مسألة تشبيه الصهيونية بالعنصرية قد اندثرت تماماً ولم تعد قائمة، ولا توجد أي احتمالات لإدراجها في البيان الختامي. (الأهرام ٢٠٠١/٩/٢)

الموقف العربي الرسمي

في توقيت متأخر نسبياً أصدر وزراء الخارجية العرب المجتمعين بالقاهرة يوم ٢٣ أغسطس ٢٠٠١ قراراً بشأن المؤتمر مؤكدين ضرورة العمل على إنجاحه من منطلق أهمية مكافحة الممارسات العنصرية وإدانة الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني باعتبارها ممارسات عنصرية.

من جانبه دعا عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية المؤتمر إلى إدانة "العنصرية الإسرائيلية ضد العرب والواضحة في تصريحات المسئولين ورجال الدين الإسرائيليين". (القدس العربي ٢٠٠١/٨/١٦)

كما أعلن رفض الدول العربية تطبيق أي معايير مزدوجة، أو تطبيق نفس النهج الذي يسير عليه ما يسمى بالنظام الدولي الجديد بسبب رغبة أطراف دولية معينة في حماية بعض الممارسات العنصرية. (الأهالي ٢٠٠١/٨/٣٠)

وفي تصريحات لاحقة ألقاها أمام المؤتمر أكد موسى أن الاستعمار الاستيطاني في فلسطين والأراضي العربية المحتلة يعتبر تمييزا لشعب على حساب شعوب أخرى ، وشدد على حق تقرير المصير بوصفه من الحقوق الأساسية للإنسان والشعوب ، وطالب موسى بوقف سياسة الاستعمار ومصادرة ممتلكات العرب وممارسات إسرائيل وتعبيراتها وسياساتها العنصرية. (الأهرام ٢٠٠١/٩/٣)

ماذا يرى المثقفون ونشطاء حقوق الإنسان ؟

على صفحات جريدة الأهرام دعا د. أحمد يوسف القرعي إلى عدة مهام يتوجب على أي برنامج عربي أو دولي (تبنيها) إذا رغب في مواجهة عنصرية الصهيونية وذلك بمتابعة القوانين العنصرية الصادرة في إسرائيل. (الأهرام ٢٠٠١/٨/٩)

وفي تأكيد على أهمية الخطاب الحقوقي ترى د. منار الشوربجي مدرسة العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة أن خطاب حقوق الإنسان الذي استخدم في المؤتمر أكثر الخطابات ملائمة للعمل داخل الولايات المتحدة لتناسبه مع الثقافة الأمريكية السائدة بغض النظر عن الموقف القيمي من مكونات هذه الثقافة. (الأهرام ٢٠٠١/٩/٩)

وعلى صفحات جريدة الحياة نري مقالا لحجاج نايل المدير التنفيذي للبرنامج العربي وكان هذا المقال بداية لحوارات متعددة حول دور منظمات حقوق الإنسان في التحضير والإعداد للمؤتمر ونشر هذا المقال بعنوان (ضياع فرص الوحدة في صف منظمات حقوق الإنسان) وانتقد المقال منطق الاستبعاد الذي حكم بعض منظمات حقوقية في

مواجهتها لمنظمات أخــرى خاصـــة فـــي مجـــال المشاركة والتحضير لأعمـــال المـــؤتمر. (الحياة: ٢٠٠١/٨/١٨)

من جهة أخرى يفتح "الأهرام" صفحاته لمناظرة بين كل من عصام الـــدين حـــسن (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان)، ود. أحمد الصاوي حول ما يطرحه" إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية" الذي أصدره مؤتمر إقليمي عربي تحضيري نظمه مركز القاهرة، وفـــي مقاله ينتقد د.الصاوي الإعلان في عدة نقاط أهمها: تحدثه في عبارات عامة ومثيرة للارتباك عن أوضاع القوميات والأقليات في العالم العربي دون تحديد لأطراف بعينها.. كما يـــرى أن الحديث المتكرر بالإعلان عن حق تقرير المصير، فيما يتعلق بقضية الأكراد أو فيما يجـــري بجنوب السودان لا يلقي إجماعاً أو حتى موافقة من أغلب المنظمات العربية لأنه يعني عمليـــاً تقسيم وتهديد وحدة أراضي كل من العراق والسودان.. بينما لم ترد بالإعلان كلمـــة واحـــدة لوصف الصهيونية بالعنصرية على الرغم من تكرار إدانة الإعلان للطابع المؤسسي والقانوني العنصري لإسرائيل وممارساتها وسياساتها العنصرية.. وفي رده يشير عصام حسن إلـــى أن الإعلان يمثل الحد الأدنى لما توافقت عليه المنظمات المشاركة في المؤتمر التحضيري الـــذي كان منبراً دولياً تشارك فيه أطراف أخرى من أفريقيا وآسيا ومنظمات دولية أخـــرى.. كمـــا يرى حسن أن خوض المعارك لوصف الصهيونية بالعنصرية محكوم عليه بالفشل فـــي ظـــل التغيرات الدرامية التي طرأت على العالم لغير صالح العرب مؤكداً أن صيغة الإعلان هـــي الأجدى في الاشتباك عملياً مع ما تفرزه هذه الأيديولوجيا من هياكل وبنى مؤسسية وقانونية . وفيما يتعلق بحقوق الأقليات يرى حسن أنه في ظل المنطق الحقوقي لا يمكن التواطؤ علـــى انتهاك الحقوق الجماعية أو الفردية، وغيرها أو على إهدار حقوق الأقليات. و يهمنـــا فيمـــا يتعلق برد عصام الإشارة إلى أن التعلل بالظروف الدولية لعدم تبني القرار الخاص بوصـــف الصهيونية بالعنصرية لا يعد مبررا موضوعيا فالإيمان به في حد ذاته وتذكير الـــرأي العـــام العربي والدولي به أمر مطلوب، وهذه الظروف لن تستمر للأبد، ويمكن أن تتغير بين ســـاعة وأخرى ، أما الحديث عن أن هذا القرار لن يقف حائلا دون اســـتمرار سياســـات إســـرائيل العنصرية والعدوانية فذلك ليس مطلوبا منه . . ويكفي أنه يحوي في مضمونه أقـــوى إدانـــة أخلاقية من قبل دول وشعوب العالم للفكرة الصهيونية مما يدعم مواجهة السياسات الإسرائيلية علي المستوي العملي.

وفي استكمال لتوضيح الموقف من إعلان القاهرة يؤكد د. أحمد الـــصاوي فـــي تعقيبه أن المبررات السياسية والعملية التي أشار إليها عصام حسن أمر يتنافي مـــع ســـلامة ومصداقية الموقف الحقوقي تجاه العنصرية الإسرائيلية ويتجاهل حقيقة أن الصهيونية طالمـــا

بقيت فستظل المولد الأساسي للسياسات العنصرية التي تنفذها تل أبيب ضد الفلسطينيين والعرب. (الأهرام ٢٥/ ٨/ ٢٠٠١)

ومشاركة منه في هذا الحوار ينتقد أمير سالم رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ما اسماه بواقعية الواقعيين الذين يسعون إلي تقديم تنازلات مبكرة في المؤتمر ويدعو إلي استغلال المؤتمر دعائيا في توجيه ضربة موجهة علي المستوي الدولي لإسرائيل بفتح باب الحديث عن عنصرية الصهيونية. (الأهرام ٢٦/ ٨/ ٢٠٠١)

وفي مقال لحافظ أبو سعده الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان يؤكد أن المؤتمر كان بمثابة موقعة عسكرية بين الحقوقيين العرب واللوبي الصهيوني ويؤكد أبو سعده أن الحركة العربية لحقوق الإنسان عام ٢٠٠١ تختلف عن الشظايا العربية عام ١٩٩٣. . ومشاركتها في مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان في الوقت الحالي معتبرا أن الحديث عن وحدة الصف وشقه يعكس عجزا من البعض عن التفاعل والمشاركة. (الحياة ١١/ ٩ / ٢٠٠١)

تقييم الدور الحقوقي

في مقال له بعنوان "تجسير الفجوة بين المجتمع وحركة حقوق الإنسان" يري أحمد عبد الحفيظ المحامي والعضو السابق بمجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وعضو المكتب السياسي للحزب الناصري أن المكسب الحقيقي من إنجاز المؤتمر، هو ما أظهره من إمكانات هائلة لتجسير الفجوة القائمة بين المجتمع العربي والحركة العربية لحقوق الإنسان وهو الأمر الذي يقتضي عملا دءوبا من الطرفين إذا رغبنا حقيقة في إنجازه. وتعليقا علي الخلاف الذي نشأ بين المنظمات الحقوقية يشير عبد الحفيظ إلي ضرورة تبني القانون التالي "إن من سبق وفاز بنتائج مسبقة يعرف له فضله، ولكن ليس من حقه أن يعوق من يرغب في الزيادة " ويؤكد أن التسليم بهذا القانون كفيل بتجسير الفجوة بين المنظمات الأهلية العربية جميعها.

وفي هذا السياق يطالب الكاتب هذه المنظمات بتصعيد هذا الإنجاز واستمراره لتعرية الممارسات الصهيونية في مجالات حقوق الإنسان واتخاذ مواقف صارمة من مشاركة المنظمات الصهيونية والمؤيدة لها في أنشطة ومؤتمرات حركة حقوق الإنسان، والخروج من إطار المفهوم الغربي الشمولي لحركة ومبادئ حقوق الإنسان وتقديم الحركة العربية لحقوق الإنسان إبداعها الخاص على أرضية مبادئ وفكر حقوق الإنسان. ويؤكد عبد الحفيظ ـــ في موضوعيةـــ أن عمل منظمات حقوق الإنسان كان بوحي من مبادرتها ورؤيتها لإمكاناتها في خدمة قضاياها العربية من منطلقات حقوق الإنسان، منادياً بإعادة تقييم الاتهامات الموجهة للحركة بخصوص أسس قيامها عربيا ودوليا، ومصادر تمويلها، وطبيعة وحدود حركتها؛ كما

يدعو التيارات القومية والإسلامية وبعض التيارات اليسارية التي تهاجم الحـــركة أن تتـــذكر أنها هي نفسها قد شاركت في الصراع للسيطرة علي هذه الحركة. (الأهرام ١٧/٩/ ٢٠٠١)

وإذا كان الباحث أحمد المسلماني يعترف بأن حركة حقـــوق الإنـــسان المـــصرية والعربية بدت من خلال ممارساتها في المؤتمر أكثر احترافا وحضورا و فاعلية إلا أنه يـــري أن الخطاب السياسي كان غالبا علي خطاب حقوق الإنسان حيث حلت الاتهامات العامة محل المطلب الأخير الأكثر انضباطا وهو ما لم يكن صحيحاً وهنا تؤكد د. منار الشوربجي "إن أحد أسباب النجاح العربي في المؤتمر كان استخدام المنظمات العربية للغة الحقوقية" كما طالـــب المسلماني بضرورة أن يكون الخطاب العربي أكثر إدراكا لقضايا الآخرين في العالم .وقـــد لا يكون ذلك النقد مقبولا إلي حد ما لأن إعلان القاهرة بالإضافة إلى التوصيات التي خرجت بها اللقاءات التحضيرية في عمان و طهران تضمنت كثيرا من وجهات النظر العربية فـــي هـــذه القضايا. و يدعو المسلماني- على خلاف رؤية أحمد عبد الحفيظ ــ إلـــى أن تكـــون نتـــائج المؤتمر بداية للاندماج الفاعل لحركة حقوق الإنسان في الأجندة العالمية ، كما يدعو أيضا إلي إكمال مسيرة كشف عنصرية إسرائيل ومواصلة السعي من أجل إلغاء عشرين قانونا عنصريا في إسرائيل. (الأهرام ١٧/ ٩/ ٢٠٠١)

وفي مقال له علي صفحات الأهرام ٣/ ٩/ ٢٠٠١ يشرح بهي الدين حـــسن مـــدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أسباب النجاح الحقوقي في المـــؤتمر وحـــصر هـــذه الأسباب في سببين أولهما الترتيب التنظيمي والعملي للمشاركة العربية في المؤتمر والذي بـــدأ منذ عام؛ وثانيها تشكيل سكرتارية للتنسيق من بين (١٥ عضوا) بين المنظمات العربية قبـــل المؤتمر وأثناء المؤتمر.

حلف غير مقدس

ويلاحظ نبيل زكي رئيس تحرير الأهالي منذ وصوله إلى دربان أن هناك حلفا غيـــر مقدس يضم الولايات المتحدة وإسرائيل وأوربا على تربة "التفوق العرقي" والاستعلاء القومي، مشدداً على الفشل العربي الذريع والمخيف والمروع علي مستوي الحكومات في مجال العمل الدبلوماسي والإعلامي والسياسي بعد أن صارت إسرائيل تتمتع بتأييد دولي أكثر من أي وقت مضى. (الأهالي ١٢/ ٩/ ٢٠٠١)

من جهته ينتقد د. عبد العليم محمد الوثيقة الحكومية التي أسفر عنها المؤتمر خاصة لتركيزها علي معاداة السامية والهولوكست، وهي مفردات تنتمي للماضي الأوربي واليهودي علي نحو خاص- في حين أنها تجاهلت- وعن عمد الممارسات الإسرائيلية الحالية التي كان من الأولي أن يتذكرها، ويؤكد عبد العليم محمد أن هذا المؤتمر كشف عن عدد من الحقـــائق

أهمها أن الغرب مازال خائفا من مواجهة تاريخه ورفضه القاطع أن يقوم الآخرون بتـذكيره بذلك؛ وهو ما يؤكد مركب التفوق والاستعلاء الغربي دون أقنعة. وتتجلى هذه الحقيقـة فـي ارتباط الغرب بإسرائيل، فهو الذي أنشأها ودافع عنها في كل مرة تستوجب الدفاع والحمايـة، وتولي مهمة الدفاع عنها مجددا في مؤتمر دربان، وفي هذا بدا كأنه يدافع عـن ذاتـه وعـن امتداد له في محيط حضاري وثقافي مختلف، ويؤكد ذلك أن دفاع الغرب عن إسـرائيل هـو دفاع "عقيدي" و "مذهبي" في جانب كبير وعميق منه، بل يبدو هذا الجانب أكثر ثباتاً من جانب المصالح المادية المباشرة للغرب في إنشاء ودعم إسرائيل والدفاع عنها.

ويشير الكاتب إلى أن إحدى الحقائق المهمة المستخلصة من المؤتمر تتمثل في الدور الحيوي للمنظمات غير الحكومية التي أصبحت فاعلا جديدا في عالم اليوم. كما اثبت المؤتمر إمكانية إعادة الاعتبار للأخلاق في السياسة، حيث انطوى موقف جنوب إفريقيا على جانـب أخلاقي ظهر في الوفاء والاعتراف بالجميل ووحدة المعايير بالإيمان أن قضية العنـصرية لا تتجزأ في إفريقيا وفلسطين والعالم العربي والإسلامي. (الأهرام ١٤/ ٩/ ٢٠٠١)

كمـا يؤكد بشيـر البكـري (مفكـر سـوداني) حاجة مجتمعنا المدني العربـي إلى عـون ومساعدة وتنظيم وسهر وعناء ولكن أكثر من كل هذا يحتاج إلي مصداقية تـسود بين منظماته السلطات الحكومية. كما يدعو إلي تجديد العلاقة بين إفريقيا والعرب وترشـيدها خاصة بعد تسـلل إسرائيل إلي كثير من دول القـارة. وضرورة تبني نظـرة جديـدة فـي العلاقـات العربيـة- الأفريقيـة تجعـل مـن إفريقيـا مـساندة للقـضية الفلـسطينية. (الأهرام١٤/٩/١ ٢٠٠)

وفي رؤيته لوقائع معركة "تكسير العظام "كما يسميها صلاح الـدين حـافظ علـي صفحات الأهرام يؤكد أن هذا الانتصار لم يكن ليتحقق لولا التضامن الفعال الذي ظهر منـذ اللحظة الأولي بين المنظمات العربية من ناحية وباقي المنظمات الأهلية من ناحيـة أخـرى خصوصا الأفريقية منها وبعد حوارات ممتدة جرت في ٢٦ لجنة متخصصة ، كانت من بينها لجنة معاداة السامية التي حاول اللوبي الصهيوني استغلالها بدعم أمريكي- أوربـي لتـرويج مسكوكات الهولوكست ومعاداة السامية كما يشير حافظ إلى أن عشرات من المنظمات الأهلية الأمريكية كانت هي الأكثر حيوية وتأييداً لقضايا الشعوب المقهورة، بما في ذلك قضية الشعب الفلسطيني ويفسر ذلك بأن هذه المنظمات لبيرالية أساسا وتعاني داخـل الولايـات المتحـدة الأمريكية قهرا مستمرا و تمييزا عنصريا رهيبا رغم إقرار قـانون الحقـوق المدنيـة فـي الستينيات من القرن العشرين.

إدانة الصهيونية كعقيدة

في مقال رائع له يرى عزمي بشارة الكاتب الفلسطيني أن العرب علـــى مـــستوى الحكومات لم يستطيعوا الاتفاق علي ورقة عربية تحضيرية للمؤتمر. كما لم يتمكنوا أيضا من إقامة قناة تنسيق جيدة مع الأفارقة حتى لا ينشأ تعارض بين موضـــوع إســـرائيل والقـــضية الفلسطينية وموضوع الرق والعبودية والعنصرية ضد السود. كما ينتقد بشارة العرب لتنازلهم دون مساومة عن الشأن (العقائدي) المعادي للصهيونية وبدلا من ذلك انكبوا في النقاش علـــي موضوعات متعلقة بإدانة الممارسات العنصرية لإسرائيل كدولة محتلة. ويدعو بـــشارة إلـــي العمل مستقبلا مع الحركات الحقوقية والمدنية وحركات السلام وحركـــات حقـــوق الإقليـــات والحركات المعادية للعنصرية داخل الولايات المتحدة لأن هؤلاء الأهـــم مـــن القـــابعين فـــي الكونجرس والبيت الأبيض. (الحياة ١١/ ٩/ ٢٠٠١)

وفي نفس الاتجاه يكشف الكاتب السوري عمر كوش ضعف الدبلوماسية العربية في الطرح والمناورة من خلال عدم مقدرة وفود دولها على إضافة كلمة "الإسرائيلي "عوضا عن "الأجنبي" التي وردت في البيان الختامي لوصف الاحتلال الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني، وكان يمكن على الأقل التلويح بالانسحاب من المؤتمر إذا لم يشر إلى الاحتلال الإسرائيلي من دون مواربة. (الحياة ١٣/ ٩/ ٢٠٠١)

ويعرض عزيز الحاج "كاتب عراقي" وجهه نظر مختلفة علي صفحات الحياة داعيا إلى صيغة حد أدنى لنيل التوافق عليها من جانب الدول الأخرى إذ يشير إلي تجربة سابقة كان طرفا فيها داخل اليونسكو عام ١٩٧٦ بمناسبة إعداد مشروع تصريح دولي عن العنـــصرية. وبناء عليه قرر المندوبون العرب العمل ليتضمن هذا المشروع الإشارة إلـــي قـــرار الأمـــم المتحدة الخاص بإدانة الصهيونية باعتبارها حركة عنصرية وبعد مداولات تم إدخال تعـــديل يوغسلافي يشير فقط إلي رقم قرار الأمم المتحدة دون ذكر الصهيونية بالاسم وفاز التعـــديل في التصويت بتأييد ٣٦ دولة مقابل رفض ٢٢ وامتناع ٧ دول عن التصويت. ويشير الحـــاج أن الأفضل والأكثر مدعاة للعطف الدولي سرد الانتهاكات الإسرائيلية الملموسة ومحاولة الفوز بشبه إجماع على شجبها وعلى دعم المنظمات الدولية لحق الشعب الفلـــسطيني فـــي دولتـــه المستقلة، ويرى ذلك أكثر نفعا وأسهل من الإصرار على وصـــف الـــصهيونية بالعنـــصرية وخوض المعارك الأيديولوجية والفكرية حول ذلك لأنه جهد يصطدم بجدران المعارضة وعدم تفهم أوساط كثيرة في العالم الثالث فضلا عن عدم استعداد بعض الدول النامية للتفـــريط فـــي مصالحها وعلاقاتها بالدول الغربية. (الحياة ١٢/ ٩/ ٢٠٠١)

ورغم أن موازين القوى الواقعية قد تتطلب هذا أحيانا إلا أن ذلك يجب أن ينبهنا إلى الأداء المتهافت للنظام العربي على المستوى السياسي والدبلوماسي والإعلامي في كثير من دول العالم رغم العديد من السفارات والقنصليات وفي نفس الوقت لا نستطيع جذب عطف أحد أو اهتمامه .

الموقف الأوربي

كما حظيت المواقف الأوربية أثناء المؤتمر بانتقادات عديدة من الكتاب المصريين فها هو محمد سلماوي يعرب عن اندهاشه.

بسبب الموقف الغريب لرئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان حين هدد بانسحاب فرنسا من المؤتمر إذا ما أصرت الوفود العربية والإسلامية علي وصف الصهيونية بالعنصرية، و الأكثر دهشة مرور هذا الموقف من دولة (صديقة) مرور الكرام علي جميع الحكومات العربية.. كما ينتقد سلماوي صدور ذلك التصريح باسم الاتحاد الأوربي رغم أن فرنسا ليست الرئيس الحالي للمجموعة الأوربية، وينتهي إلى أن هذا الموقف كان مغازلة من جوسبان للأصوات اليهودية في فرنسا التي يرغب في دعمها له في الانتخابات القادمة، ويورد سلماوي أن ذلك الموقف ليس جديدا بل هو موقف أصيل في تاريخ جوسبان السياسي. "إلا أن حكوماتنا لا تزال نائمة كعادتها".(الأهرام ١٠/ ٩/ ٢٠٠١)

ويبدو أن نجاح المنتدى غير الحكومي بالمؤتمر جعل مصطفي بكري رئيس تحرير جريدة الأسبوع الصحفي يخفف من عدائه قليلا لمنظمات حقوق الإنسان حيث وصف أداء المنظمات غير الحكومية بالروعة وأنه يستحق التحية والتقدير.

إلا أنه لم يتخل عن موقفه في الربط بين التمويل الأجنبي والغرب، رغم أن توجهات هذه المنظمات ومواقفها خلال المؤتمر كانت خير دليل على عدم الارتباط بين الأمرين، لأنه في ظل هذا التمويل احتفظت تلك المنظمات باستقلالها وساهمت في خروج الوثيقة غير الحكومية بالاعتراف بأن إسرائيل دولة عنصرية. (الأسبوع١٠/٩/ ٢٠٠١)

الجامعة العربية ودرس مؤتمر دربان

وفي سياق المتابعة لدروس المؤتمر يؤكد الكاتب منير شفيق(الحياة ٩/٩/ ٢٠٠١) أن هذا المؤتمر شكل بوتقة اختبار للسياسات الدولية التي سبقته ولتلك التي ستأتي بعده، ولذلك علي وزراء الخارجية والإعلام العرب أن يضعوا خريطة توزيع القوى والمواقف في المؤتمر أمامهم ليخرجوا منها بالاستراتيجية المناسبة فيما يتعلق بالعمل الدبلوماسي والسياسي والإعلامي للسنوات الخمس المقبلة، وضرورة المباشرة فورا في سباق جاد مع ما سيخرج به صانعوا القرار في أمريكا والدولة العبرية من استراتيجية وهم يقلبون العبر من تجربة مؤتمر دربان، ويدعو شفيق إلى أن تتجه الاستراتيجية العربية إلى تركيز وحدة الموقف العربي ومنه

إلي وحدة الموقف الإسلامي فالتضامن مع دول العالم الثالث خصوصا أفريقيا، وكذلك علــي المستوى الشعبي لتحقيق التقاء عالمي واسع مع القوى السياسية والشعبية والفكرية والثقافيــة والفنية وتلك التي تعمل ضمن منظمات أهلية ومدنية ولا حكومية داخل المجــال الإســلامي والأفريقي والآسيوي والأميركي اللاتيني وصولا إلى هدف وضع الإدارة الأمريكية والدولــة العبرية بالدرجة الأولي تحت الحصار، ووضع أوربا وروسيا والصين واليابان حيثما تتخــذ مواقف أقرب للدول العربية والإدارة الأمريكية بالنــسبة إلــي الانتفاضـــة تحــت الإحــراج والارتباك.

وفي مقال للدكتور ساري حنفي مدير المركز الفلسطيني للاجئين والشتات فــي رام الله (القدس العربي ٢٠٠١/٩/١٧) يشير إلي طبيعة الانتصار في دربان والعوامل الرئيــسية وراءه ونقاط الضعف التي ظهرت خلال العمل التحضيري للمؤتمر.

ويصف ما حدث في دربان بأنه انتصار أخلاقي ذو مستحقات عملية ضعيفة مؤكــدا أن أهمية هذا البيان ينبع من إدخال ثلاثة مفاهيم جديدة في خطاب الحركة العالميــة لحقــوق الإنسان. أولها: الاعتراف بأن السياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليــست فقط سياسات "كولونيالية" وإنما أيضا (ابرتايدية) (سياسات الفصل العنصري).

أما المفهوم الثاني فيتمثل في اعتبار السياسات الإسرائيلية ضد الــشعب الفلــسطيني سياسات إبادة جماعية تتم بشكل مبرمج ومدروس وذات غاية محددة سلفا، وهــذا لــم يكــن ليتحقق لولا انعقاد المؤتمر في سياق الانتفاضة ومعايشة سياسات التصفية والقتــل الجمــاعي للمتظاهرين الفلسطينيين، أما المفهوم الأخير فهو متعلق بفقرة اللاسامية فعلى الرغم من تأكيد المشاركين الفلسطينيين والعرب على تعاطفهم مع ما يعانيه بعض اليهود في العالم من معاداة السامية إلا أنهم أصروا على فصل معاداة اليهود عن معاداة السياسات الــصهيونية ومعــاداة السياسات الإسرائيلية. ولذا فقد رفض المؤتمرون بأغلبية ساحقة البند رقم (١٤) من مــسودة البيان الختامي والذي اعتبر أن أي نقد موجه لسياسات إسرائيل ووصفها بالابرتايدية، والإبادة الجماعية بأنها شكل عن أشكال اللاسامية. كما يري أيضا أن أحد أهم العوامل الحاسمة فــي نجاح هذا المؤتمر الدور الذي لعبه الجنوب في تنظيم المؤتمر والتهميش الــذي عانــت منــه منظمات الشمال، والعامل الحاسم الثاني ذو الصلة يتمثل بالدور الهامشي للمنظمــات الدوليــة كمنظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان ساعد على ذلك أن هذه المنظمات وجدت نفسها ممثلة بمجموعة عمل واحدة تحمل اسم "المنظمات غير الحكومية الدولية"، والتــي بــدأ الانشقاق داخلها واضحاً حيث تميزت مواقف الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان بالتأييد للقضية الفلسطينية بشكل أكثر وضوحاً عن غيرها من المنظمات بعكس موقف منظمة العفو الدوليــة الذي كان معادياً بشكل صارخ للقضية الفلسطينية إلى جانب ذلك يناقش حنفي نقاط الــضعف

في المؤتمر ويتعلق أهمها بغياب التنظيم والتنسيق بين المجموعات العربية حيث قام بالتحضير لهذا المؤتمر ثلاث جهات منها مجموعة فلسطينية برئاسة مركز القانون، ومجموعة عربيـــة برئاسة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والجهة الثالثة يأتي على رأسها اتحاد المحامين العرب ومنظمات أخرى. النقطة الثانية أن طبيعة الخطاب العربي والفلسطيني داخل المؤتمر كان خطاباً جغرافياً محلياً فلم نعلن عن مناصرة لقضايا الضحايا الآخرين مثل المنبــوذين أو الغجر أو الأكراد. وتأتى النقطة الثالثة والأخيرة لتتمثل في ضعف جهود المجموعة العربيـــة والفلسطينية في اتجاه وسائط الإعلام فمثلا عجزت المنظمات غير الحكومية العربية عن إقامة مؤتمر صحفي عكس مجموعة العمل اليهودية. ويؤكد هذا المقال أهمية التنسيق بين المنظمات غير الحكومية العربية على الأقل في مستويات معينة كالعمل الإعلامي مثلا.

الغرب ليس كتلة واحدة

من جانبها تشير أمينة شفيق الكاتبة الصحفية بالأهرام إلى أن أحد أهم نتائج المؤتمر سقوط حاجز فكري استمر يفصل بين الكثيرين منا وبين تيارات فكرية غير عربيـــة حيــث استمر البعض منا ينظر إلى الغرب ككتلة واحدة تقف لمصالحنا ولثقافتنا بالمرصـــاد، بينمـــا الغرب ليس كتلة شر واحدة بل منه من يتوحد معنا نحن أهل الجنوب النامي فـــي طموحاتنـــا بالرغم من اختلافهم الثقافي والعرقي والديني كما أن في صفوفنا من هم من لا يتوحدون معنا بقدر ما يتوحدون مع الشماليين في الغرب بسبب توحد مــصالحهم الاقتــصادية . وتــدعو– شفيق– إلى أن تكون علاقاتنا مبنية على قبول الآخر وتنمية التسامح واحترام نقـــاط الاتفـــاق والاختلاف مع الآخرين حتى يمكن أن نقوى من تلك القاعدة الشعبية الكبيرة التي تتحرك فـــي صفوف المنظمات غير الحكومية. وتطالب أخيرا حكومات الدول النامية وفي مقدمتها الــدول العربية بإعادة النظر في مواقفها تجاه منظمات المجتمع المدني العربية وحركتها في تناولهـــا لقضايا الإنسان العربي. (الأهرام ١٦/٩/ ٢٠٠١)

وفي اتجاه آخر ناقم على الغرب يندد الكاتب صلاح حزين بموقــف الغــرب فـــي المؤتمر الذي يرفض الاحتكام لقيم أرساها لنفسه وهي مفاهيم التسامح والتصالح مـــع الــنفس ومع الآخر، وعلى أساسها تمت الاعتذارات التي صدرت من جانب عدد من الدول الأوربيـــة عن المذابح التي عانى منها اليهود خلال الحرب العالمية الثانية، وهي نفس المفارقـــة التـــي تجعل الولايات المتحدة تعلن رفضها الاعتذار عن حقبة العبودية التي مارستها مئات السنين، في نفس الوقت الذي يستمع وزير الخارجية الأمريكي كولن باول إلى اعتذار مـــن نظيرتـــه اليابانية عن المعاملة التي لقيها الأسرى الأمريكيون في اليابان خلال الحرب العالمية الثانيـــة، ويرد بأن بعض المتضررين لم يحصلوا على التعويض الكافي عن معاناتهم خلال هذه الفترة، ويتساءل كيف تجمع الولايات المتحدة بين هذين الموقفين المتناقضين فـــي قــضية واحــدة ؟

والاحتكام إلي المنطق نفسه يشير إلى أن اعتذار الغرب عن حقبـــة العبوديـــة يـــصبح حقـــا للأفارقة، كما تصبح إدانة ما تقوم به إسرائيل أمرا واجباً لا يستدعي القيام بــــه أي خـــلاف. (الحياة ١٦/ ٩/ ٢٠٠١)

ردود الأفعال الشعبية

من جانب آخر أكدت الجمعية المصرية لمناهضة العنصرية "تحت التأسيس" في رسالة للمؤتمر أن سعي الولايات المتحدة لمنع مساواة الصهيونية بالعنصرية لا يبرره منطق أخلاقي وانه يعني بشكل واضح تحويل الصهيونية إلي مقدس لا تجوز مناقشته ولا وضـــعه موضـــع التقييم. (الأحرار ٢٧/ ٨/ ٢٠٠١)

وقـــد انتقـــدت المنظمـــة العـــربية لحقـــوق الإنـــسان نهـــج الولايـــات المتحـــدة لممارستها الضغوط علي حكومة جنوب أفريقيا ورفضها الاعتذار والتعـــويض عـــن أعمـــال الرق، كما اعتبرت ذلك سلوكا عنصريا في مؤتمر يفترض فيه معالجة إشكاليات العنـــصرية. على صعيد آخر ناشدت لجنة الشئون العربية والخارجية بمجلس الشورى المـــصري جميـــع الدول والقوي المناهضة للعنصريـــة إعـــلان دولة إسرائيل دولة عنصرية بجـــدول أعمـــال المؤتمر. (الأهرام ٢٧/ ٨/ ٢٠٠١)

كما نقلت" الأهرام "تبأ مواجهات بين الوفود العربية والأفريقية مـــن جانـــب والوفـــد الإسرائيلي من جانب آخر في منتدى المنظمات غير الحكومية بعد ترديد الوفدين المـــصري والفلسطيني لهتافات ضد السياسات الإسرائيلية تجاه الـــشعب الفلـــسطيني، وكـــادت تتحـــول المواجهات لاشتباكات لولا تدخل البوليس في جنوب أفريقيا. (الأهرام ٣١/ ٨/ ٢٠٠١)


ملاحق

ملحق رقم (١)

تشكيل سكرتارية دائمة تجمع المنظمات العربية غير الحكومية المشاركة في المؤتمر العالمي ضد العنصرية*

على هامش أعمال المؤتمر الإقليمي العربي التحضيري للمؤتمر العالمي ضد العنصرية من ١٩- ٢٢ يوليو وبمبادرة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عقد ممثلو عدد من المنظمات المشاركة ثلاثة اجتماعات أيام ١٩،٢٠،٢١ يوليو للبحث في سبل تفعيل وتعزيز التنسيق بين المنظمات العربية غير الحكومية لحقوق الإنسان ومع المنظمات غير الحكومية الأخرى الدولية وغير الدولية وذلك في الفترة المتبقية حتى انعقاد المؤتمر العالمي في دربان وأثناء انعقاده (مرفق "١" قائمة بالمدعوين المشاركين بهذه الاجتماعات).

وقد اتخذ المجتمعون القرارات الآتية:

١- تشكيل سكرتارية تتولى تنسيق نشاط المنظمات العربية غير الحكومية لحقوق الإنسان خلال الاجتماع الثالث/ الأخير للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي، والتي ستنعقد في جنيف في ٢٠ يونيو- ١٠ أغسطس وتتكون السكرتارية من: (١) أمير مخول (٢) سعيد بكري (٣) نزار عبد القادر (٤) يسري مصطفى (٥) شوقي العيسي أو من يمثل جمعية القانون في جنيف.

٢- أعضاء السكرتارية يتمتعون بالتفويض الكامل سواء من المنظمة التي ينتمي إليها كل منهم أو من مجموع المنظمات المشاركة في الاجتماعات التشاورية، ولهم حق التشاور مع منظماتهم ولكن المشورة والإجماع ليس شرطاً لكي تتخذ السكرتارية القرارات العملية اللازمة في الوقت المناسب بل تكفي الأغلبية لذلك (مرفق "٢" القرارات التي اتخذتها السكرتارية خلال اجتماعاتها بالقاهرة).

٣- تفوض السكرتارية في إنشاء تجمع المنظمات العربية "كوكاس عربي" أثناء الاجتماع التحضيري الثالث في جنيف وأن تقوم بتسجيله رسمياً، وتكون مسئولة عن تنسيق أنشطته في جنيف ودعوة المنظمات العربية الأخرى والتي قد تشارك لتنسيق عملها معها.

٤- تكون مجموعة المنظمات الفلسطينية المشاركة جزءاً من الكوكاس العربي ولا تشكل تجمعاً آخر.

---

* نص بيان أصدره مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في ختام المؤتمر الدولي الرابع لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي القاهرة ١٩-٢٢ يوليو ٢٠٠١.

٥- تقوم السكرتارية بتنظيم وتنسيق جدول أنشطة المنظمات العربية الأعضاء في الكوكاس العربي وذلك على ضوء الجدول الذي ستعلنه الجهة المنظمة المسئولة في جنوب أفريقيا ويستهدف ذلك تلافي- قدر الإمكان- تكرار نفس النشاط في نفس الوقت من منظمات عربية، والسعي لتكثيف وتركيز مجمل الأنشطة العربية بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المشتركة المتوخاة.

٦- تستمر السكرتارية في عملها التنسيقي حتى أعمال المؤتمر العالمي في دربان حيث يتم توسيعها بضم باقي أعضاء اجتماعات القاهرة التشاورية المشاركين في المؤتمر.

٧- يعتبر "إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية" الصادر عن المؤتمر الإقليمي العربي التحضيري للمؤتمر العالمي ضد العنصرية الوثيقة الفكرية المرجعية لأنشطة المنظمات العربية الأعضاء في الكوكاس العربي في جنيف ودربان.

٨- تقوم جمعية القانون بإعداد تقرير موجز بملاحظاتها حول مشروع الوثيقة الرسمية للحكومات التي ستقدم للمؤتمر الحكومي في دربان.

٩- يكلف مركز عمان لحقوق الإنسان بمهمة استكمال جمع المعلومات عن خطط نشاط المنظمات غير الحكومية العربية في دربان التي كان مركز القاهرة قد قطع شوطاً فيها قبل وأثناء المؤتمر العربي وذلك للاستعانة بالاستمارة التي عممها مركز القاهرة لهذا الغرض.

١٠- يقوم مركز القاهرة بتوزيع استمارة خاصة- خلال المؤتمر العربي- لجمع المعلومات اللازمة عن المنظمات العربية التي ستشارك في الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية في جنيف، وذلك لتسهيل مهمة السكرتارية في القيام بمهمتها في جنيف (تم تنفيذ ذلك).

١١- يقوم مركز القاهرة بتعميم هذه المعلومات عن إنشاء كوكاس عربي في جنيف ودربان للتعريف به ولتسهيل مهمة تنسيق العمل العربي غير الحكومي المشترك، يجري ذلك بالتعاون مع شبكة التنسيق المحلية- حال وجودها- في كل بلد عربي أو في المهجر.

قائمة المدعوين للاجتماع التشاوري العربي

حول التنسيق الإقليمي والدولي لمؤتمر دربان

(ملحق رقم ١)

م	الاســـــم	البلد	المنظمـــــــــــة
١.	إدريس البازمي	المغرب	الأمين العام للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (فرنسا)
٢.	أمير مخول	فلسطين	منسق تحالف المنظمات العربية غير الحكومية في إسرائيل
٣.	يهاب أبو غوش	فلسطين	مدير مركز القدس للمساعدة القانونية/ فلسطين
٤.	بهي الدين حسن	مصر	مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٥.	تهاني الجبالي*	مصر	اتحاد المحامين العرب
٦.	حافظ أبو سعدة	مصر	الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان
٧.	راجي الصوراني**	فلسطين	مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (غزة)
٨.	زينب عباس	السودان	عضو المنظمة العالمية للمرأة (ولداف)
٩.	سعيد بكري	المغرب	عضو المجلس الوطني للمنظمة العربية لحقوق الإنسان. وعضو اللجنة التنفيذية الدولية لملتقى المنظمات غير الحكومية في المؤتمر العالمي ضد العنصرية (ISCWCAR).
١٠.	شوقي العيسى***	فلسطين	المدير التنفيذي لجمعية القانون/ فلسطين عضو (ISCWCAR).
١١.	كامل جندوبي	تونس	لجنة احترام الحريات بتونس، ونائب رئيس الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان.
١٢.	محسن عوض	مصر	مساعد الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان
١٣.	نزار عبد القادر	السودان	ممثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان في جنيف وعضو (ISCWCAR).
١٤.	نظام عساف	الأردن	مدير مركز عمان لحقوق الإنسان ومنسق اجتماع عمان للمنظمات العربية الآسيوية.
١٥.	هاني مجلي	مصر	المدير التنفيذي لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان MSW.
١٦	يسري مصطفى	مصر	منسق برامج مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

قرارات السكرتارية

(ملحق رقم ٢)

* لم تتمكن من حضور المؤتمر في مصر لأسباب مختلفة.

** لم يتمكن من حضور الاجتماعات.

*** حضر خضر شقراوات منبر "القانون" الاجتماع الأول.

ناقشت السكرتارية في أول اجتماع لها أثناء لقاء المؤتمر الإقليمي العربي التحضيري عملية تنسيق العمل العربي خلال اللجنة التحضيرية بجنيف وعينت يسري مصطفى منسقاً لها، كما قررت أن يكون العمل على عدة مستويات وهي:

١) المستوى الحكومي ويهدف إلى التأثير من أجل تطوير الفقرات الواردة بالوثيقة الحكومية الخاصة بعنصرية دولة إسرائيل وغير ذلك من الفقرات ذات الصلة بالعالم العربي وذلك من خلال السعي للالتقاء بالوفود والشخصيات الآتية:

أ) منسقو المجموعات الإقليمية الحكومية الأربع.

ب) وفد جامعة الدول العربية.

ت) وفد منظمة المؤتمر الإسلامي.

ث) وفد الاتحاد الأوربي.

ج) وفد منظمة الوحدة الأفريقية.

ح) المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

خ) مجموعة دول عدم الانحياز.

على المستوى غير الحكومي:

ويهدف العمل على هذا المستوى إلى تطوير الفقرات الواردة في الوثيقة غير الحكومية الخاصة بعنصرية دولة إسرائيل وغير ذلك من الفقرات ذات الصلة بالعالم العربي، وكذلك دعم عملية التنسيق والتضامن مع المجموعات غير الحكومية المختلفة المشاركة في المؤتمر العالمي ضد العنصرية، وفي هذا الإطار فسوف يجري الترتيب للالتقاء بالمجموعات التالية:

أ) أعضاء اللجنة المنظمة لمنتدى المنظمات،

ب) ممثلو المجموعات غير الحكومية في القارات الخمس.

ت) ممثلو المنظمات الدولية المشاركة في المؤتمر.

ث) أعضاء المجموعات ذات الصلة بقضايا محددة(المرأة، العدالة، الحماية... الخ).

على المستوى الإعلامي:

عقد مؤتمرات صحفية للمجموعة العربية هذا بالإضافة إلى عقد مؤتمرات صحفية تضامنية مع المجموعات غير الحكومية من مناطق العالم المختلفة.

- قررت السكرتارية دعوة جميع المنظمات العربية المشاركة في المؤتمر العالمي ضد العنصرية إلى ارتداء الشال (الكوفية) الفلسطيني واعتباره بمثابة شعار المجموعة العربية خلال فترة انعقاد المؤتمر بدربان، وكذلك دعوة جميع المنظمات غير الحكومية المتضامنة مع حقوق الشعب الفلسطيني إلى ارتداء هذا الشال خاصة في يوم فلسطين خلال المؤتمر.

مخاطر شق حركة حقوق الإنسان العربية
قبل المؤتمر العالمي ضد العنصرية*

في غمرة توجه حركة حقوق الإنسان العربية والمنظمات غير الحكومية صوب المؤتمر العالمي ضد العنصرية والاستعداد وتنمية المواقف والتنسيق ووضع القضايا، بُوغِتَ الجميع بمحاولة يلفها الغموض تمضي نحو شق وحدة المنظمات العربية ودفعها إلى معركة جانبية غير متوقعة وذلك تحت دعوى تشكيل سكرتارية دائمة لتجمع المنظمات غير الحكومية المشاركة في المؤتمر وهي الدعوة التي رتبها على هواه عدد محدود من الأسماء العاملة في مجال حقوق الإنسان وقاموا باستبعاد غيرهم من أجل الحديث باسمهم رغماً عنهم.

ونحن لا نرغب في التفكير في أية دوافع خفية لهذه الدعوة الانقسامية التي تستقطب وتستبعد على هواها ثم تحاول إلزام الجميع بمنطقها وأغراضها في إطار شكل تنظيمي تم فبركته على وجه السرعة. لكن واجبنا يقتضي توضيح ومواجهة المسار والآثار بالغة السوء لهذه الدعوة الانقسامية:

١- هذه الدعوة الانقسامية تؤسس شرعية السكرتارية الدائمة المزعومة (بأسماء أعضائها ومنظماتهم) على أساس صدورها عن الاجتماعات التي أطلق عليها اسم "المؤتمر الإقليمي العربي التحضيري".

وكل من دعى إلى هذه الاجتماعات، وكذلك من لم يحظ بالدعوة إليها يعرف أن الطريقة السرية والتكتيكات المراوغة الخبيثة التي تم بها دعوة وعقد تلك الاجتماعات لم تؤد في الحقيقة إلى "مؤتمر إقليمي عربي تحضيري" كما زعموا، بل أدت إلى اجتماعات تلغي فرصة عقد مثل هذا المؤتمر، مهما وضعوا على تلك الاجتماعات من لافتات. ولقد بدا المشهد وكأننا إزاء غنيمة شخصية يتم التنسيق للانفراد بها وليس إزاء مؤتمر عربي جدي يضع الأسس الفكرية والسياسية لكفاح مرير من أجل قضية نبيلة هي قضية مكافحة العنصرية وتقديم العون للشعوب والجماعات التي تعاني ويلات العنصرية وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني.

٢- رغم وضوح تهافت الأسس التي تمت بناء عليها تلك الاجتماعات فقد وجد الداعون إليها في أنفسهم مقدرة على التبجح والاجتراء بإعلان أن "الوثيقة" الصادرة عن بعض المشاركين في تلك الاجتماعات والتي أطلقوا عليها "إعلان القاهرة" هي الوثيقة الفكرية

* بيان صادر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والتنمية البشرية في أغسطس ٢٠٠١.

والمرجعية الوحيدة لأنشطة المنظمات العربية الأعضاء في التجمع العربي في جنيف وفي المؤتمر"!!

أي أن الدعوة تحاول أن تلزم الجميع بمرجعية قام بطبخها بسرعة بعض طباخي الاجتماعات، وبالتالي فإن من يخرج عنها تنهال على رأسه اتهامات جاهزة بخرق الصف، ومن ثم تمرير أفكار مجموعة محدودة للغاية باسم الجميع، إلى هذا الحد يجري التلاعب غير المسئول بالمفاهيم والقضايا الكبرى.

فإذا عرفنا مثلاً أن الوثيقة التي يحاولون فرضها كمرجعية للجميع لا تتضمن المطالبة بمساواة الصهيونية بالعنصرية في المؤتمر، وهو الهدف الذي تسعى إليه أمريكا وتحشد له الأنصار والقوى قبل بدء المؤتمر، قد وضعت وبشكل مسبق سقفاً محدداً للموقف من القضايا وذلك كحد أقصى للمطالب العربية في المؤتمر لأدركنا أي تحديد وتضييق يحاول الداعون أن يحددوا به ويضيقوا العمل العربي في المؤتمر الدولي الذي يشكل فرصة تاريخية كبرى.

وكم كان أولى بهم أن يجهدوا العقول في وسائل إدانة وتحجيم قوى العنصرية وأعمالها المعادية للإنسانية بدلاً من إجهاد العقل في تقييد العمل العربي في المؤتمر!!

٣- بل وجد أصحاب تلك الدعوة من الجرأة ما يجعلهم يضعون نصاً يلزم مجموعة المنظمات الفلسطينية المشاركة في تجمعهم هذا بألا تشارك في أي تجمع آخر غيرهم!!

حيث يقول البند رقم ٤ بالحرف الواحد "تكون مجموعة المنظمات الفلسطينية المشاركة جزءاً من الكوكاس العربي ولا تشكل تجمعاً آخر..!!

أي أنهم يريدون بكل بساطة إلزام المنظمات الفلسطينية بالذات (وهي المنظمات الوحيدة المذكورة بالاسم) ألا تطالب في المؤتمر بالمطالب التي تراها محققة لمصالح الشعب الفلسطيني وذلك التزاماً بالمرجعية الفكرية المزعومة!!

٤- إن تنصيب ما يسمى "بالسكرتارية الدائمة" كقوة عليا مسيطرة تقوم وحدها بتنظيم وتنسيق أنشطة المنظمات العربية على ضوء الجدول الذي ستعلنه الجهة المنظمة في جنوب أفريقيا وتحديد ما يُدرج من موضوعات هو محاولة لفرض سيطرة على نشاط ومشاركات المنظمات المصرية والعربية التي تم استبعادها من تلك السكرتارية ولم تدع إليها أصلاً.

وفي هذا الصدد يمكن أن نتذكر أن مركز القاهرة ذاته الذي يرغب في إرغام المنظمات على السير وفق أهوائه تمت دعوته من قبل للمشاركة في أنشطة المنظمات المصرية والعربية والإقليمية في القاهرة ولكنه رفض المشاركة بغير سبب مفهوم. والوقائع والأحداث التالية قد أظهرت أنه كان يرتب لانفراده بالعمل وانفراده بتحديد موضوعات الحوار المسموح بها للمنظمات العربية المشركة مما يعكس تخطيطه المسبق لإحداث انشقاق عربي في المؤتمر الدولي الذي سيعقد في جنوب أفريقيا.

بل إنه وصل إلى حد إعطاء نفسه الحق في أن يطلب من الجهة المنظمة للمؤتمر في جنوب أفريقيا إلغاء أنشطة منظمات عربية بحجة منع التكرار وهو ما لم يحدث في تاريخ أي ملتقى دولي من قبيل (بند رقم ٥) ونحن لا نعرف كيف يعطي أصحاب هذه الدعوة لأنفسهم الحق في صياغة استمارات خاصة يتحدد بناء عليها من هم العرب الذين لهم حق المشاركة في المؤتمر والحصول على تسهيلات التنسيق والتعاون داخل المؤتمر، بل ويعترف بيان تشكيل تلك السكرتارية الصادر عن مركز القاهرة أنه يقوم بالفعل بهذه التحديدات للمنظمات في كل "بلد عربي أو المهجر" (بند ١٠-١١ من بيان مركز القاهرة) وهو أمر بالغ الشذوذ والغرابة والعدوان على حقوق الآخرين في المشاركة الفعالة.

٥- إن آلية تمثيل الآخرين لا يمكن فرضها دون الرجوع لهؤلاء الآخرين أنفسهم ومع ذلك فقد تم استبعادهم دون أخذ رأي المنظمات العربية والمصرية التي يدعي المؤتمر المزعوم أنه يمثلها وذلك ما يعكس رؤيته للآخر وهو المنوط به مكافحة العنصرية وكافة أشكال التمييز والتسلط متبعاً آلية غير ديمقراطية مناقضة لروح حركة حقوق الإنسان.

٦- إن الروح الاستبدادية التي تحكم سلوك ما يسمى بالمؤتمر الإقليمي العربي التحضيري- ليست جديدة- على مسيري مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وهي تعكس عقلية ضيقة انفرادية منافية لروح الزمن ومضادة في المنهج والأهداف لمنطق حقوق الإنسان.

٧- انطلاقاً مما سبق وحرصاً على إقامة تجمع عربي مُعبِر عن الرؤية والمطالب والأهداف العربية المرغوب تحقيقها في المؤتمر العالمي ضد العنصرية فإننا نرفض تلك الدعوة لطبخ "تجمع" يقوم "بالتفريق" وندعو جميع المنظمات العربية والمصرية إلى إقامة التجمع العربي والسكرتارية على أسس ديمقراطية واضحة أي بمشاركة الجميع.

إن منظمات حقوق الإنسان تكتسب هويتها ومصداقيتها من نشر مبادئ حقوق الإنسان بين الناس فإذا انتهكت هي نفسها تلك المبادئ فقدت هويتها ومصداقيتها.

أمير سالم

المنظمة العربية لحقوق الإنسان*

الأمين العام

السيد الأستاذ/ بهي الدين حسن

مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

تحية طيبة... وبعد؛

إيماء إلى كتابكم بتاريخ ٢٠٠١/٨/٦ بشأن ما نشر في صحيفتي العربي (٧/٢٩، ٢٠٠١/٨/٥)، والحياة الدولية (٢٠٠١/٨/٣) بخصوص العمل التنسيقي المشترك حيال المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية، أرجو الإحاطة بما يلي:

أولاً: تحرص المنظمة على التنسيق مع كافة المنظمات العربية، بما فيها المصرية، من أجل بناء موقف مؤثر يعزز القضايا العربية العادلة في المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية، وفي مقدمتها مكافحة العنصرية والتمييز العنصري الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، وكذا التفاعل الإيجابي مع المطالب العادلة للمجموعات الإقليمية المختلفة. وفي هذا الإطار نسقت المنظمة جهودها مع كافة هذه الأطراف في إطار الجهود التحضيرية الدولية في جنيف، والإقليمية في آسيا وأفريقيا، وكذا على المستوى الوطني من خلال لجنة التنسيق الوطنية والتي شارك فيها أيضاً مركز القاهرة، كما رحبت المنظمة وشاركت في الجهد الذي نظمه مركز القاهرة في هذا الشأن.

ثانياً: لم تشارك المنظمة، لا تلميحاً ولا تصريحاً، في الانتقادات التي وردت في صحيفتي العربي والحياة التي أشرتم إليهما، انطلاقاً من موقف ثابت يحكم علاقاتها مع المنظمات غير الحكومية، وعندما عنَّ لها إبداء ملاحظات حول استبعاد بعض المنظمات من المشاركة في مؤتمر القاهرة، فقد لجأت للاتصال المباشر بكم، وحتى عندما لم تجد استجابة منكم لدعوة هذه المنظمات، لم تتراجع عن المشاركة في الاجتماعات حرصاً على إنجاح الجهود التنسيقية من ناحية وتعزيز جسور الاتصال بين مختلف المنظمات العربية من ناحية أخرى.

ثالثاً: لا تخل المنظمة بما ترتبط به من التزامات، وقد وافقت خلال الاجتماع التنسيقي الذي سبق انعقاد مؤتمر القاهرة على تشكيل لجنة تنسيق عربية بين المنظمات غير الحكومية خلال الاجتماع الثالث والأخير للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي في جنيف من كل من الأخوة الزملاء "أمير مخول"، و"يسري مصطفى"، و"سعيد بكري"، ونزار عبد القادر" و"شوقي العيسى" أو من يمثل "القانون" في جنيف. وكلهم موضع اعتزاز المنظمة، ومنتخبون من جانب

* رسالة موجهة من الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان للسيد بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠٠١.

المنظمات غير الحكومية على المستوى الإقليمي والدولي. أما موضع اعتراضنا، الذي نقلناه لكم مباشرة، وليس عبر الصحافة، فهو الإشارة الواردة في البيان اللاحق للمركز على أن تكون المنظمات الفلسطينية المشاركة جزءاً من "الكوكاس العربي" "وألا تشكل تجمعاً آخر". وهو إجراء ليس من حق أي إطار تنسيقي تبنيه.

رابعاً: أما بخصوص ما ورد ببيانكم المشار إليه بشأن تشكيل سكرتارية دائمة لتجمع المنظمات العربية غير الحكومية المشاركة في المؤتمر العالمي، فلم يتم الاتفاق معنا بهذا الخصوص. وقد رجعت إلى الأستاذين "محسن عوض" مساعد الأمين العام للمنظمة الذي شارك في الاجتماع التنسيقي الأول، و"نزار عبد القادر" مندوب المنظمة في جنيف والذي واصل المشاركة في كافة الاجتماعات، وقد أكدا لي أنه لم يتفق على هذا. وسبب تحفظنا ليس على الفكرة نفسها، التي نقدر أهميتها، ولكن نرى أنه لا يمكن إقرارها دون توافق المنظمات المشاركة في المؤتمر العالمي، حتى لا نساهم في تكريس الخلافات الموجودة بينهما.

خامساً: ويتبقى موقف المنظمة من الوثيقة الصادرة عن مؤتمر القاهرة. وكما تعلمون فقد تبنت المنظمة في وثيقة عمان دمغ الصهيونية بالعنصرية، بالدعوة لإحياء قرار الأمم المتحدة في هذا الخصوص، وستة مطالب أخرى تطالب بإنهاء الاحتلال والحق في تقرير المصير وعودة اللاجئين وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وغير ذلك من المطالب التي يلتف حولها الشعب الفلسطيني، واعتمدت المنظمات المشاركة في "لجنة التنسيق الوطنية" بالقاهرة هذه الوثيقة كإطار مرجعي لمطالبها، ولا تجد المنظمة أية غضاضة في أن يدعم أي تجمع عربي أو دولي بعض هذه المطالب، حتى وإن لم يتبناها جميعاً، بل ونتفهم تفسيركم من أن مستوى التوافق قد يختلف من منبر إلى آخر، لكن تظهر المشكلة عندما يتم الإعلان عن وثيقة القاهرة كمرجعية لمطالب المنظمات دون إشارة للوثائق الأخرى التي شاركت عشرات من المنظمات العربية في التوافق حولها، ويصبح التساؤل الذي طرحته بعض الصحف مشروعاً، عما إذا كانت المنظمات العربية التي توافقت حول وثيقة عمان تراجعت عن مطالبها. وقد أكدت المنظمة رداً على استفسارات لصحيفة العربي (وهذا هو التعقيب الإعلامي الوحيد الذي عبرت عنه) بتأكيد تبنيها لمبدأ دمغ الصهيونية بالعنصرية الذي أكدته وثيقة عمان. وأن تأييدها للمطالب التي أوردتها وثيقة القاهرة لا يتعارض مع موقفها هذا، لأنه يدعم مطالبنا الأخرى تجاه القضية الفلسطينية.

وأخيراً، فقد كنت أرغب في تلافي هذا السجال، مكتفياً بالحوار المستمر معكم ومع الزملاء من المنظمات الأخرى، رغبة في توفير مناخ أفضل للحوار مع جميع الأطراف بما يكفل لنا الوصول إلى "دربان" بحد أقصى من التنسيق، وحد أدنى من الخلافات، خاصة أننا

ندرك حجم الضغوط التي تتعرض لها القضية الفلسطينية في المؤتمر، ورغبتنا في أن يكـــون أداؤنا جميعاً على مستوى المسئولية التي نتحملها جميعاً.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الأمين العام

محمد فائق

اتحاد المحامين العرب*

الأمين العام

الأخ الأستاذ/ بهي الدين حسن

مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

تحية الحق والعروبة وبعد..

فأود بداية أن أؤكد على الرغبة الصادقة لدى الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب في كفالة نجاح الجهود العربية- الشعبية منها والرسمية- التي ستشارك في أعمال المؤتمر العالمي ضد العنصرية الذي سينعقد في دربان بجنوب أفريقيا، ولقد ترجم المكتب الدائم للاتحاد هذه الرغبة بقراراته الصادرة عن دورتي اجتماعه العاديين (الدار البيضاء/ المغرب نوفمبر ٢٠٠٠- وبيروت/ لبنان مارس ٢٠٠١) والتي دعا فيها نقابات المحامين العربية والمنظمات العربية الإقليمية والقطرية إلى السعي من أجل توفير أكبر حشد من المشاركين في أعمال المؤتمر، ومن هنا وباسم كل نقابات المحامين العربية وبحكم توجهات اتحاد المحامين العرب الأصلية كانت مشاركتنا في أعمال التحضير للمؤتمر العالمي الدولية والإقليمية والتي عبر فيها عن ثوابت رؤيته في هذا المجال وأولويات القضايا المطروحة على أجندة كل تلك الملتقيات من وجهة النظر التي تتفق مع ما استقرت عليه إرادة المحامين العرب وعبرت عنه قرارات مؤتمراتهم ومكاتبهم الدائمة.

وفي هذا السياق كانت موافقتنا على المشاركة في اللقاءات التي دعت إليها المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية العربية، ليس في مصر وحدها بل وفي سائر الأقطار العربية، وحرص من يمثلون الاتحاد في هذه الملتقيات على طرح وجهة نظر الاتحاد حتى ولو لم تتفق مع رؤية الجهة الداعية، وذلك في إطار أن الاختلاف والاتفاق يحكمه معيار واحد هو مدى القرب أو البعد بالنسبة لقضايا ومشكلات الأمة العربية وما تواجهه من تحديات ومخاطر يتصدرها بالتأكيد الموقف من العنصرية الصهيونية، وما ينتج عن ممارساتها من آثار سلبية وضارة بمجمل حركة النضال العربي من أجل التحرر والتقدم والنمو.

وفي هذا السياق أيضاً كانت تلبيتنا لكريم الدعوة التي وجهتموها إلينا للمشاركة في أعمال المؤتمر العربي الإقليمي لمكافحة العنصرية الذي انعقد بالقاهرة ١٩-٢٢ يوليو ٢٠٠١. وبصرف النظر عن بعض الشكليات فقد حضر وفد الاتحاد المكون من الأستاذة/ تهاني الجبالي عضو المكتب الدائم والسيدة/ هالة الأسمر مدير إدارة العلاقات الدولية والتوثيق والمعلومات بالأمانة العامة طوال أيام المؤتمر. ولم توجه إلى أي منهن أية دعوة لحضور

* رسالة موجهة من الأمين العام لاتحاد المحامين العرب إلى السيد بهي الدين حسن.

اجتماع على هامش اجتماعات المؤتمر الذي تم عقده على مدى ثلاث جلسات أيـــام ١٩، ٢٠، ٢١ وصدرت عنه مجموعة من القرارات والتوصيات نتحفظ عليها بأكملها من الألف إلى الياء وتستنكر على الخصوص ما ورد بها من الإشارة إلى عدم تمكن الأستاذة/ تهاني الجبالي مـــن حضور هذه اللقاءات. ونؤكد أن عدم تمكنها لم يكن لخطأ منها قدر ما هو لعدم إخطارها مـــن البداية أو حتى إفادتها بالموعد المقرر مسبقاً لتنيب عنها من ترى حضوره ليمثـــل مؤســـسة بحجم اتحاد المحامين العرب وقدراته وشبكة علاقاته الدولية والإقليمية وحتى القطرية.

وبصرف النظر عن هذا الموضوع باعتباره أحد أشكال الممارســـة التـــي لا نعفـــي المسئول عنها من الغرض. فإننا نؤكد لكم أنه بما أننا لم نشارك في هذا العمل المتـــصل بمـــا سمى بسكرتارية دائمة لتجمع المنظمات العربية غير الحكومية المشاركة في المـــؤتمر فإننـــا نعفي أنفسنا من الالتزام بأي قرار صدر عنه، كما إننا غير ملزمين بالتنسيق مع الشكل الـــذي أنتجه هذا العمل وسوف نقوم بالتنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية المثيلة لنا والمـــساوية للاتحاد في وضعه الإقليمي والدولي.

كما أود قبل ختام رسالتي هذه إليكم أن أعبر لكم عن بالغ اعتذارنا أيضاً عن اعتبـــار ما صدر عن المؤتمر تحت عنوان "إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية" مرجعاً لنا إذ أنـــه لا يتفق في معظم فقراته مع المواقف السياسية المبدئية الثابتة للاتحاد والتي أوصى بها وقررهـــا المؤتمر العام وهيئات المكاتب الدائمة المتعاقبة. ولا يقتصر الأمر على ذلك فقـــط بـــل إننـــا نختلف مع الإعلان أيضاً سواء في أولويات ترتيب القضايا أو الصياغات أو الطرح السياسي، وخاصة ما يتعلق بالقضايا العربية "فلسطين- السودان- العراق- سوريا- الأقليات والعرقيات الثقافية واللغوية" والتي أبدت الأستاذة/ تهاني الجبالي ممثل الاتحاد ملاحظات محـــددة عليهـــا ضمن مناقشات مشروع الإعلان ولم يكن لها صدى في الصياغة النهائية لـــه، بـــرغم قبـــول الحاضرين لهذه الملاحظات. وسوف نوافيكم لاحقاً ببيان عن الملاحظات والاختلافات مفصلة في كل المواضيع.

أشكر لكم في كل الأحوال والظروف جهدكم راجياً لكم التوفيق مؤكـــداً دومـــاً علـــى الرغبة الصادقة منا بكل النجاح للمجموعة العربية في تمريـــر مـــستهدفاتها وغاياتهـــا مـــن المشاركة في المؤتمر.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،،،

صابر عمار

الأمين العام المساعد

اتحاد المحامين العرب*

الأمين العام

معالي السيد/ عمرو موسى

الأمين العام لجامعة الدول العربية

تحية الحق والعروبة   وبعد،،

نشرف بإحاطة سيادتكم علماً بأن "لجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية المتواجدة بالقاهرة والمنظمات المصرية غير الحكومية(المجموعة المصرية- العربية) المشاركة في أعمال المؤتمر الدولي الثالث لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وأشكال التعصب المرتبطة بذلك قد تأسست منذ عام مضى واتخذت من المنظمة العربية لحقوق الإنسان (برئاسة السيد محمد فائق) مظلة للعمل وبؤرة لأعمال التنسيق بين أطرافها (ونرفق لسيادتكم أسماء المنظمات المشاركة في عمل اللجنة). ولقد شارك ممثلو اللجنة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لمناهضة العنصرية منذ بدأت هذه الأعمال في بوتسوانا وطهران وعمان وجنيف في الدورات التحضيرية للمؤتمر. هذا فضلاً عن الأعمال التحضيرية الكبيرة التي تنظمها اللجنة هنا في القاهرة والتي تتضمن معرضاً للكاريكاتور ولقاءات عمل ننظمها منذ الآن أثناء انعقاد المؤتمر وأبحاث ودراسات خاصة بالموضوعات المطروحة على جدول أعمال المؤتمر فضلاً عن التعديلات التي أدخلتها اللجنة على الإعلان النهائي لمنبر المنظمات غير الحكومية وبعثت بها إلى كل من رئاسة المؤتمر بلجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة واللجنة الأفريقية المنظمة. ولقد قامت اللجنة بأعمال تنسيق بين المجموعات الآسيوية والأفريقية والأمريكية اللاتينية المشاركة في المؤتمر ومجموعة عدم الانحياز والحكومة المصرية ووفد جامعة الدول العربية في جنيف. ويشارك في هذه الأعمال مجموعة بارزة من المنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية المتواجدة في مصر وكذلك مجموعة من أبرز المنظمات غير الحكومية المصرية وذلك بالتنسيق مع قسم المنظمات غير الحكومية بالخارجية المصرية. وتشارك في ذلك مجموعة بارزة من المثقفين المصريين والعاملين والمهمومين بقضايا المجتمع المدني العربي.

ونحن نعتز بهذه اللجنة باعتبارها أول عمل تنسيقي عريض يضم عشرات من مؤسسات المجتمع المدني، والتجربة الأولى من نوعها لإقامة علاقة تنسيق وتعاون بين المنظمات غير الحكومية وأطراف رسمية مما يعزز وضع مؤسسات العمل المدني من ناحية

* رسالة موجهة إلى السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ ٢٠٠١/٨/٥.

ويرسي المفاهيم والأسس الصحيحة لعمل المجتمع المدني خصوصاً وللديمقراطية إجمالاً في منطقتنا العربية. ونفخر بأعمال هذه اللجنة حتى الآن وروح التعاون والتنسيق السائدة بين أطرافها، والجهد الكبير الذي تبذله للتنسيق بين أطرافها والأبحاث والأوراق الهامة التي أعدتها لتقديم خلاصة خبرة المجتمع المدني حول القضايا التي يثيرها المؤتمر. ولقد دعت اللجنة منذ بداية تشكيلها كافة المنظمات غير الحكومية المصرية والعربية دون استثناء للمشاركة في أعمال التنسيق.

وبعد،،

تتشرف اللجنة بالتعبير عن تطلعها إلى مد جسور التعاون الخاص بمؤتمر مناهضة العنصرية والتمييز العنصري مع وفد جامعة الدول العربية، وتنظيم لقاء بين وفد الجامعة ورؤساء المنظمات المشاركة في اللجنة أو من يمثلهم قبيل السفر للمشاركة في أعمال مؤتمر دربان.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،،،

مع ودي وتقديري

فاروق أبو عيسى

الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

عن لجنة التنسيق

قائمة بأسماء المنظمات المشاركة في لجنة التنسيق:

م	المنظمة	برئاسة	مجال العمل والاهتمام	ملاحظات أخرى
١	اتحاد المحامين العرب	برئاسة الأستاذ/ فاروق أبو عيسى	ضمان استقلال القضاة والمحاماة وقضايا حقوق الإنسان	وضع استشاري باليونسكو وبالمجلس الاقتصادي الاجتماعي بالأمم المتحدة
٢	منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية	برئاسة الدكتور/ مراد غالب	هموم شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبشكل خاص في مجال التنمية والتطور الاجتماعي والمرأة وحقوق الإنسان	وضع استشاري بالمجلس الاقتصادي الاجتماعي- اليونيدو – الأونيكتاد بالأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز
٣	المنظمة العربية لحقوق الإنسان	برئاسة الأستاذ/ محمد فائق	حقوق الإنسان	وضع استشاري بالمجلس الاقتصادي الاجتماعي بالأمم المتحدة
٤	الجمعية المصرية للأمم المتحدة	برئاسة الدكتور/ عبد الأحد جمال الدين	شئون الأمم المتحدة بمصر	
٥	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والتنمية	برئاسة الأستاذ/ أمير سالم	حقوق الإنسان والتنمية	
٦	ملتقى الهيئات للمرأة	برئاسة السيدة/ فريدة النقاش	مناهضة التمييز ضد المرأة وسد الفجوة الاجتماعية	
٧	الجمعية المصرية لتنمية المجتمعات المحلية	برئاسة السيدة/ منى القرشي	تنمية المرأة	عضو رئاسة تحالف المرأة العالمي IWA والمنسق الإقليمي العربي
٨	البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان	برئاسة السيد/ حجاج نايل	حقوق الإنسان	وضع مراقب في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
٩	المركز العربي لاستقلال القضاة والمحاماة	برئاسة السيد/ ناصر أمين	مجال استقلال القضاة والمحاماة	وضع استشاري بالمجلس الاقتصادي الاجتماعي بالأمم المتحدة
١٠	مركز الأرض لحقوق الإنسان	برئاسة السيد/ كرم صابر	حقوق الإنسان	
١١	المنظمة الإسلامية الأمريكية الدولية/ فرع مصر	برئاسة السيد/ عبد الغفار حنيش	الإغاثة الإنسانية للشعوب المنكوبة من جراء التمييز العنصري أو الحروب والكوارث	
١٢	رابطة المرأة العربية	برئاسة الدكتورة/ هدى بدران	المرأة	وضع استشاري بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة

الأستاذ بهي الدين حسن المحترم

مركز دراسات القاهرة لحقوق الإنسان

تحية طيبة

إلحاقاً برسالتنا- الاستفسارية- المرسلة إليكم البارحة تاريخ ٢٠٠١/٧/١٩. وبسبب عدم ردكم حسب الأصول المتعارف عليها والاستعاضة عنه بإعادة رسالتنا عبر الفاكس بعد وضع إشارات التعجب على بعض فقراتها مما ضاعف من قلقنا السابق حول استبعاد منظمتنا من المؤتمر الإقليمي- التحضيري المنعقد الآن في القاهرة تمهيداً للمؤتمر العالمي ضد العنصرية، لأسباب غامضة وغير مبررة وتتناقض مع مبادئ حقوق الإنسان وحق الشعوب مما سيسيء إلى سمعة منظمتكم أمام الأوساط الإقليمية والعالمية.

من حقنا أن نوضح لكم أننا سنضطر إلى طرح هذه المسألة- في حال مضيكم في التجاهل- على جميع منظمات حقوق الإنسان في البلدان العربية وكذلك في أوربا وبشكل خاص على المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف لأن استبعاد الصوت الكردي والموقف الكردي الإنساني من مثل هذه المناسبات يتوافق مع دعوات التيارات الشوفنينية في الأنظمة الاستبدادية. خاصة وأن منظمتنا شاركت كما ذكرنا في لقاء عمان التحضيري ومدعوة إلى المؤتمر العالمي أيضاً.

مع تحياتنا

٢٠٠١/٧/٢٠

- المشرف العام لرابطة كاوا للثقافة الكردية
- منسق جمعيات الصداقة العربية- الكردية

صلاح بدر الدين

نداء

مسيرة عالمية

للتضامن مع الشعب الفلسطيني

ضد عنصرية دولة إسرائيل

وآلة الحرب الهمجية

في بداية القرن الواحد والعشرين تتم الآن أضخم مذبحة للشعب الفلسطيني الأعــزل. مارست فيها إسرائيل كل أنواع الجرائم ضد الإنسانية وحقوق الإنسان، وخالفت كل المواثيق والمعاهدات والأعراف الدولية من حق تقرير المصير إلى الحق في الحياة، وتجــاوزت كــل أشكال الاستعمار والاحتلال والفصل العنصري (الأبارتايد) يكفي أن نعرف أن إسرائيل قتلت في ستة أشهر أكثر من ٣٥٠٠ فلسطيني معظمهم من الأطفال والشباب. إنها جــرائم تــذكرنا بجرائم النازية ويوغسلافيا السابقة ورواندا.

انضموا إلينا في المسيرة السلمية العالمية التي ندعو إليها شعوب العــالم والمنظمــات الإنسانية والحقوقية والفنانون والكتاب والإعلاميون والعلماء والمهنيون وذلك في يوم الخميس ٣٠ أغسطس في دربان جنوب أفريقيا من أمام قاعة مؤتمر المنظمات غير الحكومية في تمام الساعة الواحدة ظهراً تشارك فيها تحالفات المنظمات العربية والآسيوية والأفريقية والأوربية.

اللجنة التحضيرية المصرية للمنظمات غير الحكومية الوطنية العالميــة والإقليميــة بالقاهرة لمؤتمر العنصرية (المنظمة العربية لحقوق الإنسان- اتحــاد المحــامين العــرب- منظمة التضامن الأفروآسيوي) للاتصال والتنــسيق: أميــر ســالم-Irrc@brainy1.ie) eg.com)

مقارنة بخصوص الفقرات المتعلقة بفلسطين
بالبيان الختامي للمنظمات غير الحكومية والحكومات
في مؤتمر دربان
بجنوب أفريقيا لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري
وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

*****

المؤتمر غير الحكومي:

١٦٠. من منطلق فزعنا من استمرار الاحتلال العسكري الاستعماري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية بما فيها القدس، وقطاع غزة)، تعلن وتدعو إلى وقف فوري لارتكاب إسرائيل المنظم للجرائم العنصرية بما في ذلك جرائم الحرب. وعمليات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي (كما هي معروفة في قانون المحكمة الجنائية الدولية)، بما في ذلك الاقتلاع من الأرض من خلال الهجمة العسكرية، وفرض أية أو كافة القيود والإجراءات على السكان لكي تجعل حياتهم بالغة الصعوبة بحيث لا يبقى أمامهم خيار سوى ترك المنطقة، وإرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطيني، مدركين بأن كافة هذه الأساليب تهدف إلى ضمان استمرارية وجود دولة يهودية خالصة ذات أغلبية يهودية، وتوسيع حدودها لتضم أراض إضافية، وطرد السكان الفلسطينيين المحليين.

المؤتمر الحكومي:

١- إننا ندرك حقيقة أن تاريخ الإنسانية حافل بفظائع كبرى نجمت عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ونعتقد أنه من الممكن استخلاص العبر عن طريق التذكير بالتاريخ بغية تجنب حدوث المآسي في المستقبل.

المؤتمر غير الحكومي:

١٦١. إننا نعلن أن السيطرة والإخضاع الأجنبيين مع رفض التكامل الإقليمي يصل إلى حد الاستعمار، والذي يرفض حقوق الفلسطينيين الأساسية في تقرير المصير والاستقلال والحرية. وندين هذه العملية من الاستعمار الاستيطاني، التي تتم من خلال العقوبات الجماعية المستمرة، ومصادرة وتدمير الأراضي والمنازل والممتلكات والأراضي الزراعية والمحاصيل الفلسطينية، وإقامة مستوطنات إسرائيلية غير قانونية، والنقل الجماعي للسكان اليهود

الإسرائيليين إلى الأراضي الفلسطينية المصادرة بصورة غير قانونية، وتطوير بنيـــة تحتيـــة إسرائيلية دائمة وغير قانونية، بما في ذلك الطرق الالتفافية. "م.غ.ح"*

٢- ونذكر بأن المحرقة يجب ألا تنسى أبداً. "حكومات"

١٦٢. إننا نعلن عن إسرائيل كدولة عنصرية يتميز فيها نظامها كجريمـــة ضـــد الإنـــسانية بالفصل والعزل ، والطرد، والقيود على الوصول إلى الأراضي، والتجريد من الحقوق القومية ، والزج في بانتوستانات، والأعمال اللاإنسانية. "م.غ.ح"

٣- ونعترف مع بالغ القلق بوجود تعصب ديني ضد طوائف دينية معينة، وكـــذلك بظهـــور أفعال عدائية وأعمال عنف ضد هذه الطوائف بسبب معتقداتها الدينية وأصلها العرقـــي أو الإثني في أنحاء شتى من العالم، مما يفضي بصفة خاصة لتقييـــد حقهـــا فـــي ممارســـة معتقداتها بحرية. "حكومات"

١٦٣. إننا نشعر بالفزع من الأعمال اللاإنسانية المرتكبة في ظل الحفاظ على استمرارية هذا الشكل الجديد من أشكال نظام التمييز العنصري من خلال حالة الحـــرب الإســـرائيلية ضـــد المدنيين بما في ذلك الهجمات العسكرية. والتعذيب، والاعتقالات العشوائية، وفـــرض قيـــود صارمة على الحركة (منع التجول، وحصار المدن والقرى). والعقاب الجماعي المنظم، بمـــا في ذلك الخنق وعملية الإفقار المقصودة. وإنكار الحق في الطعام والماء، والحق في مـــستوى معيشة ملائم، والحق في التعليم، والحق في العمل. "م.غ.ح"

٤- كما إننا نعترف مع بالغ القلق بتزايد معاداة السامية وكره الإسلام في أنحاء شتى من العالم وكذلك بظهور حركات عنصرية وحركات عنف تقوم على أســـاس أفكـــار العنـــصرية والتمييز ضد اليهود والمسلمين والعرب. "حكومات"

١٦٤. إننا ندرك أن الضحايا الذين يستهدفهم نظام التفرقة العنصرية وأساليب التطهير العرقي التي تنتهجها إسرائيل هم بشكل خاص من الأطفال والنساء واللاجئين، وندين قتل وإصابة عدد من الأطفال والنساء نتيجة إطلاق النار وعمليات القـــصف. ونقـــر بحـــق عـــودة اللاجئـــين والأشخاص النازحين في الداخل إلى بيوتهم الأصلية، واستعادة أملاكهـــم، وتعويـــضهم عـــن الأضرار والخســـائر والجرائم الأخرى التي ارتكبت بحقهم، بحسب ما يكفله القـــانون الدولي. "م.غ.ح"

٥- ونحن ندرك أن تاريخ الإنسانية حافل بمظالم رهيبة نجمت عن عدم احترام المساواة بين البشر، ونلاحظ بهلع تزايد مثل هذه الممارسات في أنحاء شتى من العالم، ونحث النـــاس،

* م.غ.ح تعني الصيغة التي خرجت بها وثيقة منتدى المؤتمر غير الحكومي.

وبخاصة أولئك الذين يوجدون في حالات نزاع، على الكف عن ممارسة التحريض العنصري واستخدام اللغة المهينة وعن تبني المواقف السلبية المقلوبة. "حكومات"

١٦٥. إننا نفزع إزاء التمييز ضد الفلسطينيين في داخل إسرائيل والذي يشمل: فرض قوانين تمييزية، بما في ذلك القوانين التمييزية الخاصة بالعودة والمواطنة، والتي تؤكد على عرقية الدولة الإسرائيلية كدولة يهودية، تمنح الهبات أو الامتيازات للمواطنين اليهود الإسرائيليين؛ وتفرض قيوداً على الحقوق المدنية والسياسية للفلسطينيين بسبب انتمائهم القومي أو لأنهم لا ينتمون إلى المجموعة العرقية ذات الأغلبية؛ وتنكر حق الفلسطينيين في التمتع بشكل متساو بموارد الدولة والمساواة المدنية، بما في ذلك سياسات تحقيق المساواة، والتي تقر بالتمييز التاريخي ضد الفلسطينيين في داخل إسرائيل. "م.غ.ح"

٦- وإننا نعرب عن القلق إزاء المحنة التي يعانيها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الأجنبي ونعترف بالحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، ونعترف بحق جميع دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، بأن تنعم بالأمن، وندعو جميع الدول إلى دعم عملية السلام واختتامها في وقت مبكر. "حكومات"

٧- وندعو إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة تتعايش جميع الشعوب في ظله وتتعم بالمساواة والعدل وبحقوق الإنسان المعترف بها دولياً، كما تنعم فيه بالأمن. "حكومات"

٨- وإننا نعترف بحق اللاجئين في العودة طواعية إلى ديارهم وممتلكاتهم بكرامة وأمان، ونحث جميع الدول على تيسير هذه العودة. "حكومات"

مقارنة بخصوص الفقرات المتعلقة بفلسطين
في برنامج عمل المنظمات غير الحكومية والحكومات
في مؤتمر دربان بجنوب أفريقيا

*****

٤١٨. إننا ندعو إلى فرض القانون الدولي الإنساني، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال تبني كافة الإجراءات بفرضه، بما في ذلك كافة الإجراءات التي تم اتخاذها بحق نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا. وندعو الأطراف السامية المتعاقدة إلى تنفيذ ذلك من خلال الوفاء بالتزاماتها بضمان احترام الاتفاقية في كافة الأحوال. كما ندعو إلى نشر قوة حماية دولية مستقلة وفعالة على الفور لحماية المدنيين الفلسطينيين وتفكيك المستعمرات (المستوطنات) الإسرائيلية اليهودية غير القانونية والانسحاب الكامل للاحتلال العسكري الاستعماري. "م.غ.ح"

١- إننا نعتقد أنه ينبغي حل جميع الصراعات والمنازعات بالوسائل السلمية وعن طريق الحوار السياسي، وندعو جميع أطراف هذه الصراعات إلى ممارسة ضبط النفس واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. "حكومات"

٤١٩. إننا ندعو الأمم المتحدة إلى ضمان تطبيق قراراتها المتعددة الخاصة بالأراضي الفلسطينية بما في ذلك انسحاب قوات الاحتلال الاستعماري الإسرائيلية (من قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس)، وحق عودة اللاجئين، وحماية اللاجئين من جانب مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين إلى أن يجئ الوقت الذي يكون بإمكانهم فيه ممارسة حقهم في العودة بموجب قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤. وندعو إلى إعادة تفعيل قرار الأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ الذي يصف ممارسات الصهيونية بأنها ممارسات عنصرية تبث السيطرة العنصرية لجماعة على جماعة أخرى من خلال تنفيذ كافة الإجراءات الكفيلة بنبذ الجماعات المحلية الأخرى، بما في ذلك من خلال التوسع الاستعماري في الأراضي الفلسطينية المحتلة (في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس)، ومن خلال تطبيق قوانين عودة ومواطنة تمييزية، وطمس الهوية القومية والحفاظ على طبيعة يهودية مطلقة لدولة إسرائيل إلى حد استثناء كافة الجماعات الأخرى. وندعو أيضاً إلى إلغاء كافة القوانين التمييزية في دولة إسرائيل، بما فيها قوانين العودة والمواطنة، والتي هي جزء من العنصرية والنظام العنصري الممأسسين في إسرائيل. "م.غ.ح"

٢- وندعو الدول إلى الاعتراف، في سياق مناهضة جميع أشكال العنصرية، بضرورة التصدي لمعاداة السامية والعرب والإسلام في شتى أنحاء العالم، ونحث جميع الدول على

اتخاذ تدابير فعالة لمنع ظهور حركات تقوم على أساس أفكار العنصرية والتمييز ضد هذه الجماعات. "حكومات"

٤٢٠. إننا ندعو إلى إنشاء محكمة لجرائم الحرب للتحقيق في جرائم الحرب وعمليات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وجريمة التمييز العنصري، التي تصل إلى حد جرائم ضد الإنسانية ارتكبت أو مازالت ترتكب في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، وتقديم المسئولين عنها إلى العدالة. "م.غ.ح"

٣- وفيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، فإننا ندعو إلى إنهاء العنف والاستئناف السريع للمفاوضات، واحترام قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي، واحترام مبدأ تقرير المصير، ووضع حد لكافة أشكال المعاناة، مما يسمح لإسرائيل والفلسطينيين باستئناف عملية السلام وبتحقيق التنمية والازدهار في ظل أجواء الأمن والحرية. "حكومات"

٤٢١. إننا ندعو إلى زيادة التوعية حول الأسباب الأساسية التي تجعل من احتلال إسرائيل العسكري وانتهاكاتها المنظمة لحقوق الإنسان نظاماً عنصرياً، وذلك من خلال عمل هيئات الأمم المتحدة ذات العلاقة عن قرب مع شبكات المجتمع المدني الدولية من أجل نشر معلومات على نطاق واسع بما في ذلك رزم تعليمية للمدارس والجامعات. وأفلام ونشرات. "م.غ.ح"

٤٢٢. إننا ندعو إلى تشكيل لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة حول التمييز العنصري والجرائم العنصرية الأخرى ضد الإنسانية التي يرتكبها نظام التمييز العنصري الإسرائيلي من أجل مراقبة وتوثيق التمييز العنصري والجرائم العنصرية، والتوصية بتنفيذ إجراءات لمكافحة التمييز العنصري والجرائم العنصرية الأخرى. "م.غ.ح"

٤٢٣. إننا ندعو إلى إقامة برامج ومؤسسات لمحاربة التشويه والنمطية والدعاية الإعلامية العنصرية، بما في ذلك ما يتضمن تصوير الفلسطينيين كافة بأنهم شياطين، ونزع صفة الإنسانية عنهم، وأنهم لا يستحقون حماية حقوق الإنسان. وندعو إلى تصحيح المعلومات المضللة المحيطة بوضعهم كإناس أصليين، والتاريخ الحافل بالانتهاكات المرتكبة بحقهم والتشويه المستمر لحقائق وطبيعة مفاوضات السلام. "م.غ.ح"

٤٢٤. إننا ندعو إلى إطلاق حركة دولية لمناهضة التمييز العنصري الإسرائيلي مثلما تم ضد التمييز العنصري في جنوب أفريقيا من خلال حملة تضامن عالمية للمجتمع المدني الدولي، وهيئات ووكالات الأمم المتحدة، وتجمعات الأعمال، والتخلي عن مؤامرة الصمت بين الدول، خاصة الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة. "م.غ.ح"

٤٢٥. إننا ندعو المجتمع الدولي إلى فرض سياسة عزل كامل لإسرائيل كدولة عنصرية كما كان الحال مع جنوب أفريقيا، وهو ما يعني فرض عقوبات إجبارية وشاملة، وقطع كافة

العلاقات (الدبلوماسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمساعدات، والتعاون والتدريب العسكري) بين كافة الدول وإسرائيل. وندعو حكومة جنوب أفريقيا إلى أن تكون في ريادة سياسة العزل هذه آخذة في الاعتبار نجاحها التاريخي في مواجهة سياسة "المشاركة البناءة" مع نظامها العنصري في الماضي. "م.غ.ح"

٤٢٦. إدانة كافة الدول التي تؤيد وتساعد وتحرض الدولة العنصرية الإسرائيلية في ارتكابها لجرائم عنصرية ضد الإنسانية، بما في ذلك التطهير العرقي وعمليات الإبادة الجماعية. "م.غ.ح"

مسألة "الصهيونية" والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز*

المستشار حسن أحمد عمر

قد يكون أمراً سيئاً للشعب الأمريكي أن تفقد حكومته عضويتها في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة- بطريق التصويت الديمقراطي- ويبدو أن الأسوأ هو أن تبادر تلك الحكومة للبرهنة على عدم أهليتها للانضمام لتلك اللجنة، وذلك بمحاولتها اغتيال حقوق الإنسان الفلسطيني والأفريقي برفضها إدراج مسألتي الصهيونية- كحركة استعمارية عنصرية إرهابية والعبودية- كحالة تستوجب جبرها بالتعويض المادي- في أجندة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز والكره وغيرها من أشكال التعصب ذات الصلة، الذي تنظمه لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تحت إشراف الأخيرة، والذي سيعقد في دربان بجنوب أفريقيا في الفترة من ٨/٣١ إلى ٢٠٠١/٩/٧.

ولما كانت مسألة "العبودية" قد وجدت من أعضاء الكونجرس السود نصيراً لإدراجها. كما ستجد حتماً من الأقلام الإفريقية والقادة الأفارقة في جنوب أفريقيا والاتحاد الأفريقي منبراً للعمل على إدراجها في أجندة المؤتمر. لذلك أخالني مضطراً لأن- استعرض مع الأقلام العربية في هذا السياق- بشيء من التفصيل لمسالة "الصهيونية" ووجوب إدراجها في أجندة المؤتمر لا كحركة عنصرية فحسب وإنما كحركة استعمارية إرهابية أيضاً.

وأبادر فأذكر بأن الحركة الصهيونية التي بدأها هرتزل للدعوة إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين تعد في ذاتها حركة استعمارية استيطانية حال كونها ترغب في إنشاء دولة سياسية بطريق الاستيطان على أرض دولة أخرى. وتلك الدعوة الصهيونية بزعم كونها حلاً للمسألة اليهودية في أوربا استغلت من القوى الاستعمارية استغلالاً تنافسياً، تبنتها ألمانيا بداية علها تتخلص من اليهود لديها. ولتضمن لها قاعدة في فلسطين بجانب التقسيمة الإنجليزية الفرنسية للغنيمة التركية فيما عرف باتفاقية سايكس- بيكو وتطلعت إليها أمريكا لذات الغرض ولهثت وراءها روسيا لنفس السبب، وفرنسا راودتها نفسها عليها لذات الغاية فقامت إنجلترا بسحب البساط من تحت أقدام كل تلك التطلعات لمنع إقامة أية قاعدة بجانب قاعدتها في قناة السويس وذلك بإصدار وعد "بلفور" المشئوم في عام ١٩١٧.

وبعرض ذلك الوعد على بساط البحث القانوني نجده قد انفضح بطلانه من الناحية الشكلية لأن من لا يملك أعطى وعداً لمن لا يستحق، أما من الناحية الموضوعية فإن الوعد لم يمنح- وعن قصد- اليهود أية حقوق سياسية في فلسطين إذ ليس من المعقول أن تستبدل

* نشر هذا المقال في جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠١/٨/٦.

بريطانيا التطلعات المشار إليها بتطلعات يهودية حتى عبارة "منح اليهود وطنـــاً قوميـــاً فـــي فلسطين" حرصت لغة الوعد على تفسيرها بكونها تقتصر على منحهم حقوق المواطنة المدنية والدينية فيما لا يتعارض وحقوق السكان الأصليين وعند التعارض تكـــون العلويـــة لحقـــوق السكان الأصليين، أي أنه لا يتعدى ذات الوطن القومي لليهود في مدينة نيويـــورك بحـــسبها موطنهم في أمريكا. فقد نص على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتي بعمل من شأنه أن يجحـــف مـــن الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمـــة الآن فـــي فلـــسطين، والدليل على أن الوعد تعمد إغفال منح اليهود أية حقوق سياسية في فلسطين، يكمن في مفهوم المخالفة لعبارة "إنه يجحف بحقوق أو بالوضع السياسي الذي يتمتع به اليهـــود فـــي البلـــدان الأخرى أي التي هاجروا منها أما فلسطين فلا حقوق سياسية أو وضعية سياسية لهم فيها".

تلك الحقيقة القانونية للوعد أقرتها بريطانيا صراحة في الكتب البيضاء الدورية. كمـــا أشارت إليها في تقريرها لجنة كينج- كراين لعام ١٩١٩ التي أرســـلها الـــرئيس الأمريكـــي ويلسون إلى سوريا وفلسطين لاستقصاء رغبات السكان حيـــث ذكـــرت "تعتقـــد اللجنـــة أن الصهيونيين حصلوا على تشجيع معلوم من الحلفاء في تصريح اللورد بلفور الذي كثر اقتباسه والاستشهاد به بيد أنه إذا عمل به حال كونه يقضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، مع الفهم الصريح بأنه يجب ألا يعمل شيء يمس بالحقوق المدنية والدينية التي للجماعات غيـــر اليهودية في فلسطين فلا يبقى ثمة شك في أنه يجب إدخال تعـــديل كبيـــر علـــى البرنـــامج الصهيوني".

وأضافت "إن إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي لا يعني جعل فلسطين بلاداً يهوديـــة كما إنه لا يمكن إقامة حكومة يهودية كما إنه لا يمكن جعل فلسطين بلاداً يهودية لأنه يـــؤدي إلى هضم الحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية في فلسطين، وانتهت اللجنة إلـــى وجوب إلغاء المشروع الصهيوني ووقف هجرة اليهود إلى فلسطين لأنه يتعـــارض ومبـــادئ ويلسون الشهيرة، نظراً لأن تطبيقه يتطلب قهر السكان الأصليين واستلاب أرضهم بالقوة حينا والخداع أحياناً.

لذلك ما إن تنبهت الحكومة البريطانية إلى إن لجنة "كينج/ كراين" تنتهي إلى وجـــوب إعادة تشكيل سوريا الموحدة- بضم لبنان وفلسطين- ووضعها تحت الوصاية الأمريكية! حتى أسرعت إلى صياغة صك الانتداب البريطاني على فلسطين في عام ١٩٢٢، وفيه اســـتنفذت مضمون وعدها المشئوم "بلفور" بأن منحت اليهود المقيمين في فلسطين وقتذاك الحـــق فـــي الحصول على الجنسية الفلسطينية بموجب ما نصت عليه المادة ٧ من صك الانتـــداب، وقـــد رفض اليهود هذا الصك الانتدابي، وسعوا إلى الالتفاف عليه، فنجحوا في عـــام ١٩٤٧ قبـــل

انتهاء الانتداب في تمرير توصية الجمعية العامة رقم ١٨١ بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية ومركز دولي خاص تحت الوصاية لمدينة القدس تحت مظلة اتحاد اقتصادي.

وأحسب أنها توصية تتعارض وقواعد الاستخلاف الدولي المتعلقة باستخلاف الأمم المتحدة لعصبة الأمم من ناحية، كما أنها تنتهك أحكام التصريح المتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمضمن في الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة الصادر في عام ١٩٤٥ من ناحية ثانية، بل إن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (د-١٥) الصادر في ١٩٦٠/١٢/١٤ أو ما أطلق عليه قرار تصفية الاستعمار قد سحب أية شرعية لتلك التوصية في التقسيم، وما بني عليها من إقامة دولة يهودية في فلسطين، ومن ثم ينحصر حق اليهود في فلسطين من دولة بمقتضى توصية التقسيم إلى الحق في الحصول على الجنسية الفلسطينية بموجب المادة ٧ من صك الانتداب، وهو حل يتفق وما تم التوصل إليه في قضية الاستعمار الاستيطاني العنصري في جنوب أفريقيا وهو حل سيصل الجميع إليه يوماً ما مهما طال الزمن، ومن غريب التناقض أن تهرع قوات الاحتلال الإسرائيلية إلى هدم القدس وغيرها من المناطق الفلسطينية المحتلة بزعم عدم حصولهم على تراخيص بناء والدولة الإسرائيلية ذاتها قائمة بترخيص باطل!

ولعله من معاد القول إن الجماعات الصهيونية قد انتهزت صدور تلك التوصية لتعلن في عام ١٩٤٨ قيام دولة فلسطين اليهودية ونعتها "بإسرائيل" ثم سعت لضمها إلى عضوية الأمم المتحدة. بعد أن أفلحت في الحصول على توصية مجلس الأمن رقم ٦٩ لعام ١٩٤٩ التي رفع بها إلى الجمعية العامة لإصدار قرارها بقبولها عضواً في المنظمة الدولية.

إلا أنه يجب تأكيد أن تلك التوصية قد هالت أعضاء الجمعية العامة في ضوء العدوان الإسرائيلي السافر على الفلسطينيين وتهجيرهم من أراضيهم بواسطة ما ارتكبته ضدهم من مذابح وحشية، لذلك عمدت الجمعية العامة إلى تضمين قرارها رقم ٢٧٣ بقبول إسرائيل عضواً في المنظمة الدولية ثلاثة شروط هي: وجوب تنفيذ إسرائيل لتوصية التقسيم ١٨١ لعام ١٩٤٧، وبقرار عودة اللاجئين ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ ووجوب تعهدها باحترام ميثاق الأمم المتحدة ولم يكن ما قد أثار حفيظة الدولة اليهودية فحسب هو عدم تنعمها - من الناحية العملية- بجميع مزايا وحقوق العضوية. واقتصار وضعها على التمتع بالحق في التصويت مع منعها من الحق في الترشيح لمجلس الأمن وغيره من أجهزة الأمم المتحدة حال كونها غير منضمة لأي من المجموعات الجغرافية وحرمانها من المشاركة في جهود الأمم المتحدة كعمليات حفظ السلام حال كونها إحدى القوى الأساسية المعادية للسلام- وغير ذلك من الأمور- وإنما التشكيك الفوري والمتواصل في عدم مشروعية وجودها. وقد بدأ هذا التشكيك يؤتى أكله بصدور قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ في ١٩٧٤/١١/٢٢ القاضي بتأكيد حقوق

الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف وخصوصاً حقه في تقرير مصيره دون تدخل خارجي، وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنية والعودة إلى دياره وممتلكاته التي شرد واقتلع منها وعندما زعمت الدولة اليهودية أن هذا القرار ينال من "سيادة" إسرائيل اجابتها لجنة ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني بأنه لا تناقض في الأمر مادامت "السيادة" الإسرائيلية في فلسطين مقيدة بموجب توصية التقسيم ١٨١ لعام ١٩٤٧.

وقد زاد الرتق على الراتق الإسرائيلي وقت صدور إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٩٠٤ (د-١٨) الصادر في ١٩٦٣/١١/٢٠ حال كونه قد فضح إسرائيل والنظام العنصري القائم وقتئذ في جنوب أفريقيا وغيرهما من الأنظمة الاستعمارية العنصرية. وكان منطقياً أن تستند الجمعية العامة إلى هذا القرار- إلى جانب غيره من القرارات الدولية التي أوردها بشيء من التفصيل زميلي الدكتور أحمد القرعي في مقاله في أهرام الخميس ٢٠٠١/٨/٣ لتصدر قرارها رقم ٣٣٧٩ (د-٣٠) بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٠ تحت عنوان القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بتقرير أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكان مع القرار ٧٢ صوتاً وضده ٣٥ صوتاً بينما امتنعت عن التصويت ٣٢ دولة.

وفي عجلة من الزمن، وبزعم وجوب قبض إسرائيل ثمن مشاركتها في مؤتمر مدريد للسلام. الذي عقد في ١٩٩١/١٠/٣٠ برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، طالبت الحكومة الإسرائيلية برئاسة إسحاق شامير إلغاء القرار ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ لتتمكن من مواصلة العملية السلمية، وكان لها هذا، حيث عمدت الحكومة الأمريكية وبحجة دفع عجلة السلام إلى استصدار التوصية رقم ٤٦/٨٦ بتاريخ ١٩٩١/١٢/١٦ من الجمعية العامة والتي نصت تحت عنوان "القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري" على أن الجمعية العامة تقرر إلغاء الحكم الوارد في قرارها ٣٣٧٩ (د-٣٠) المؤرخ في ١٠ نوفمبر ١٩٧٥. وإذا مضى على بداية العملية السلمية عقد من الزمن. دون أن تسلم إسرائيل أرض الفلسطينيين إليهم ثمناً قبضته مقدماً من ثمار السلام فكان لابد أن يستعاد منها ما قبضته وهو بطبيعة الحال، ذلك القرار الباطل المضمن في التوصية رقم ٤٦/٨٦ بتاريخ ١٩٩١/١٢/١٦، خاصة أنها توصية باطلة، حيث صدرت بالرغم من عدم قيام الصهيونية بتغيير سياستها العنصرية والإرهابية وصدرت بغير أسباب، وبالتعارض مع حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف تلك الحقوق التي تجد حمايتها في عدد لا يستهان به من الإعلانات والاتفاقيات الدولية من أهمها:

١- المادتان ١،٢ من ميثاق الأمم المتحدة الصادرة في عام ١٩٤٥.

٤- التصريح المتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمتضمن في الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة.

٣- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قرار الجمعية العامة رقم ٢١٧أ (د-٣) في ١٩٤٨/١٢/١٠.

٤- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية- قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٠أ (د-٣) لعام ١٩٤٨.

٥- اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩.

٦- إعلان تصنيف الاستعمار- قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (د-١٥) لعام ١٩٦٠.

٧- إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٩٠٤ (د-١٨) الصادر في ١٩٦٣/١١/٢٠.

٨- اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. قرار الجمعية العامة رقم ٢٣٩١ (د-٢٣) لعام ١٩٩٨.

٩- مبادئ التعاون الدولي في تعقب واعتقال وتسليم ومعاقبة الأشخاص المدنيين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٧٤ (د-٢٨) لعام ١٩٧٣.

وأخيراً فإن تلك التوصية تعد لاغية حال كونها تنتهك مبدأ حسن النية في التعامل، ذلك المبدأ الذي استندت إليه محكمة العدل الدولية في فتاويها الشهيرة ومن أهمها تقييد المحكمة للاختصاص المشترك لجهازي مجلس الأمن والجمعية العامة بصدد ما ورد في نص المادة ٤/١ من الميثاق فإذ تبين أن ما اعتبر أمام الرأي العام العالمي تحولاً إسرائيلياً من معاداة السلام إلى الرغبة في صنعه، حين وقعت إسرائيل في عام ١٩٩٣ مع الفلسطينيين على إعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية أو ما سمى باتفاق أوسلو والذي نص في دبياجته على أن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء فترة من المواجهة والنزاع ووجوب الاعتراف بحقوقها المشروعة وبحقوقهما السياسية المتبادلة. والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي بكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السلمية المتفق عليها.

ثبت بعد ذلك أنه كان تحولاً مخادعاً الهدف منه التحلل من قرارات الشرعية الدولية. وهو ما يبرهن عليه تلك الحماية الشرسة التي قادتها وتقودها إسرائيل واللوبي الصهيوني في أمريكا يوم أن طالبوا بتأجيل عقد مؤتمر جنيف لبحث انتهاكات إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية السكان المدنيين الواقعين تحت الاحتلال بفرية منح باراك فرصة لإحلال السلام من ناحية، ويوم أن زعموا بأن الفلسطينيين قد أضاعوا فرصة تسوية نهائية للنزاع في كامب ديفيد، بالرغم من أن تلك الصفقة كانت تتعارض بل وتنتهك أحكام الشرعية الدولية وتفتئت على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف من ناحية ثانية، ويوم أن عملوا على منع مفوضة لجنة حقوق الإنسان من إدراج مسألة "الصهيونية" في أجندة المؤتمر العالمي

لمكافحة العنصرية والتمييز بالرغم من سياسة القتل والاغتيال المنظم التي ترتكبها حكومة إسرائيل ضد أطفال ونساء وقيادات الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال دون وازع من خلق أو مبدأ من ناحية ثالثة.

السؤال الذي يطرح نفسه إذا لم يكن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز يعقد لمناقشة مسألة الصهيونية كحركة استعمارية إرهابية عنصرية فلماذا ينعقد إذن؟! ولمصلحة من يمنع إدراج مسألة الصهيونية في المؤتمر؟! ألا يعد المؤتمر مناسبة للحكومة الأمريكية لتضع فيه حداً للمروق الإسرائيلي، فتصبح مؤهلة للعودة لعضوية لجنة حقوق الإنسان؟! وألا يعد المؤتمر فرصة للحكومة الإسرائيلية وللمشرع الإسرائيلي للعمل على إلغاء جميع القوانين العنصرية التي تبيح قتل وتعذيب وتشريد وإبعاد مواطنيهم من العرب دون مواطنيهم من اليهود. كما يعد فرصة للقضاء الإسرائيلي لوقف أحكامه التي تجيز قتل وتعذيب وتشريد وإبعاد مواطني دولتهم من العرب دون اليهود، وفرصة للبلديات الإسرائيلية لوقف قرارات هدم مساكن العرب دون اليهود، بزعم عدم الحصول على ترخيص؟! فإن لم يفعلوا وجب إدانتهم معنوياً وهي إدانة تصب في حماية المستقبل وذلك للعمل على رفع معنويات الشعب الفلسطيني. فتجعله يتشبث بمبادئ القانون الدولي بدلاً من أن يكفر بها ويرفع أعلام النصر عوضاً عن حرق أعلام أعدائه والله النصير.

لقي إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية الصادر عـن المـؤتمر الإقليمـي العربـي التحضيري للمؤتمر العالمي ضد العنصرية، والذي شاركت فيه ٦٥ منظمة عربية وآسـيوية وأفريقية ودولية بدعوة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ترحيباً وتقديراً من جانب أوساط الرأي العام المصري والعربي والعالمي، ولكنه تعرض أيضاً لانتقادات تبعاً لاخـتلاف المنطلقات الفكرية أو السياسية أو الخبرات الكفاحية الميدانية التـي يتأسـس عليهـا هـذا الموقف أو ذاك، أو نتيجة غياب بعض المعلومات التي يؤدي الافتقار إليها للوصـول إلـى استنتاجات تفتقر أحياناً إلى الموضوعية، ومع ذلك تبقى حقيقة أساسية وهـي أن إخـضاع إعلان القاهرة للفحص والتحليل والمناقشة هو في حد ذاته احتفاء بما أنجزه مؤتمر القاهرة.

الإعلان يفتقد المصداقية*

د. أحمد الصاوي**

وفي لهجة تصاعدية العداء بدأت أمريكا بتقديم ما يمكن تسميته بورقة الشروط إلى المؤتمر التحضيري بجنيف وأعقب ذلك تصريحات مزمجرة وخطة من كولين باول وزير الخارجية وكانت ثالثة الأثافي ذلك القرار الذي أصدره الكونجرس الأمريكي بما يشبه الإجماع بتأييد إدارة الرئيس بوش في حال أقدامها على مقاطعة المؤتمر رداً على إصرار بعض الدول على دمغ الصهيونية بالعنصرية وخلال الجلسات الأخيرة للمؤتمر التحضيري بجنيف وتحت تأثير سياسة "حافة الهاوية" التي انتهجتها واشنطن حاول البعض تفادي المقاطعة الأمريكية فحذف ما يمكن أن يشتم منه أي حديث عن الصهيونية كحركة عنصرية مع الإبقاء على عبارات تدين السياسة والممارسات العنصرية لإسرائيل ضد الفلسطينيين ولكن هذا التراجع لم يزد واشنطن سوى إصراراً فراحت تطالب بحذف مثل هذه العبارات أيضاً.

وليس من قبيل التجاوز في شيء إذا ما قررنا هنا أن هذا المؤتمر الدولي بشقيه الحكومي الرسمي وغير الحكومي الأهلي يشكل منعطفاً تاريخياً مهماً في تاريخ الإنسانية ليس فقط لأنه أول مؤتمر دولي في القرن الجديد ولكن قبل ذلك وبعده لأن القضايا المثارة فيه سوف تعطي الملامح والتوجهات الرئيسية لعالم القرن الحادي والعشرين بل والتقييمات التاريخية للقرون الثلاثة الأخيرة من عمر البشرية.

فعلى المستوى التاريخي نجد الخلاف على أشده حول الدور الاستعماري للغرب الأوربي والنهب المنظم للثروات والبشر وتكريس النظرة العنصرية الاستعلائية لتفوق الرجل الأبيض في مواجهة "الأسود" و"الأصفر" بل ومزاعم النقاء اليهودي والعنصرية الصهيونية ذات الطابع الاستيطاني الإحلالي وما أفرزته من عمليات الإبادة والتطهير العرقي، وفي حين ترى أغلب دول العالم أن إدانة "العبودية"، و"الصهيونية" و"الاستعمار" تشكل الحد الأدنى المقبول لهذا التقويم التاريخي فإن الولايات المتحدة والدول الأوربية تريد أن ينحصر الأمر في إدانة واضحة لمذابح النازية الألمانية ضد اليهود "الهولوكوست".

أما على الصعيد المستقبلي فإن لب الخلاف يكاد ينحصر في تفسير أسباب التفرقة العنصرية وكراهية الأجانب، وفي الوقت الذي ترى فيه دول العالم الثالث أن عمليات العولمة وتداعياتها على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أدت إلى بروز المشاكل

---

* نشر هذا المقال بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٨

** كاتب وباحث سياسي.

العنصرية فإن الحلف الأورو- أمريكي يحاول أن يسبغ السمات الإقليمية والثقافية الحضارية على هذه المشاكل دون أي اعتداد بما يراه الطرف الآخر.

وإذا كان الأمر على هذا القدر من الأهمية للإنسانية، فإنه أشد ما يكون خطورة فيما يتصل بأمتنا العربية التي عانت الأمرين من الاستعمار الأوربي، وما برحت تكابد بالدم والنار ويلات العنصرية الصهيونية ولذا فإن الحكومات العربية ومنظمات المجتمع المدني تولى اهتماماً ملحوظاً بالقضايا المثارة في المؤتمر الدولي لمناهضة العنصرية وذلك على صعيد مواجهة الأجندة الأمريكية التي تغرق دم الإنسانية بين عشرات من المشاكل التي توصف عنوة بأنها عنصرية مع الإغفال التام لدور الاستعمار الغربي في خلقها وإثارتها وتغذيتها وتضخيمها إعلامياً، وأيضاً على صعيد انتزاع اعتراف دولي تاريخي جديد بعنصرية الصهيونية والكيان المجسد لها على أرض فلسطين.

وقد تعددت الاجتهادات العربية، وهي جميعاً موضع تقدير من أجل أن يكون للعرب وقضاياهم حضور مميز في هذا المحفل الدولي، فكانت هناك محاولات مثمرة لإدخال تعديلات محدودة وموحية على نص الوثيقة وهو ما أثار حنق أمريكا وإسرائيل. كما ظهرت أيضاً الجهود الرامية لإعادة الاعتبار لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (٣٣٧٩) والصادر في عام ١٩٧٥ باعتبار الصهيونية حركة عنصرية والذي تم إلغاء حكمه بضغط أمريكي في عام ١٩٩١.

كما أصدرت مجموعة من المنظمات غير الحكومية العربية والدولية في نهاية يوليو الماضي وثيقة عرفت باسم "إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية"، ولو وقف الأمر عند ذلك لما كان لنا أن نعقب على ما يعتقده البعض من أراء فذلك حق ديمقراطي أصيل لا ينازع فيه، ولكن أفزعني ما أعقب صدور هذا الإعلان من سعى بعض المشاركين في إصداره إلى الترويج له بوصفه "الوثيقة الفكرية المرجعية لأنشطة المنظمات العربية الأعضاء في الكوكاس العربي في جنيف ودربان" وفي ذلك شطط ما بعده شطط وافتئات بين على وجهات نظر عربية مخالفة لكثير مما جاء في هذا الإعلان وهو ما قد يثير لغطاً وبلبلة لا داعي لهما بين صفوف المنظمات العربية.

ويحسن أن نشير بداية إلى أن لكل منظمة شاركت في إصدار هذا الإعلان أن تدافع عما جاء فيه وأنه من حق بقية المنظمات الأخرى أن تبدي ما تشاء من الآراء المتعارضة معه. نأتي بعد ذلك إلى ذكر أهم المبررات التي أراها كافية لاعتبار الإعلان مجسداً لآراء ووجهات نظر الموقعين عليه أو المنضمين إليه فقط وهي:

١- إن الإعلان تحدث في عبارات عامة مثيرة للارتباك عن "أوضاع القوميات والأقليات في العالم العربي، ودون تحديد لأطراف بعينها مثل الإدانة الكاملة لجميع أعمال القهر

والطغيان وشن الحروب ضد بعض الأقليات في العالم العربي وبخاصة أعمال الإبادة الجماعية والتهجير القسري والاسترقاق" والحقيقة أن هذه المجموعة الأخيرة من الاتهامات بحاجة إلى توضيح وأدلة مادام تم تخصيص "العالم العربي" بوقوع أعمال إبادة جماعية وتهجير واسترقاق.

٢- إن الحديث المتكرر عن "حق تقرير المصير" فيما يتعلق بقضية الأكراد وعلاقتهم بالعرب (العراق) وأيضاً فيما يجري بجنوب السودان لا يلقي إجماعاً أو حتى موافقة من أغلب المنظمات العربية لأنه يعني عملياً تقسيم وتهديد وحدة أراضي كل من العراق والسودان. خاصة أن إغفال الدور الأمريكي والغربي عامة فيما يجري الآن بشمال العراق وجنوب السودان يعني تحيزاً للأجندة الأمريكية التي تحاول أن تبرئ الغرب ومؤسساته مما يجري فيهما.

ولو كان الأمر متصلاً بالقواعد العامة لكان حريا بإعلان القاهرة أن يتحدث عن الأكراد في تركيا وما يلقونه من مخطط محكم لمحاربة لغتهم وثقافتهم بل وتهجيرهم قسراً وتشتيت تجمعاتهم ومحاصرة قراهم وضربها بالطائرات، ولكن قصر الحديث على العلاقات العربية- الكردية جاء ليصب في نهاية الأمر في خانة محاولات فصل شمال العراق عن الجسد العربي علماً بأن العراق لا يمارس سيادته الآن على هذا الجزء.

وربما كان من الملائم أن يشار إلى التدخلات الأمريكية في شمال العراق وتأثيراتها على سيادة العراق وعلى أجواء التعايش الأخوى بين العرب والأكراد.

ويبدو الأمر أشد وضوحاً وأدعى لإثارة الخلاف عند حديث الإعلان عن أوضاع السودان ودعوته لوضع حد نهائي لمآسي الحرب الأهلية والنزاعات ذات الطابع الإثنى في السودان وجميع مظاهر الاسترقاق والخطف وانتهاكات حقوق الإنسان وإعادة الديمقراطية والسلام وتمكين مواطني السودان من حقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم.

إن هذه العبارة على ما فيها من تبسيط مخل لواقع الأمر في السودان تتضمن أيضاً جملة من المغالطات التي دأبت الآلة الإعلامية الغربية على ترديدها. فليس بوسع أي باحث متخصص أن يجترئ على الحقيقة ويزعم أن ما يجري في جنوب السودان أو بالأدق في السودان بأسره "نزاع أثنى" فهناك تقاطعات سياسية تتجاوز ما يمكن أن يوصف بالأثنية كما أن السودان أو بالأحرى "جنوبه" ليس منطقة محتلة حتى نتحدث عن "حق تقرير المصير" ولكن الصبغة السياسية والاجتماعية هي التي تتحكم في الأحداث وليس التمييز العنصري ضد "السود" غير العرب أو المسيحيين السود في مواجهة المسلمين العرب كما تحاول الإرساليات التبشيرية وأجهزة الاستخبارات الغربية أن تروج له. إننا مع سودان ديمقراطي موحد، ولكن

أحداً لن يوافق على سلخ جزء منه استناداً على دعاوي إثنية أو دينيـة، سـعى الاسـتعمار الأوربي إلى خلقها وابتداعها.

ومن المؤسف حقاً أن يتم تجاهل التدخلات الأجنبية والضغوط الأمريكية في الـشأن السوداني في إعلان يراد له أن يكون مرجعية فكرية عربية.

٣- إن الإعلان يتبنى فلسفة تفتيتية فيما يتعلق بقضايا التمييز العنصري وهي فلسفة يمكن أن تحرف المؤتمر عن شعاره الرئيسي ويبدو ذلك واضحاً في إقحام قضايا المرأة في بنـود الإعلان على الرغم من أن التمييز ضد المرأة يتصل بشكل وثيق بمـا أفرزتـه آليـات العولمة من تمايزات اجتماعية وإقليمية، ولا يعني ذلك أننا مع التمييز ضد المرأة أياً كانت مظاهره وأسبابه ولكن منطق الأمور يجعلنا أكثر انحيازاً إلى وجهة النظر التي تقـول إن مثل هذه القضايا قد أقحمت على جدول أعمال المؤتمر للتغطية على الإدانـات الموجهـة للدول الكبرى وسياسات العولمة وافقار الشعوب.

ويتصل بذلك ما جاء في الإعلان عن حماية المهاجرات والعاملات الأجنبيـات فـي الدول العربية (دون تحديد) من الاستغلال الجنسي والعبودية وضمان حقـوقهن الاقتـصادية والاجتماعية والحقيقية.

إن تضخيم الانحرافات العربية الفردية في هذا الشأن وهي انحرافات سائدة بـصورة جماعية ومنظمة في بلد مثل أمريكا، لا يمكن أن يكون أساساً لحديث عن "تمييز عنـصري" فضلاً عما فيه من افتئات على صورة العرب التي تحاول أجهزة الإعلام الدولية أن تختزلهـا في صورة الثري النفطي الذي ينفق ثروته وهو يلهث وراء رغباته الجنسية!!

ولكن ذلك وغيره من الملاحظات الفرعية يبدو أمراً ثانوياً يقبل الجدل ويحتمل الخلاف في وجهات النظر التي لها تقديرها دون تخوين أو إدانة وذلك بالقياس مع الخـلاف المبـدئي حول موقف الإعلان من الصهيونية.

ففي القسم الثالث منه "العنصرية الإسرائيلية وحقوق الشعب الفلسطيني لم تـرد ولـو لمرة واحدة كلمة أو صفة "الصهيونية" ولو على سبيل الخطأ، على الرغم من تكـرار إدانـة الإعلان للطابع المؤسسي والقانوني العنصري لإسرائيل وممارستها وسياساتها العنصرية ضد الفلسطينيين.

وموضع الخلاف هنا أن "معركة القرن" تدور حول تجريم أو تبرئة الصهيونية مـن تهمة العنصرية، وليس من المستساغ أن يتجاهل العرب والكوكاس العربي في دربـان أمـر الصهيونية وكأنها وهم لا وجود له فيدخلون "الفيلم" من منتصفه لإدانة عنـصرية إسـرائيل وحسب.

ولو فعل العرب رسمياً وأهلياً ذلك وسلموا قبل أعمال المؤتمر بالمشيئة الأمريكية في رفض الحديث عن الصهيونية وعنصريتها فإنهم سوف يفقدون مصداقيتهم أمام الأصدقاء الذين يصرون على دمغ الصهيونية بالعنصرية، كما سيفقدون احترام شعوبهم التي ترى في إسرائيل تجسيداً للصهيونية وفي أعمالها العدوانية تطبيقاً لدعاياتها وخططها. وذلك كما أشرنا سلفاً، لن ترضي أمريكا وستبقى على إصرارها كي نتراجع خطوة ثانية كما تراجعنا خطوة سابقة.

إن تخلى إعلان القاهرة عن إدانة الصهيونية بوصفها حركة عنصرية اغتصبت أرض فلسطين من سكانها لإقامة دولة استعمارية لليهود، لمجرد كونهم يهوداً يكفي وحده لأن يفقد الإعلان صفة المرجعية الفكرية العربية. ولن يعوض ذلك ملء الأرض حديثاً عن عنصرية إسرائيل.

فضلاً عن الخلافات الواسعة التي يثيرها الإعلان في أوساط العمل الأهلي العربي التي لا تعترف بقيام دولة إسرائيل أو تقبل وجودها ككيان دولي إذ يتعامل الإعلان معها بوصفها "دولة إسرائيل" ويميز بالتالي بين "الشعب الفلسطيني سواء داخل إسرائيل أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧" والحقيقة أن المئات من المنظمات غير الحكومية العربية التي مازالت رغماً عن أنف اتفاقات الدول، ترى في كل ما تسيطر عليه الصهيونية من أراض "أرض فلسطينية عربية" سواء احتلت عام ١٩٤٨ أو عام ١٩٦٧.

ويبقى التساؤل المشروع حول "المرجعية" التي استند إليها إعلان القاهرة وهو يسقط "الصهيونية" من كل حساب ويتجاهلها عن عمد بين، والأمر لا يحتمل سوى أمرين أحلاهما مر.

فإما أن هناك قناعة بأن الصهيونية ليست عنصرية وهذا أمر يستحق لجدته وخطورته أن نرى قلماً واحداً يكتب فيه، وإما أنه تم تجاهل الصهيونية والاكتفاء بإدانة العنصرية الإسرائيلية تجنباً لتفجير المؤتمر أو لاستقطاب تأييد أوسع لتأييد حقوق الشعب الفلسطيني.

ورغم التقدير المناسب لمثل هذا الرأي إلا أنه في المحصلة النهائية جاء على حساب القناعات الأساسية والمبدئية فضلاً عن مجافاته للحقيقة وإلحاقه إضراراً واسعة بالمواقف التفاوضية للأطراف العربية في المؤتمر عندما تم التخلي ودون مقابل عن أوراق ضغط هائلة وكأننا لم نتعلم شيئاً من خسائرنا في سياسات الخطوة خطوة.

ويبقى لأطراف إعلان القاهرة كل الحق الديمقراطي في أن تدافع عما تعتقده حقاً وصواباً ويبقى لغيرهم من فعاليات العمل العربي الأهلي الحق في رفض اعتبار هذا الإعلان مرجعية فكرية لأنشطتها في مؤتمر دربان.

بل هو مرجعية فكرية للموقف العربي*

عصام الدين حمد حسن**

مرجعية لمن!

وبداية ينبغي أن نوضح بعض الأمور الملتبسة أو الغائبة عن كاتب المقال.

أولاً: إعلان القاهرة بمثابة دليل عمل وبرنامج الحد الأدنى الذي توافقت عليه المنظمات المشاركة والتي قررت أن تعمل وأن تنسق جهودها معاً في هذا الإطار. ومن ثم فهو يشكل وثيقة مرجعية لأنشطة هذه المنظمات في المؤتمر العالمي وللمنظمات الأخرى الراغبة في الانضمام لمجمع المنظمات العربية الذي تم تشكيلة لتنسيق جهود هذه المنظمات خلال المؤتمر العالمي. وهو بهذا المعنى لا يحول دون حق المنظمات التي تتبنى هذا الإعلان في تبني مواقف إضافية.

ثانياً: إن مؤتمر القاهرة لم يكن مجرد منبر عربي يحق للمشاركين فيه أن يطلقوا العنان لكل أمنياتهم وأحلامهم الواقعية وغير الواقعية. بل كان منبراً دولياً شاركت فيه إلى جانب المنظمات العربية المنظمات الأفروآسيوية والدولية. ومن ثم فقد سمي المؤتمر الدولي لحركة حقوق الإنسان العربية كما كان أيضاً محطة مهمة لتتويج مرحلة شاقة في المشاورات والمفاوضات لبناء التحالفات العربية والدولية على أرض الواقع، بغية تحقيق أهداف ملموسة ومحددة يمكن أن تلقى دعماً حقيقياً داخل المؤتمر العالمي ضد العنصرية. ولذلك فإن أي تقييم لإعلان القاهرة يمكن أن يفتقر إلى الموضوعية إذا ما جرى في إطار الأمنيات والتطلعات المشروعة وحدها، دونما اعتبار لذلك السياق.

نعم الصهيونية عنصرية ولكن

ينقلنا هذا إلى مناقشة أبرز الانتقادات التي أوردها الكاتب على إعلان القاهرة، وهي التخلي عن المطلب العربي الرامي إلى دمغ الصهيونية باعتبارها حركة عنصرية وإحياء القرار ٣٣٧٩ الذي تم إلغاؤه عام ١٩٩١ والواقع أن غالبية المشاركين في مؤتمر القاهرة وعلى رأسهم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان يشاركون كاتب المقال ذات الرغبة في دمغ الصهيونية بالعنصرية، ونزعم أنه لا توجد منظمة عربية محترمة لا ترغب في ذلك. ومع ذلك فإن المشاورات التي دارت على مدى نحو عام كانت قد توصلت إلى أن خوض معركة حول هذا المطلب محكوم عليها بالفشل في ظل التغيرات الدرامية التي طرأت على

---

* نشر هذا المقال ضمن مناظرة حول إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية في جريدة الأهرام ٢٠٠١/٨/١٨.

** مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

العالم لغير صالح العرب، حتى قبل إلغاء القرار ٣٣٧٩ في عام ١٩٩١، وفي ظــل تــردي الأداء العربي المتواصل عبر نحو ثلاثة عقود.

ومع كل التقدير والدعم والمساندة لدعاوي إحياء القرار ٣٣٧٩ علينـــا أن نتـــذكر أن خمسة عشر عاماً أو يزيد من صمود هذا القرار أمام الضغوط الأمريكية والــصهيونية ومـــن إنزال الهزيمة المعنوية بالحركة الصهيونية لم تشهد جهداً عربياً لتعزيز مكاسب هذا القـــرار، بل لم نقف حائلاً دون مضي إسرائيل في سياساتها العنصرية والعدوانية، ولم تمنـــع اجتيـــاح لبنان مرتين واقتراف أبشع مذابح التطهير العرقي في صبرا وشاتيلا وتل الزعتر وغيرها. بل للأسف إن هذه الحقبة الزمنية بدلاً من أن تشهد مزيداً من عزلة إسرائيل والحركة الصهيونية شهدت تفكيكاً واسعاً لهذه العزلة ليس دولياً فحسب بل عربياً أيضاً.

صيغة القاهرة هي الأجدى

لقد كان أمامنا أن نتعامل بطريقتين الأولى هي توجيه سهام الإدانة والنقد للأيديولوجيا والفكر الصهيوني. وهو ما قد ينتهي إلى لا شيء مثلما حدث مع القـــرار ٣٣٧٩ مـــن عـــام ١٩٧٥ حتى ١٩٩١. أما الطريقة الثانية فإنها تشتبك عملياً مع ما تفرزه هذه الأيديولوجيا من هياكل وبنى مؤسسية وقانونية وممارسات على الأرض، ومن ثم تسعى هذه الــصياغة إلـــى تكثيف الضغوط العالمية على هذه البنى والهياكل والممارسات وتوجيه النضال العالمي للضغط من أجل الحصول على مكاسب ملموسة مثل إلغاء قانون العودة وإجبار إسرائيل على التسليم بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني التي أقرتها الجمعية العامة للأمـــم المتحـــدة والقرارات الأخرى ذات الصلة.

وقد انحاز مؤتمر القاهرة للعمل من أجل التوصل إلى نتائج عملية ملموسة وذلك مـــن خلال البرهنة على أن إسرائيل تجسد بالفعل نظاماً للفصل العنصري يشكل استمراره جريمة ضد الإنسانية. ولا يختلف هذا الخيار نظرياً مع مطلب دمغ الحركة الصهيونية بالعنصرية بل هو الأكثر جدوى بما يرتبه من إجراءات عملية ينبغي أن يتخذها المجتمع الدولي في مواجهة العنصرية الإسرائيلية التي تجسد على الأرض العنصرية الــصهيونية وتقتــضي بالتـــالي أن يتحمل المجتمع الدولي مسئولياته من أجل تصفية المرتكزات المؤسساتية والقانونية للأبارتايد الإسرائيلي، وبكل ما يتطلبه ذلك من فرض عقوبات دولية على إسرائيل على غرار ما تم في جنوب أفريقيا؟

وقد نجحت الصيغة التي توصل إليها إعلان القاهرة في تعزيز التحالفات التي جـــري تشييدها عبر مسار تفاوضي على مدى اكثر من عام بـــين المنظمـــات العربيـــة والآســـيوية

والأفريقية والدولية والتي ركزت على بناء موقف مبدئي متماسك تجاه العنصرية الإسرائيلية. ووجد ذلك تجسيده في المسودة النهائية (٦ أغسطس ٢٠٠١) لوثيقة منتدى المنظمات غير الحكومية الموازي للمؤتمر العالمي والتي تصم إسرائيل لأول مرة في وثيقة عالمية باعتبارها "نظاماً للفصل العنصري وشكلاً جديداً من الأبارتايد الذي يشكل جريمة عنصرية ضد الإنسانية. "ونقر نقلاً عن إعلان القاهرة بالحق المطلق للشعب الفلسطيني بموجب القانون الدولي في مقاومة الاحتلال الاستيطاني بكل الوسائل وإلى حين وضع نهاية لهذا الشكل من الأبارتايد" وتقر كذلك بأن "ما اقترفته إسرائيل من جرائم حرب وإبادة جماعية وتطهير عرقي وإنكار حق العودة للاجئين الفلسطينيين هي ملامح أساسية للأبارتايد الإسرائيلي" وتحذو الوثيقة العالمية حذو إعلان القاهرة في "دعوة المجتمع الدولي لتبني عقوبات فعالة ضد الأبارتايد الإسرائيلي على غرار ما أتخذ من عقوبات ضد نظام الفصل العنصري السابق في جنوب أفريقيا".

إحياء القرار... كيف؟

لقد انطلقت المنظمات الموقعة على إعلان القاهرة من رغبتها في التعلم من دروس هزائم العرب المتكررة في المحافل الدولية التي نجم بعضها عن رفع شعارات لم يجر حرث الأرض من أجل استنباتها، ويؤدي التشبث بها دون إدراك لمدى استعداد الآخرين لتبنيها إلى ضياع فرصة الحصول على مكاسب فعلية وحتى هزائم سياسية ودبلوماسية مؤسفة وغير مبررة، بشكل متواصل حتى تأصلت لدى البعض نفسية مهزومة تجد تبريرها الوحيد في فوبيا المؤامرة. دعونا لا نحلق في الفراغ فإحياء القرار ٣٣٧٩ كان وما يزال يتطلب جهداً عربياً رسمياً على أعلى المستويات لتحسين الأداء العربي مثلما يتطلب وقف الحرب ضد المنظمات غير الحكومية العربية لتواصل عملها الدءوب والمنظم دفاعاً عن الحقوق الفردية والجماعية لشعوبها، وليس لمجرد أن تبقى على قيد الحياة.

لنتذكر أن القرار الذي صدر عام ١٩٧٥ حظي بتأييد ٧٢ دولة فقط وعارضته ٣٥ دولة وامتنعت عن التصويت ٣٢ دولة وهو ما يعني أن ما يقرب من نصف دول العالم في ذلك الوقت لم تساند القرار حتى في ظل وجود المعسكر الاشتراكي والاستقطاب العالمي ودور حركة عدم الانحياز ولذلك عندما اقترعت الأمم المتحدة على إلغاء القرار عام ١٩٩١ في ظل كل التغيرات السلبية التي طرأت سواء على المستوى الدولي أو العربي، لم يكن غريباً أن تصوت لصالح إلغاء القرار ١١١ دولة وتستنكف عن التصويت ١٣ دولة. ولا يتعدى الذين تمسكوا بدمغ الصهيونية بالعنصرية أكثر من ٢٥ دولة! وهو ما يعني أن الأصوات المؤيدة للعرب في تلك الجولة لا تتعدى أصابع اليد الواحدة بافتراض أن كل الحكومات العربية قد صوتت أصلاً لصالح دمغ الصهيونية بالعنصرية! فهل يمكن القفز على هذه الحقيقة المرة بعد

عشر سنوات لم يحرك فيها العرب ساكناً لإحياء القرار ولاستعادة مواقع التأييد التي فقدوها لمجرد أننا نتبنى ونتمنى هذا الهدف النبيل؟

وللأقليات حقوق

أما فيما يتعلق ببعض النقاط المتعلقة بالقسم الثاني من إعلان القاهرة والمتصلة بقضايا الأقليات والمجموعات العرقية والقومية والثقافية في عالمنا العربي أو بقضايا التمييز النوعي ضد النساء أو بالتمييز ضد العمال المهاجرين واللاجئين والأجانب. فالبعض قد يرى أن هذه القضايا تنكأ جراحاً عربية وتؤدي إلى إحراج حكومات عربية وتشتت الأنظار وتبعدنا عن التركيز على الهم العربي الأكبر المتمثل في إسرائيل والذي ينبغي أن تصوب إليه كل السهام، والبعض الآخر من أسرى التفسير التآمري قد يصل به الأمر إلى اعتبار الزج بهذه القضايا يستهدف التشويش إن لم يكن إضعاف أو التغطية على أوجه الإدانة التي عبر عنها إعلان القاهرة تجاه النظام العالمي الراهن وتطبيقات العولمة والسلوك الأمريكي والغربي بوجه عام.

وربما يغيب عن الكاتب أن هذه القضايا مطروحة على أجندة المؤتمر العالمي وشكلت بالتالي محوراً أساسياً لجميع المؤتمرات التحضيرية للمجموعات الإقليمية في سائر أنحاء العالم بما في ذلك اجتماع عمان للمنظمات العربية في آسيا. وقد كان من شأن تجاهلها من جانب المنظمات العربية أن تطرح علامات استفهام كثيرة على سلامة ومصداقية موقفها الحقوقي والأخلاقي تجاه العنصرية الإسرائيلية. وعلى الراغبين في تحول المؤتمر العالمي ضد العنصرية إلى مظاهرة سياسية فعالة للتنديد بالعنصرية الصهيونية والمظالم الأمريكية والعربية أن يدركوا أن مثل هذه المظاهرة لن تجد تجاوباً حقيقياً ما لم تكن تشكل جزءاً من رؤية منسجمة على أسس أخلاقية تجاه جميع قضايا العنصرية والتمييز في العالم بما في ذلك عالمنا العربي. فبأي منطق يمكن أن يكون الخطاب العربي مقبولاً في الحديث عن موجة العنصرية والتمييز ضد العمال العرب في أوربا ويلزم الصمت تجاه ما يواجهه العمال العرب والأجانب من اضطهاد في الدول العربية المستقبلة للعمالة؟! وكيف يمكن أن نتضامن مع حق القارة الأفريقية في الحصول على التعويضات عن الفترة الاستعمارية وممارسات الرق والعبودية. بينما نلزم الصمت على ممارسات الخطف والاسترقاق في السودان؟! ولماذا لا يرفض الكاتب ما سجله إعلان القاهرة من تضامن مع حقوق السكان الأصليين وحقوق الأقليات والطوائف المنبوذة في مختلف أنحاء العالم ولا يعتبر ذلك نوعاً من تغذية نزعات الانفصال والتفتيت في الدول غير العربية بينما يصبح الصمت مطلوباً عندما يتصل الأمر بالعرب؟!

بمنطق حقوق الإنسان لا يمكن التواطؤ على انتهاك الحقوق الجماعية أو الفردية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو على إهدار حقوق الأقليات في هذا البلد أو ذاك باعتبارها حقوقاً إنسانية معترفاً بها من جانب، ويشكل إعمالها من جانب آخر ضمانة أساسية للاندماج الوطني ولتفادي النزعة للتفتيت والانفصال. وبمنطق الحسابات السياسية والمبدئية أيضاً فإن تشكيل تحالفات دولية متينة لدعم الهدف المركزي للمنظمات العربية اقتضى إعلان التضامن مع ذات الحقوق في الدول غير العربية أيضاً. وننوه هنا إلى أن توجه مؤتمر القاهرة لم يكن استثناء من ذلك فقد سبقه مؤتمر عمان للمنظمات العربية في آسيا والذي نظمته المنظمة العربية لحقوق الإنسان والذي طرح بدوره مشكلات عديمي الجنسية في آسيا وأكد حق الأكراد في تقرير مصيرهم. ونشير أيضاً إلى أن معالجة إعلان القاهرة وإعلان عمان لقضية الأكراد لم تكن محصورة على أكراد العراق وحدهم.

الأجندة الأمريكية

يبقى بعد ذلك أننا لا يمكن أن نتفهم- مهما افترضنا حسن النوايا- انزلاق كاتب المقال لاعتبار أن ما توصل إليه المؤتمر تعبير عن الخضوع للضغوط الأمريكية، فالمؤتمر وإعلانه سجلا نقداً حاداً للسياسة الأمريكية والقوى الكبرى وهيمنتها على مقادير العالم وانحرافها بالشرعة الدولية عن مقاصدها عبر المعايير المزدوجة، وتحصينها لإسرائيل من جميع أشكال المساءلة والعقاب على جرائمها العنصرية وإطلاق يدها في الاستخفاف المطلق بجميع القرارات الدولية. وقد تبنى إعلان القاهرة فيما يخص العنصرية الإسرائيلية وحقوق الشعب الفلسطيني من الأمور ما يصبح من الهراء القول إنه يخضع للضغوط الأمريكية، إلا إذا كنا نتحدث عن أمريكا من صنع خيال الكاتب تتبنى ما طالب به إعلان القاهرة من الدعوة لتصفية المرتكزات المؤسسية والقانونية لنظام الفصل العنصري الإسرائيلي "وتبني المجتمع الدولي حزمة من العقوبات المماثلة لما تم تطبيقه بالنسبة لنظام الأبارتايد السابق في جنوب أفريقيا" و "التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في استخدام جميع أشكال النضال في مواجهة ممارسات القهر العنصري ومن أجل إنهاء الاحتلال وتصفية المستعمرات الاستيطانية" و"رفض كل الدعاوي المبتذلة لتوطين اللاجئين بدلاً من إعمال حقهم في العودة"، أو أن الأجندة الأمريكية يمكن أن تتسامح مع دعوة إعلان القاهرة "لملاحقة ومحاكمة مجرمي الحرب من قادة وجنود الاحتلال الإسرائيلي ومجموعات المستعمرين" فالأجندة الرسمية المعلنة من قبل أمريكا التي يعرفها القاصي والداني ويجهلها الكاتب وحده لا ترفض وحسب طرح مساواة الصهيونية بالعنصرية

بل تتعدى ذلك إلى رفض الزج باسم إسرائيل في المؤتمر العالمي وتهدد بالمقاطعة لكي لا تمنح شرفاً لما تصفه "بإعدام إسرائيل بدون محاكمة".

وأخيراً نعيد التذكير بأن إعلان القاهرة بجميع أجزائه هو حصيلة توافقات المنظمات العربية والأفريقية والآسيوية والدولية المشاركة في مؤتمر القاهرة والتي ارتضت أن يكون منطلقاً لجهودها في المؤتمر العالمي، وهو بهذا المعنى لا يغطي مجمل القضايا ويحتمل بالتالي مزيداً من الإسهامات الفكرية التي تعمق وتثري منطلقاته المبدئية في مكافحة جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وتعزز جهود المنظمات غير الحكومية التي أعلنت عزمها على أن يكون المؤتمر العالمي محطة بارزة في محاصرة العنصرية الإسرائيلية وفي تبني إجراءات عملية ملموسة في مواجهتها.

تعقيب على مناظرة المؤتمر العالمي ضد العنصرية

أثار دهشتي الرد الذي تفضل به مركز القاهرة لحقوق الإنسان على مقالتي بالأهرام عن مدى استحقاق إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية لصفة المرجعية الفكرية لعمل المجموعة العربية في المؤتمر العالمي لمناهضة التمييز العنصري. ليس فقط للأسلوب الاستفزازي الذي كتب به وهو أمر يتناقض مع شخص الكاتب الذي أكن له كل تقدير واحترام، ولكن أيضاً لتجاهله ملاحظات جوهرية من ناحية وتطرقه لما لم نأخذه على البيان من مطاعن.

وأود أن أسجل بداية تحفظي الشديد على عبارات مختلفة من قبيل "الأجندة الرسمية المعلنة من قبل أمريكا التي يعرفها القاصي والداني ويجهلها الكاتب وحده" و"انزلاق كاتب المقال لاعتبار أن ما توصل إليه المؤتمر تعبير عن الخضوع للضغوط الأمريكية" و"أسرى التفسير التآمري" الخ من العبارات التي تخرج عن أدب الحوار اللائق وترمي الناس بالجهل والافتئات على الحقائق ولو صرف الكاتب جهده للرد على ما أثرته في مقالي لكان أجدى لقضية وأنفع للقارئ.

والحقيقة أنه ليس بوسعي أن أتجاوب مع مثل هذه اللغة ولذا فإنني سأوجز ملاحظاتي على رد مركز القاهرة لحقوق الإنسان فيما يلي:

١- إنه ثمة اتفاق عام بين العديد من المفكرين في أنحاء العالم وأيضاً في الاجتماعات التحضيرية القارية على أن القضايا التي أصرت الولايات المتحدة والدول الأوربية على إقحامها في مشروع الوثيقة الرسمية تتعلق بقضايا اجتماعية ومعضلات ثقافية ومشكلات اقتصادية جرى إلباسها ثوب التمييز العنصري عنوة لتفريغ المؤتمر من محتواه الجوهري وللتغطية على الإدانات التاريخية والفعلية للجرائم العنصرية التي ارتكبها الغرب الرأسمالي والحركة الصهيونية أيضاً وورود هذه القضايا في مشروع الوثيقة لا ينفي عنها حقيقة الدافع الأمريكي وراءها، فالمؤتمر مطالب بأن يتصدى لقضايا المرأة ومشكلات اجتماعية ثقافية(كالمنبوذين والداليت) ومعضلات الاندماج الوطني والأزمات السياسية على أنها قضايا للتمييز العنصري إذن فهناك أجندة أمريكية يعلمها القاصي والداني.

٢- إن الرد قد أوضح من غير لبس أن الإعلان قد أسقط مسألة اتهام الصهيونية بالعنصرية من حسبانه لدواع سياسية وعملية أسهب في بيانها، ومع التقدير الكامل لمثل هذه المبررات التي دأبت الحكومات العربية على ترديدها خلال العقدين الأخيرين فإن

التضحية بالقناعات المبدئية أمر يتنافى مع "سلامة ومصداقية الموقف الحقوقي والأخلاقي تجاه العنصرية الإسرائيلية" على حد تعبير الكاتب ذاته.

خاصة أن الموضوع الرئيسي "الأكبر" في هذا المؤتمر هو في حقيقة الأمر اتهام الصهيونية بالعنصرية وقد حشدت الولايات المتحدة كل جهودها ولوحت بأصناف التهديدات من أجل الحجر على المؤتمر ومنعه من الحديث عن الصهيونية وفضلاً عن هذا وذاك فإن التنازل غير المبرر أخلاقياً عن وصف صحيح للصهيونية بالعنصرية ينحدر بالموقف العربي إلى وحدة الخلاف حول "ممارسات عنصرية" تقوم بها حكومة إسرائيل وهو أمر يسهل الرد عليه بصيغ مطاطة متوقعة مثل "المطالبة بتخفيف القيود" والإقلاع عن الاستخدام المفرط للعنف" و"ضرورة تعديل المسلك الإسرائيلي... الخ). إننا بذلك نتجاهل حقيقة أن "الصهيونية" طالما بقيت فستظل المولد الأساسي للسياسات العنصرية التي تنفذها تل أبيب ضد الفلسطينيين وكل العرب.

٣- إنني لم أتجاوز الحقيقة في شيء عندما اعتبرت حذف كل كلمة عن الصهيونية في إعلان القاهرة استجابة في حد ذاته للضغوط الأمريكية وهذا هو جوهر تحفظي على الإعلان فذلك كان مطلباً أمريكياً عبرت عنه واشنطن في وثيقة رسمية أرسلتها إلى الحكومات قبيل انعقاد الدورة التحضيرية الثانية للمؤتمر في جنيف (٢١ مايو ٢٠٠١م) وقد جاء فيها ما نصه" ".. هناك من يؤمن أن على هذا التجمع أن يواجه أزمات حالية راهنة مثل النزاع في الشرق الأوسط وظهر البعض يحاول بعث مقولة أن الصهيونية عنصرية ذلك النمط من اللغة الذي ترفضه الأمم المتحدة منذ سنوات عديدة مضت، ولقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية منذ البدايات الأولى للإعداد للمؤتمر هذه اللغة وما يشابهها. ولذا تتبنى موقفاً لا يتزعزع هو أنه من غير الملائم بشكل خاص تمزيق هذا المؤتمر بالعودة إلى مناقشة ما تم إقراره منذ عقد مضى".

وكما أوضحت في مقالي فقد ردت واشنطن على الذين لجئوا بعد حذف موضوع الصهيونية إلى محاولة إدانة إسرائيل بالاعتراض أيضاً على إدانة تل أبيب وذلك وفقاً لأسلوب (تراجع خطوة ثم خطوة أخرى).

ومما يؤكد خطورة الاستجابة للمطلب الأمريكي على المبادئ والأخلاق أن مركز القاهرة ذاته قد شن هجوماً عنيفاً على تصريحات السيدة ماري روبنسون عندما عارضت "مطالبة بعض الأطراف العربية بدمغ الصهيونية بالعنصرية" علماً بأن إعلان القاهرة لم يفعل شيئاً سوى ما طالبت به السيدة روبنسون!!

٤- إن الرد قد أغفل، كما في الإعلان توضيح ما يعنيه بعمليات الإبادة الجماعية في العالم العربي، وتجاهل أيضاً ما أشرت إليه من عدم موضوعية اعتبار حوادث فردية تتعرض

لها العمالة النسائية الآسيوية في البلدان العربية، موضوعات ذات منحى عام تستحق أن تدرج ضمن مظاهر التمييز العنصري.

٥- إن المقارنة بين إثارة حق تقرير المصير في السودان وللأكراد في العالم العربي وبين ما ذكره الإعلان عن مشكلات أقليات أخرى ومحاولة التسوية بينهما أمر يصعب تقبله إذ يعني في حالتي السودان والعراق تهديد وحدة أراضي البلدين (وفق مخططات أجنبية لا تجهلها أمريكا ذاتها) بينما لا يعني الأمر شيئاً من ذلك بالنسبة للدالية والمنبوذين والغجر والرمبا... الخ.

٦- إن المطالبة بدمغ الصهيونية بالعنصرية أمر قد سبق لمؤتمر عمان التحضيري أن أورده في صدر البيان الختامي الصادر في (٨ فبراير) وهو أحد المرجعيات الفكرية الرئيسية للمجموعة العربية. كما أصرت عليه إيران في كلمة وزير خارجيتها أمام المؤتمر الآسيوي وهناك أيضاً العديد من المنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا ذاتها التي تتبنى ذات الموقف انطلاقاً من وجهات نظر تقدمية.

وليس ذلك فحسب بل إن عدداً من المنظمات (٦٥) التي شاركت في المؤتمر الصادر عنه إعلان القاهرة قد اعترضت على إغفال الإعلان الإشارة لعنصرية الصهيونية ومن بينها "اتحاد المحامين العرب" و"منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية".

٧- إن تعاطي إعلان القاهرة مع الشأن السوداني يبدو الأشد انحيازاً بين الوثائق لوجهة النظر الأمريكية بغض النظر عن حسن النوايا بهذا الصدد، ويعلم الذين يتابعون الأزمة السودانية أن واشنطن قد تدخلت وبشكل سافر ضد المبادرة المصرية الليبية لأنها تدعو لوحدة الأراضي السودانية ودعت وزيرة الخارجية الأمريكية في مؤتمر شهير لها في نيروبي لإقرار حق تقرير المصير في السودان وهي دعوة تنسجم للروايات الأمريكية التي ترى أن هناك صراعاً أثنياً ودينياً في السودان وأنه لابد من استقلال الجنوب الزنجي وتحرره من هيمنة الشمال العربي المدان بتنظيم عمليات الاسترقاق بحق الجنوبيين!!.

ومن المفيد أن أشير لفائدة القارئ أن المؤتمرات التحضيرية في القارة الأفريقية لم تشر إلى حق تقرير المصير في السودان وهو ما حاولت المؤتمرات الأوربية الإشارة إليه!!. أنه يا سيدي مطلب أمريكي ثان لاشك فيه.

٨- وفيما يتصل بالزعم بأن هناك تطابقاً فيما جاء في كل من إعلان القاهرة وإعلان عمان عن حق تقرير المصير للأكراد، فهو لعمري فرية لا يقترفها إلا من يفترض في القراء الجهل بما جاء في إعلان عمان وحقيقة الأمر أن إعلان عمان قد نص على "التأكيد على ضرورة تعزيز العلاقات العربية- الكردية واحترام خيارات الشعب الكردي وإزالة ما تعرض له من تمييز واضطهاد في أماكن وجوده المتعددة... الخ" حتى انتهى إلى تبني

فكرة عقد مؤتمر إقليمي لحل مشكلة الأكراد طارحاً في إطار ذلك الحل الإقليمي تطبيـــق مبدأ حق تقرير المصير.

أما إعلان القاهرة فقد تدخل بتغيير جوهري على منطق إعلان عمـــان حيـــث قـــال ضرورة تعزيز العلاقات العربية- الكردية على أساس من الاحترام المتبادل واحترام الحقوق الجماعية للشعب الكردي وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره واختيار مستقبله الـــسياسي .." وواصل بعد ذلك النقل نصاً عن إعلان عمان.

وللقارئ أن يكتشف بنفسه الفارق بين صيغة إعلان عمان وصيغة إعلان القاهرة فذلك ليس مما يخفي على ذوي الفطن.

٩- أما بالنسبة لما أثاره الرد عن أخذ المسودة النهائية بما جاء في إعـــلان القـــاهرة فـــأود الإشارة إلى أن طبيعة عمل اللجنة التحضيرية في جنيف لا يسمح لهـــا بـــالنظر ســـوى لتعديلات الصياغة التي يقوم المشاركون في اللجنة بتقديمها ولا تنظر اللجنة إلى الأوراق أو الإعلانات بمجرد صدورها كما لا تتعامل معها إلا إذا قدمت فقرات منها لتعـــديلات أو إضافات على نص الوثيقة وفي حدود ما أعلم فإن أحداً من أطراف إعلان القاهرة لم يتقدم للمشاركة بطلب تعديلات أو إضافات للجنة التحضيرية في جنيف.

ومهما يكن من أمر فإنني أود ألا يفسد الخلاف مع إعلان القاهرة الأجـــواء الأخويـــة التي ينبغي أن تظلل المشاركة العربية في مؤتمر دربان خاصة في مجال الدفاع عن الحقـــوق المشروعة للشعب الفلسطيني في مواجهة الصهيونية والكيان المجسد لها.

آلة الحرب الإسرائيلية وعنصرية الصهيونية
في مؤتمر جنوب أفريقيا*

أمير سالم**

ما الذي يقف خلف الكيان الإسرائيلي، خلف المجازر العنيفة والدموية ضد الفلسطينيين والعرب منذ ما قبل ١٩٤٨ وحتى الآن؟ قائمة طويلة من المجازر التي طالت المدنيين العزل والأبرياء من النساء والأطفال ومن الأسرى العسكريين إلى الأسرى المدنيين.

هل وراء حالة العنف الدموي ومجازر القتل بلا رحمة جنود مرضى بهوس القتل أو قادة أشرار أم أن هناك عقيدة وتوجيهاً معنوياً واقتناعاً يسود المجتمع الإسرائيلي ضد العرب والفلسطينيين؟

لن نشغل أنفسنا بترف إثبات عنصرية الصهيونية، ولكننا خشينا من شدة "واقعية" الواقعيين أن يقدموا تنازلات مبكرة على طاولة مفاوضات الشعوب في المؤتمر العالمي ضد العنصرية. فعلى الرغم من أن المؤتمر مخصص لمكافحة كل أشكال العنصرية والتمييز العنصري، ومن ثم كل مسببات العنصرية في العالم سواء ما كان منها يتعلق بالعقيدة والأفكار أو نظم وإجراءات الفصل العنصري إلا أن البعض قد حلا لهم أن يعطونا دروساً في كيف تكون ذكياً وعملياً وكيف يمكنك القفز كالبجع في بحيرة الضغوط الدولية خاصة الأمريكية والتي تحاول قصارى جهدها ألا يرد ذكر اسم إسرائيل في أي قرار أو توصيات بإدانتها.

وبدلاً من أن نبدأ في استغلال فرصة تاريخية نادرة دعائياً توجه لإسرائيل ضربة موجعة على المستوى الدولي، يفتح باب الحديث عالمياً عن عنصرية الصهيونية ومن ثم وصم اسم دولة إسرائيل بالعنصرية، وصولاً إلى تفسير الأسباب وراء عنف ودموية آلة الحرب الإسرائيلية وجرائم الحرب التي ترتكبها تحدياً لكل الأعراف الإنسانية والمواثيق الدولية والأديان السماوية والأرضية نجد أنفسنا نبدأ الحديث من حيث انتهى موقف الولايات المتحدة الأمريكية إن الولايات المتحدة تقف بالمرصاد لأي مساس بإسرائيل وتعلم كيف تستخدم حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن لصالحها ضد أي جهود دولية أياً كانت لحماية الشعب الفلسطيني ووقف المذبحة ضده، ولا يقف الرفض عند قوات دولية بل يتعداه لمجرد إرسال لجنة لتقصي الحقائق وحتى مجرد مساءلة إسرائيل عن جرائمها ممنوع بأمر الولايات المتحدة.

---

* نشر هذا المقال بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠١/٨/٢٦.

** رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

لقد أصرت الولايات المتحدة على إصابة مؤسسات الأمم المتحدة بالشلل وإضعاف آليات الشرعية الدولية؛ بل تسعى بشكل منظم لتوظيفها بشكل سياسي، بما في ذلك الآليات الدولية لمكافحة العنصرية ومجمل آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان.

نعم نحن لسنا غائبين عن الواقع، حيث الولايات المتحدة هي القوة الدولية المتنفذة والتي تملك بإرادتها المنفردة فعل الكثير، ونعلم أيضاً أن المبادئ والأهداف التي قامت عليها الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الإنسان وإرساء دعائم المساواة بين الأمم والأفراد ومحاربة العنصرية والتمييز لا يتم الأخذ بها على وجه الخصوص عندما يتعلق الأمر بدولة إسرائيل وجرائمها اللاإنسانية والعنصرية التي ارتكبتها وترتكبها بحق الشعب الفلسطيني، فعلى مدى ٥٣ عاماً من إنشائها عجز المجتمع الدولي عن مساءلة إسرائيل على جرائمها. وعلى مدى ٣٤ عاماً عجز المجتمع الدولي عن إلزامها بقراراته التي توجب عليها الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

لقد أضفت المساندة الأمريكية المستمرة على الوجود الإسرائيلي وجرائمه المتنوعة والمستمرة المشروعية وأعطته طابعاً مؤسسياً فأصبحت عنصرية دولة إسرائيل تبدو وكأنها شيء عادي ومشروع، بينما مقاومة الشعب الفلسطيني وحقه في الدفاع عن أرضه واستقلاله هو الأمر المدان وغير المشروع وأصبحنا في مصيدة الواقعية الأمريكية واختزال الأمر كله عند "العنف والعنف المضاد".

إن المؤتمر العالمي ضد العنصرية معركة فيها ما هو تكتيكي وما هو استراتيجي، ونحن نعتقد أنه من حسن اللعب بالأوراق أن نشيع في العالم أوسع إدانة ممكنة للصهيونية كعنصرية، وندع إسرائيل وأمريكا من ورائها وأمامها تولول وتنصب عشرات من حائط المبكى في كل مكان. أمامنا الانتفاضة الفلسطينية مارد جبار تكتسح أمامها قمامة إسرائيل وتحظى بتأييد عالمي منقطع النظير، وتضع وصمة عار على جبين كل الشعب الإسرائيلي، ونجحت في تحويل كل قادة إسرائيل أمام أنظار العالم إلى مجرمي حرب. العالم الآن يتحدث عن تلك الدولة والحكومة الإسرائيلية المبنية على أساس ديني عنصري، هل تقرأون الأخبار والإنترنت عن الليكود المتطرف الذي يجمع في عباءته الأحزاب اليمينية المتطرفة تلك التي اعتبرت كامب ديفيد خيانة للأهداف الصهيونية واعتبرت العرب والفلسطينيين أفاعي لابد من إبادتهم.

إن الأحمق شارون الملقب بملك إسرائيل قد أعطانا فرصة تاريخية نادرة، فالشارع الأوربي تقريباً يقف كله ضده ويطالب بمحاكمة قادته والاتحاد الأوربي اضطر إلى أن يغير من تصريحاته الإعلامية. واضطرت بعض المنظمات الأمريكية إلى المطالبة بمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين واصبح هناك حديث في كل مكان عن عنصرية دولة إسرائيل.

فما الذكاء وأين الواقعية في التنازل الطوعي عن المطالبة بإدانة الصهيونية كحركة عنصرية تقف خلف كل الممارسات العنصرية والدموية لدولة إسرائيل؟! قد يكون من الذكاء ومن الواقعية سواء في فن التفاوض أو حتى المساومة ألا نسلم الأوراق المتاحة بين أيدينا مبكراً، وأن نستمسك لآخر لحظة ونعض بالنواجذ على ما نملك من أوراق خصوصاً في ظل مناخ عالمي عام يرغب في إدانة ومعاقبة إسرائيل.

أما عن التحالفات مع الآسيويين والأفارقة وغيرهم فمن قال إنهم رفضوا بداية التحالف مع العرب على قضية الشعب الفلسطيني وإدانة الصهيونية كعنصرية. إذن ماذا كانت مقررات مؤتمر طهران التحضيري للمؤتمر العالمي والتي أصرت على إدانة الصهيونية كحركة عنصرية؟! وأخيراً من قال إن أحداً يملك تاريخياً تقديم هذا التنازل التاريخي عن إدانة الصهيونية كحركة عنصرية ومحو هذه الكلمات من سجلات الأمم المتحدة وتاريخ الشعوب؟!

وأما عن نظرية المؤامرة وإن كنا نتحفظ في إطلاقها كتفسير للتاريخ فإننا نعرف أن أجهزة المخابرات الدولية والمصالح السرية لم تكن لتتبع طريقاً ديمقراطياً معلناً لتحقيق أهدافها. ألم تؤخذ فلسطين في إطار مخطط صهيوني بالمشاركة مع أطراف أوربية؟! وماذا كان وعد بلفور وتسليم بريطانيا فلسطين للعصابات الصهيونية؟ وماذا عن الدعم الأوربي الآن لإسرائيل والذي وضعها في مرتبة متميزة في شراكتها الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوربي؟! ونتيجة لذلك فإن ما يزيد على ٣٠% من الصادرات الإسرائيلية يذهب إلى أوربا. وككل اتفاقيات الشراكة الأوربية فإنها تتضمن فقرة كاملة عن احترام حقوق الإنسان ونحن أمام قرابة ٦٠٠ قتيل وأكثر من ١٠٠٠٠٠ جريح فلسطيني منذ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ وقد دكت إسرائيل أكثر من ٣٠٠٠٠ دونم من الأراضي الزراعية واقتلعت أكثر من ٣٠٠٠٠٠ شجرة ودمرت تماماً أو جزئياً قرابة ٤٠٠٠ منزل ناهيك، عن إرهاب مئات الآلاف من المدنيين وقصف أكثر من ٤٠ مدرسة واستخدام كل أنواع الأسلحة البحرية والجوية ضد المدنيين العزل، ألم يكن كل ذلك خرقاً للاتفاقيات بين أوربا وإسرائيل؟!

أين إذن الضمير والأخلاق والقانون الأوربي؟! هل أخذ غفوة أم ثمة أمر آخر خلف الأكمة؟! لقد أسست إسرائيل مع الولايات المتحدة المفاعل النووي ناحال سوريك باتفاقية عقدت بينهما في عام ١٩٥٥ ثم أنشأت مفاعل ديمونة بمساعدة فرنسا وتتراوح التقديرات الدولية حول عدد الرؤوس النووية الإسرائيلية ما بين ٦٠ إلى ٢٠٠ رأس نووي، وهذا بخلاف الصواريخ الباليستية التي يمكنها أن تطول إيران وليبيا والأسلحة البيولوجية والتي رفضت إسرائيل التوقيع على اتفاقية حظرها.

أين أوربا المتحضرة وأين ضميرها الذي توجع من جرائم ميلوسيفيتش؟! أين هي من هذه الترسانة النووية البيولوجية بالذات في المنطقة العربية؟!

ثم أخيراً وليس آخراً من الذي يدفع لإسرائيل يومياً فاتورة آلة الحرب المصوبة إلى صدور الشعب الفلسطيني الأعزل، ومن الذي يدفع لها ميزانية بناء المستعمرات التي تلعب أخطر دور في عملية تدمير وجود الشعب الفلسطيني كمعازل سكانية مسلحة للفصل العنصري داخل الأراضي المحتلة، أليست هي الولايات المتحدة وهي أيضاً التي تصدر لها كل أسلحة القمع من الرصاص المطاطي إلى طائرات الأباتشي. إننا لا نعتقد في نظرية المؤامرة كتفسير عمومي للتاريخ، ولكننا نعتقد أن هناك مؤامرة بالفعل تتعلق بفلسطين يديرها اللوبي الصهيوني في العالم من أوربا للولايات المتحدة.

وإذا كانت الحركة الصهيونية العالمية ودولة إسرائيل قد أوجعت أسماع وضمير العالم بما ارتكب من جرائم نازية ضد اليهود فما الذي يمنعنا من الطرق على الحديد وهو ساخن؟! ونوجع نحن أيضاً أسماع وأبصار العالم بكل السبل والطرق مستخدمين كل الوسائل لنقول للعالم إن خلف شارون وخلف كل جندي إسرائيلي يقتل طفلاً فلسطينياً فكراً صهيونياً وعنصرياً لابد من إدانته وإنهائه جملة وتفصيلاً.

حدود الإنجاز العربي*
وآليات الحفاظ عليه ودعمه

د. عماد جاد**

كان الخلاف حول البيان الختامي للمؤتمر الرسمي أمراً متوقعاً، ومصدر هذا التوقع ما جاء في البيان الختامي لمؤتمر المنظمات غير الحكومية من موقف واضح ومحدد من قضيتي وصف الصهيونية بالعنصرية وضرورة الاعتذار عن قضية العبودية ودفع تعويضات لدول القارة السمراء التي عانت هذه الظاهرة التي تدخل ضمن جرائم بحق الإنسانية.

والواقع أن ما شهده المؤتمر الرسمي من خلافات تخللها انسحاب الولايات المتحدة وإسرائيل وتهديد دول الاتحاد الأوربي بالانسحاب من المؤتمر إنما كشف على نحو جلى عن تصرفات أوربية- أمريكية غير متوازنة في مواجهة قضايا عادلة فبدلاً من أن تدخل هذه الدول في حوار وتلعب لعبة تكتيل الأصوات المعروفة في مثل هذه المؤتمرات أقدم بعضها على الانسحاب وهدد البعض الآخر بمقاطعة المؤتمر ومغادرة المدينة الجنوب إفريقية.

المنظمات غير الحكومية نجاح عربي غير مسبوق

المؤكد أن المنظمات العربية غير الحكومية التي شاركت في المؤتمر قد حققت نجاحاً غير مسبوق على صعيد توسيع نطاق الدعم والتأييد لمطالبها ورؤيتها، وحصر الرؤية المضادة وعزلها في الإطار العام للمؤتمر، وهو الأمر الذي انعكس في البيان الختامي لمؤتمر المنظمات غير الحكومية الذي جاء محققاً السقف الأعلى الذي ذهبت به هذه المنظمات، وحتى تتضح حقيقة ما جرى وكيفية توظيفه مستقبلاً يمكن القول إن إنجاز المنظمات غير الحكومية يعود إلى مجموعة عوامل نذكر منها:

١- الانتفاضة الفلسطينية الجارية في الأراضي المحتلة التي تنتقل صورها عبر الأقمار الاصطناعية إلى شتى دول العالم، فمشاهد القتل والدمار التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني كانت ماثلة في أذهان المنظمات المشاركة غير العربية لاسيما أن معظم هذه المنظمات يعمل في مجال حقوق الإنسان.

إن المؤتمر عقد علىأرض جنوب أفريقيا تلك الدولة التي خرجت منذ سبع سنوات فقط من نظام فصل عنصري بغيض يشبهه الأفارقة بالنظام العنصري القائم في إسرائيل، كما

* نشر هذا المقال بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠١/٩/١٠.

** خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ورئيس تحرير مجلة "مختارات إسرائيلية.

أن أغلبية أبناء جنوب أفريقيا من ذوي البشرة السمراء لم ينسوا حقيقة التحالف القائم بين النظام العنصري الذي كان قائماً في بلادهم وبين إسرائيل

٢- أيضاً لا يمكن إنكار الدور الحيوي الذي قام به الحزب الشيوعي في جنوب إفريقيا، الذي يشارك في السلطة حالياً في كشف الإطار الأوسع للقضية عبر الحديث عن الدور الذي مارسه الاستعمار الأوربي وأفرز كياناً عنصرياً في جنوب القارة الأفريقية وآخر على أرض فلسطين.

٣- نجاح المنظمات العربية غير الحكومية في الترتيب الجيد للمؤتمر، فقد بدأت معظم المنظمات العربية التي شاركت في المؤتمر نشاطها الفعلي منذ قرابة العام وأعدت أوراق عمل وأجرت اتصالات واسعة النطاق، كما أن بعضها مثل اتحاد المحامين العرب قد أعد كتيبين لتوزيعهما في المؤتمر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

٤- النشاط الواسع الذي بذله أعضاء المنظمات العربية غير الحكومية في المؤتمر عبر المشاركة في كل الأنشطة الخاصة بمعظم الوفود المشاركة ومساندة قضايا جماعات عديدة من أجل إيجاد أرضية واسعة للتلاقي، فلم تتخندق وفود المنظمات العربية غير الحكومية وراء قضاياها الذاتية فقط بل وشاركت في أنشطة جماعات مختلفة ومشاركتها الرؤية وأيدت مطالبها العادلة. ونذكر هنا الجهود التي بذلها د. أشرف بيومي عضو اللجنة العربية للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية في فعاليات الأنشطة الأفريقية ومساندة ودعم الموقف الإفريقي العام المطالب بالاعتذار عن العبودية والحصول على التعويضات المناسبة عن هذه الجريمة، وهو الأمر الذي أوجد أرضية واسعة للتلاقي بين البعدين العربي والأفريقي.

٥- تطور الإدراك العربي لطبيعة المشاكل والصراعات والقضايا الخاصة بشعوب وأقاليم أخرى وتبني مواقف محددة تجاه هذه القضايا على النحو الذي ساعد في توفير أرضية واسعة للتلاقي، ومن قبيل ذلك التوظيف العملي لوجود ثلاثة حاخامات يهود معادين للصهيونية جاءوا من الولايات المتحدة وبريطانيا رافعين شعارات أن الصهيونية حركة عنصرية، وأن إنهاء وجود دولة إسرائيل يساوي السلام و"أنا يهودي ولكنني ضد الحركة الصهيونية"، فقد كان لهؤلاء الحاخامات مكان بارز في أنشطة المنظمات العربية غير الحكومية، كما أنهم تقدموا المسيرة الحاشدة التي جابت شوارع دربان ووصلت إلى مقر المؤتمر الرسمي رافعة شعارات "فلسطين حرة" و"الصهيونية حركة عنصرية" و"إنهاء نظام الفصل العنصري الإسرائيلي"، فهذه التجربة العملية كانت كفيلة بتصحيح بعض مكونات الإدراك لدى بعض المشاركين العرب، وأن هناك يهودا غير صهاينة، ومن ثم

فقد غاب اليهود من مكونات الهتافات وحل محلهم الصهاينة وهو أمر كـــان فـــي غايـــة الأهمية ليس لاعتبارات تكتيكية وإنما مبدئية بالأساس.

٦- النشاط البارز الذي قامت به منظمات غير حكوميـــة أمريكيـــة مـــن أصـــول أفريقيـــة "الأفروأمريكان" الذين تلاقوا مع الطرح الإفريقي المتمـــسك بـــضرورة اعتـــذار الـــدول الاستعمارية السابقة عن ظاهرة الرق والعبودية ودفع تعويضات للقارة الأفريقيـــة، فهـــذا النشاط ساعد على تبلور أساسي لعمل قوى مضاد للرؤيـــة الأمريكيـــة الرســـمية تجـــاه المؤتمر.

٧- في مقابل هذه الجهود المنظمة والرؤية الواضحة والقاعدة الواسعة التـــي عملـــت علـــى أساسها المنظمات العربية غير الحكومية. كانت هناك حالة من الاضطراب والتوتر لـــدى جانب الوفد الإسرائيلي، فهذا الوفد جاء إلى المؤتمر برؤية شارونية متطرفة تخندق تماماً وراء رؤيته العنصرية، ولم يطرح أي آراء أو مواقف تخص الآخرين، هذا إضافة إلـــى إحساسه القوي بأن الاتجاه العام في المؤتمر غير الحكومي لا يعمـــل لمـــصلحته نتيجـــة التركيز على قضايا الاستعمار والاستيطاني منه تحديداً، من هنا اتسمت سلوكيات الوفـــد الإسرائيلي طوال مؤتمر المنظمات غير الحكومية بالتوتر والعمل على ملاحقـــة جهـــود المنظمات العربية غير الحكومية عبر تقديم الشكاوي، والاحتجاجات إلى سكرتارية الأمم المتحدة تحت دعوى أن النشاط الذي تقوم به منظمات عربية غير حكومية يدخل ضمن ما يسمونه "معاداة السامية" ونالت أنشطة اتحاد المحامين العرب- كتاب الكاريكاتير والرؤية النصيب الأكبر من الشكاوي والاحتجاجات.

وعندما اعتبرت الأمم المتحدة هذه الأنشطة تدخل في باب حرية الرأي والتعبير، بعث الوفد الإسرائيلي بفتاة كي تلتقط صوراً شخصية للوفد المصري ومن مسافة قريبة للغاية فـــي رسالة لا تخلو دلالتها على أي من المشاركين.

وقد جاء البيان الختامي لمؤتمر المنظمات غير الحكومية بمثابة صفعة شديدة لإسرائيل والولايات المتحدة وعدد من المسئولين الدوليين وفي مقدمتهم ماري روبنسون، فالبيان الختامي ساوى بين الصهيونية والعنصرية وأقر بحق الشعب الفلسطيني في تحريـــر ترابـــه الـــوطني وإقامة دولته، المستقلة والأهم أنه حذف الفقرة الرابعة عشرة التي تـــم وضـــعها مـــن قبـــل سكرتارية المؤتمر دون أخذ رأي الوفود المشاركة وممثليهم في لجنة التسيير، وفـــي الوقـــت الذي استقر فيه الرأي بين الوفود العربية المشاركة على التقدم بطلب حذف الفقرة، أو تعديلها في حال رفض الحذف جاءت المبادرة من جماعات غير عربية بضرورة حذف الفقرة بالكامل وعندما طرحت القضية على التصويت جاءت الموافقة على الحذف بأغلبية الأصوات، وهنا لم

يمتلك الوفد الإسرائيلي سوى مغادرة المكان متمتماً ببعض "الشتائم" ضد كل المنظمات الدولية غير الحكومية التي وافقت على الحذف. وهي بالمناسبة أغلبيتها الساحقة.

وقد فوجئت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ماري روبنسون بمحتويات البيان الختامي فرفضت تسلمه في خطوة غير مسبوقة، بل إنها طالبت بتعديله في خطوة لا تمت للديمقراطية والقانون بأي صلة، وهنا قمة النجاح للجهود العربية غير الحكومية فيكفي أنها كشفت حقيقة الانحياز لإسرائيل وأسقطت الأقنعة التي وضعت على بعض الأوجه ومنها أقنعة الديمقراطية، القانون الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني.

المؤكد أن ما تم على صعيد المنظمات غير الحكومية يمثل مكسباً هائلاً للقضية الفلسطينية، ويبرهن قبل كل ذلك على قدرة الأطراف العربية على كسب معارك سياسية تستخدم أجندة القانون الدولي وحقوق الإنسان، ولكن ما تم ينبغي ألا يتم التعامل معه باعتباره معركة انتهت وحسمت نتيجتها، بل لابد من التعامل معه على أنه بداية لمعركة طويلة المدى مثلها مثل الصراع مع إسرائيل، فالمؤكد أن إسرائيل كانت تستفيد كثيراً من وراء مقاطعة الوفود العربية لاجتماعات ومؤتمرات من هذا النوع، كما أنها كانت تستفيد من الخلافات العربية العربية، ومن عدم وضوح الخطاب العربي والفلسطيني الرسمي وغير الرسمي القريب منه، أيضاً كانت الوفود العربية تقع في أخطار جوهرية بالتخندق وراء قضاياها الذاتية فقط دون التلاقي مع قضايا الشعوب الأخرى التي تشترك مع القضايا العربية في الأسباب وأيضاً تشاركها المستقبل.

غاية ما نود تأكيده هنا ضرورة مواصلة المنظمات العربية غير الحكومية نشاطها البارز والتعامل مع مؤتمر دربان على أنه بداية العمل والاستمرار في الاتصالات مع الوفود الأخرى، ودراسة ما جرى بشكل تفصيلي لاسيما نقاط الضعف قبل مصادر القوة وأيضاً كيف يمكن تعويض النقص في السياسات الرسمية تجاه قضايا ومشاكل الشعوب الأخرى على النحو الذي يوفر أرضية واسعة للتلاقي.

وأخيراً نأمل في أن تبادر جهات عربية غير حكومية وشركات كبرى بإنشاء صندوق قومي لتمويل أنشطة المنظمات العربية غير الحكومية التي تشارك في هذه المؤتمرات، فلا يجوز مثلاً أن تعجز منظمات مصرية وطنية وعربية عن الذهاب إلى جنيف للمشاركة في وضع مسودة البيان الختامي لعدم توافر التمويل اللازم. بينما معظم الجهات الدولية المانحة لديها مقاييس ومعايير محددة في منح التمويل لهذا النوع من النشاط، ناهيك عن أنه لا يجوز أساساً أن يمول نشاط من هذا النوع بأموال غير عربية، تلك قضية جوهرية أردنا الإشارة إليها، وربما تحتاج إلى تناول منفصل.

أمريكا وإسرائيل تقاطعان المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية في دربان

الفرصة العربية مناسبة لحشد التأييد للقضية الفلسطينية*

غانم جواد**

تتجه الأنظار اليوم إلى مدينة دربان في جنوب أفريقيا إذ تعقد الأمم المتحدة مؤتمرها العالمي لمناهضة العنصرية، وكل أنواع التمييز والكراهية وإرهاب الأجانب عند الشعوب لغاية أيلول (سبتمبر) المقبل. ينعقد المؤتمر، بمقاطعة أمريكية- إسرائيلية بعد تعاظم الاتجاهات العنصرية في مجتمعات عدة، وجنوحها إلى العنف للتعبير عن تلك الممارسات اللاإنسانية التي ذهب ضحيتها الآلاف من الأبرياء، لاستخلاص الدروس والمساعدة على نهج طريق جديد ضد العنصرية في المستقبل، ولإيجاد قاعدة مشتركة بين الدول لمكافحة كل أشكال التمييز والتعصب وكره الغير وانعدام التسامح.

وكانت دولة جنوب أفريقيا استعدت لاستقبال أكثر من ٤٠ رئيس دولة وقرابة ٢١ ألف مندوب حكومي من ١٩٤ بلداً طلبوا المشاركة في أعمال المؤتمر. وستحضر أكثر من ٣ آلاف منظمة غير حكومية، وما يزيد عن ٤٠٠ إعلامي سيغطون أعماله، وينظم المؤتمر على غرار مؤتمرات القمة العالمية، التي عقدتها الأمم المتحدة في السنوات العشر الماضية، كمؤتمر الأرض (البيئة) وحقوق الإنسان، والسكان، والمرأة، والتنمية الاجتماعية.

جاءت دعوة الأمم المتحدة لعقد المؤتمر ليصدر عنه إعلان دولي، يهدف إلى معالجة العنصرية ومكافحة آثارها، بعد أن استكملت الدورة التحضيرية التي امتدت منذ العام الماضي، إذ عقدت مؤتمرات إقليمية في عدد من دول العالم، يضاف إليها تجارب ثلاثة عقود زمنية من عمل الأمم المتحدة لمحاربة العنصرية لتتكامل كل النتائج والعبر في تهيئة الأجواء الملائمة، لمستلزمات تحضير جدول الأعمال، ومسودة الصيغة النهائية للإعلان العالمي ضد العنصرية ومكافحة أشكال التمييز من خلال مناقشة كل القضايا التي تهم الشعوب المكتوية بنار العنصرية، وبشاعة صورها في الرق والاستعباد إلى "الابارتايد" ثم التطهير القومي والعرقي والطائفي. وكذلك ما يترتب على الآثار العنصرية للعولمة الهادفة إلى التهميش الناتج عن تطورات الاقتصاد الكوني، والتمييز ضد المرأة، وغيرها من القضايا التي تؤرق الإنسانية وراح ضحيتها الملايين من البشر ودمرت جماعات بشرية وأفراداً، وأنهكت دولاً قادتها إلى حروب داخلية (أهلية) فبدت وكأنها تابعة لسياسات الدول الأخرى.

يهدف المؤتمر إلى طرح بديل عن العنصرية، لتتعامل معه الشعوب ويأتي في صوغ إعلان عمل يتضمن توصيات محددة وعملية توجه الحكومات والمجتمع المدني، في كيفية

* نشر هذا المقال بجريدة الحياة الدولية بتاريخ ٢٠٠١/٨/٣١.

** كاتب ومدير مؤسسة الإمام الخوئي الخيرية بلندن.

جعل القرن الجاري خالياً من أمراض العنصرية، والبديل هو إشاعة تقاليد التسامح وتحقيــق أكبر مقدار ممكن من التجانس والسلم الأهلــي، والانــدماج للجاليــات والأفــراد المهمــشين اجتماعياً، وخصوصاً في مجتمعات لا تزال تعشعش فيها عقد التفوق والنقاء العرقي والتمييــز العنصري والديني والطائفي، ويتجه الإعلان إلى نقد سياسات الاتجاهات السائدة فــي بعــض المجتمعات، الداعية إلى إظهار التعارض والتصادم بين الحــضارات والثقافــات الإنــسانية، ودعوتها إلى امتلاك نظرة الاعتراف بالإسهام التاريخي والاجتماعي والثقافي لجميع شــعوب العالم المتسم بالاحترام والتسامح والتفاهم المتبادل، والإيمان في إثراء التنوع الحضاري فــي تشكيل التراث المشترك للإنسانية.

ويتجه المؤتمر إلى تشكيل قاعدة متينة لتحالف مدني عالمي يقوم على مناصرة حــق الشعوب في التنمية وفي إرساء أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويسعى التحالف المــدني إلى عولمة العدالة وتعميق التضامن بين الشعوب في مواجهــة عولمــة القهــر الاقتــصادي والسياسي في وقت يتنامى فيه شبح العنصرية ويتسع بصورة متزايــدة كنتيجــة لممارســات وتقاليد التيارات الاجتماعية المنغلقة والمتصفة بخلق موجة كره الأجانب والغير وعدم اتــساع تلك المجتمعات للجميع، واقتسام رفاهيتها وثرواتها، وغالباً مــا تــستخدم لغايــات سياســية ولأغراض العنصرية مفاهيم مناقضة لكونية حقوق الإنسان، لأنها تقوم أساساً علــى تفــضيل إنسان على آخر لسبب تمييزي كاللون أو العرق أو الجنس أو الطائفة.

إن تحقيق التماسك في المجتمعات التي تستضيف غير مواطنيها، يتم عبــر الإيمــان بالقيم الإنسانية، والمتضمنة تقليل الكره للأجنبي واستيعابه، والتقبل الصافي للتنوع والاختلاط الثقافي كسمة حضارية ومسؤولية الأجانب في الانخراط بالنسيج الاجتماعي لتلك المجتمعــات لمنع أي فرصة لتهميشهم، على الرغم من سلبية سياسات الدول المستضيفة، حيــال قــضايا شعوب المجموعات الأجنبية (المهاجرة)، خصوصاً التي لم تجد غير الفرار والهجرة وســيلة للنجاة بحياتها.

ظهرت تباينات شديدة أثناء بحث الموضوعات التي ستناقش في دربان، داخل أروقــة مؤتمرات التحضير الحكومية وغير الحكومية، بين بعض دول الاتحاد الأوربــي وأســتراليا وكندا بزعامة أمريكا كطرف، وبقية دول العالم كطرف آخر، أبرزها فيما يخص أفريقيا مثلاً قضية التعويضات عن فترة الرق والاستعباد والتطهير العرقي التي جرت وقائعها منذ القــرن السابع عشر حتى نهاية القرن العشرين بصور وأشكال مختلفة، راح ضحيتها تهجير أكثر من ٢٠ مليون أفريقي إلى أمريكا ومقتل أكثر من ١٤٠ مليون آخرين وذهبت بعض الوفود بطلب إعادة ما نهب من أفريقيا خلال الحقبة الاستعمارية، ولقيت هذه الدعوات رفضاً قوياً من جانب الطرف الذي تتزعمه أمريكا، التي ستنفذ تهديدها بمقاطعة المؤتمر في حال استمرار مطالبــة

الحكومات الأفريقية بالتعويضات عن تجارة العبيد عبر الأطلسي، وطرح الأمريكيــون مــن أصل أفريقي أن توجه المطالبة بالتعويضات إلى الدول العربية أيضاً باعتبارها مسؤولة عــن تجارة الرقيق في الزمن الماضي وتعتزم بعض المنظمــات العربيــة المطالبــة بتعويــضات للفلسطينيين من جراء الممارسات العنصرية الإسرائيلية على حد سواء مع الأفارقــة ويــسود اعتقاد بأن تسوية هذه المعضلة يجري التباحث حولها، على أساس تقديم معونــات تنمويــة، والمساعدة في النهوض باقتصادات الدول الأفريقية.

وكما تباينت مواقف ووجهات نظر الدول الأفريقية في المؤتمر التحضيري في "داكار" حيال الصراعات الأثنية، والحروب الأهلية والدور الغربي فــي تأجيجهــا، وبــطء التنميــة الاقتصادية بسبب مديونية الدول الأفريقية وعيش معظم شعوبها تحت مستوى الفقر، وتفــشي وباء الإيدز، ومعارضة الشركات المتعددة الجنسية إنتاج الأدوية بالسعر المخفض في البلــدان الأفريقية. ويذكر أنه لم تتم الإشارة إلى القضية الفلسطينية في "إعلان داكار" الذي عقد مطلع العام الجاري، والخاص بدول أفريقيا ومنظماتها ويعود السبب إلى الدور الأمريكي الفاعل في منع إثارة الوضع الفلسطيني وعدم التنسيق بين وفود الدول والمنظمات العربية المشاركة.

لكن الدول الآسيوية طرحت قضاياها المتعددة التي جاءت في إعلان المؤتمر الإقليمي التحضيري لدول آسيا ومنظماتها المنعقد في "طهران" في منتصف شباط (فبراير الماضــي) حين ورد في الإعلان وصف الصهيونية بأنها نوع من أنواع العنصرية وجريمة ضد الإنسانية ومساواة بما تفعله إسرائيل للفلسطينيين بالنازية لليهود. وأكد الإعلان اعتبــار أن الاحــتلال الأجنبي المستمر للضفة والقطاع وقوته المبنية على أساس التمييز العنصري يتعــارض مــع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويشكل خرقاً خطيراً لحقوق الإنسان الدوليــة والقــانون الإنساني وهو نوع جديد من الفصل العنصري، وجريمة ضد الإنسانية وتهديد خطير للــسلام والأمن الدوليين.

وبعد أن أصرت الوفود العربية والإسلامية، على تبني طرح بند مساواة الــصهيونية بالعنصرية أعلنت واشنطن مقاطعتها المؤتمر، وهذا ما حمل وزير الخارجية الأميركية كولن باول على التدخل، وحث الأمم المتحدة على منع مناقشة مساواة الصهيونية بالعنصرية، وساند مجلس النواب الأمريكي موقف الحكومة في قرار حصل على ٤٠٨ أصوات في مقابل ثلاثة، وجاء في القرار، ما يشير إلى استغلال بعض الدول للمؤتمر في "إحياء الفكرة المشينة التــي تثير الشقاق وتساوي بين الصهيونية والعنصرية... وستقوض أهــداف المــؤتمر وغاياتــه"، وذكرت المفوضة العليا لحقوق الإنسان ماري روبنسون القضية المثيرة للجدل، في شكل آخر، وجاء في افتتاحها للمؤتمر التحضيري في جنيف في مطلع آب (أغسطس) لإصدار مــشروع جدول الأعمال ومسودة الوثيقة الختامية أنه "من غير المفيد على الإطــلاق الانــسياق وراء

متاهات الماضي أو السقوط في معطيات الاتهامات والاتهامات المضادة، وذكرت في كلمتها أيضاً وقت صياغة المواقف أننا الآن في مرحلة نحتاج فيها إلى بدء الوصول لاتفاقات، أجريت محاولات للتسوية من بعض الدول التي تسم الصهيونية بالصفة الاستعمارية وليس العنصرية، كنوع من الترضية.

ومن خلافات المؤتمر التحضيري الأخير في جنيف، الصياغة اللغوية للوثيقة النهائية، التي كتبت بلغة الخطاب السياسي وليست بلغة حقوقية وفي حال عدم توصل الاجتماع إلى اتفاق حول مشروع جدول أعمال المؤتمر الواسع والشامل للمشكلات المراد بحثها، فسوف تناقش كل القضايا الخلافية وغيرها، في داخل الكثير من ورش عمل لتتوصل في النهاية إلى نتيجة تحظى بموافقة الأكثرية.

ويسود اعتقاد بأن أعمال المؤتمر سوف يكتب لها النجاح، حتى بعد مقاطعة أمريكا وإسرائيل، بسبب الجهود الجارية لبناء تحالف قوي من دول ومنظمات غير حكومية يحافظ على قوة تدفق التيار المتنامي والشعور العالمي المناهض للسياسات الأمريكية، كما عبرت عنه أحداث "جنوة" الأخيرة، وهزيمة أمريكا في عدم انتخابها عضواً بلجنة حقوق الإنسان الدولية، ومعارضتها لاتفاق كيوتو الخاص بخفض حرارة الأرض، وليقوم التحالف المنشود بمنع فرض إرادة أمريكا لوضع جدول أعمال يناسب مصالحها، كما اعتادت، لتمرير مشاريعها، ولهذا الغرض بعثت بأحد نوابها معروف بتأييده القوي لإسرائيل إلى جنيف، لتكثيف الاتصالات وحشد المعارضة لمنع وضع بند يساوي الصهيونية بالعنصرية على جدول أعمال المؤتمر. ولا يمارس مشاركتها في تغطية نفقات المؤتمر ضغطاً يذكر، لأن موازنة المؤتمر البالغة ٦ ملايين دولار تم جمع أكثر من ٨٠ في المئة منها، لا تزيد حصتها عن ٦٠٠ ألف دولار، ويحتمل أن تلجأ واشنطن كما فعلت في مؤتمرات التحضير، إلى تمويل اشتراك عدد من المنظمات غير الحكومية لتبني وجهات نظرها. وتأكيد عجز المؤتمر عن التوصل إلى نتيجة نهائية من دون مشاركتها. لكن الدلائل تشير إلى عدم نجاحها في مسعاها لعرقلة أعمال المؤتمر، وستؤدي مقاطعتها إلى تعاظم التيار الدولي المعارض للتوجهات الأمريكية، وهو ما يولد ضغطاً عليها بضرورة مراجعة مواقفها الدولية، إزاء قضايا الشعوب.

قضايا المؤتمر

أدرجت على أجندة المؤتمر الهموم الآسيوية، قضايا العمالة الوافدة، وما يتصل بذلك من تعصب ومن فقدانهم لحقوقهم، وإدخال العمالة في انساق اجتماعية وثقافية معادية لهم، على أساس من الشعور بالدونية تجاههم، وكذلك تضمنت اضطهاد الأقليات القومية والطائفية،

ومشكلات المنبوذين والداليت بالهند، وعمليات التهجير والإبعاد القسري عن الوطن، باعتبارها جريمة ضد الإنسانية والعقوبات الاقتصادية أيضاً.

في حين بحث المؤتمر التحضيري في ستراسبورغ، الأمور التي تشغل تفكير أوروبا وأمريكا الشمالية، كمشكلات الاتجار بالنساء (الرقيق الأبيض) والأطفال، والعمالة المهاجرة والاعتداءات العنصرية، والكراهية المرضية للإسلام (إسلاموفوبيا)، وعمليات طلب اللجوء من دول الجنوب. وحركة الروما المستمرة (الغجر) وعدم استقرارهم، وعقدة التفوق والتفرد العنصري والديني، ونمو الجاليات الوافدة، وغيرها.

لكن قضايا السكان الأصليين (الهنود الحمر)، والفقر المدقع، وظاهرة أطفال الشوارع، استحوذت على اهتمام دول أمريكا الجنوبية ومنظماتها، في مؤتمرها التحضيري المنعقد في سانتياجو، إضافة إلى تعاظم مديونية دولها، وما ينتج عن تجارة المخدرات بكل تفرعاتها من ويلات، واستمرار الحروب والصدامات المسلحة بين حركات المعارضة وأنظمة الحكم، وما تخلفه من دمار ومآسي وإفرازات سيطرة الاحتكارات العالمية على النتاج الوطني، وما يماثلها من تعقيدات دفعت منظمات القارة ودولها إلى بلورتها ضمن أولويات أمريكا الجنوبية.

نشطت المنظمات العربية غير الحكومية للاستعدادات التحضيرية للمؤتمر، أكثر من دولها، باعتبارها الأداة الأكثر فاعلية في المجتمع، ولأنها تمثل نبض الشارع، وليس لها حدود في التعبير وبصوت عال عن معاناة الإنسان وتطلعاته، فعقدت ثلاثة مؤتمرات تحضيرية لبلورة رؤيتها في القضايا التي ستثار في المؤتمر فعقدت مؤسسة الإمام الخوئي الخيرية، مؤتمراً في مطلع السنة الجارية، لمناقشة موقف الإسلام من العنصرية، ونجحت جهود المنظمات الإسلامية في أوربا. في إدراج موضوع التخويف من الإسلام والمسلمين (إسلاموفوبيا) ضمن جدول أعمال المؤتمر، كنوع من العنصرية ضد المسلمين.

ونظمت "المنظمة العربية لحقوق الإنسان"، في عمان في شهر شباط (فبراير) الماضي مؤتمراً لمناقشة الهموم والمشكلات العربية، لتضمينها في جدول أعمال المؤتمر العالمي. وكذلك سبل التنسيق بين المنظمات التي ستحضر دربان، وشكلت لجنة لتنسيق أعمال وجهود المنظمات الثلاثين التي شاركت في المؤتمر.

واختتم في القاهرة في أواسط تموز (يوليو) الماضي، المؤتمر الدولي الرابع لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي ، الذي نظمه "مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان" المؤتمر الإقليمي العربي التحضيري للمؤتمر العالمي ضد العنصرية وتحت شعار "معاً للقضاء على آخر النظم العنصرية"، صدر عنه في اختتام أعماله ما أطلق عليه "بإعلان القاهرة لمناهضة العنصرية" حاوياً لمجمل القضايا التي تسعى المنظمات العربية وحلفاؤها، لطرحها في دربان وافتتح الإعلان باعتبار الاستعمار والفقر والسياسات الاقتصادية في ظل هيمنة نظام القطب

الواحد مصدراً أساسياً للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، وورد فيه ايضاً مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه تصفية آخر معاقل العنصرية ونظام الفصل العنصري الذي تكرسه دولة إسرائيل.

ويعقد المنظمون الآمال على التوصل إلى إعلان يعالج التفاوت المريع والقـائم بـين المجموعات البشرية، من ضحايا العنصرية وآفاتها، فملايين من البشر يعيشون تحت مستوى الفقر ولم يجر تحرك فعلي وعمل جاد لتطوير أوضاعهم، مكتفية بالرهان الخاسر على الزمن لحل القضايا الملحة والعالقة عند الشعوب النامية، كما هي الحال في أزمات الوضع الأفريقـي وممارسات العنجهية الصهيونية ضد الفلسطينيين ودوامة العنف في دول البلقـان وإيرلنـدا.. الخ.

إن مجرد إصدار وصايا وقيم أخلاقية عالمية، تدعو إلـى معالجـة آفـات ونتـائج السياسات العنصرية أمر غير كاف، ما لم ترافقه آلية دولية لها قوة تأثير مباشـر تحـد مـن مصادر وسلبيات تلك السياسات اللاإنسانية وإلا ستضيف إلى الصكوك الدولية إعلاناً آخـر، ربما لا مثيل له بين جنبات المجتمع الإنساني.

اشتباك ديربان*

خالد محمود**

ما الذي كان يمنع العرب من أن يحولوا "ديربان" إلى "جنوة" العرب- فيحشدوا ربع مليون أو نصف مليون- ويحاصروا الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني ويقيموا تكتة إعلامية على شاكلة الـ "المنتدى الاجتماعي" بإيطاليا ويغزلوا شبكة سياسية ثقافية تغطي العالم كله على شكل ما رأينا- وشاركنا- في مؤتمر جنوة؟؟!!

ما الذي كان يمنع العرب أن يبدعوا المعركة قبلها بشهر أو أثنين أو سنة.. فيقيموا روابط مع ألف ومليون منظمة ويدقوا على كل بيت وكل جامعة وكل صحيفة وكل حزب في العالم يشرحون لهم عدالة القضية الفلسطينية و"يربطون" معهم لقاء ديربان؟ ما الذي كان يمنع أن ينشأ صندوق يمول سفر آلاف أو خمسين ألف شاب عربي إلى ديربان.. من مختلف ألوان الطيف السياسي والفكري لنزلزل العالم هناك، تموله القمة أو الجامعة أو التبرعات؟ ما الذي كان يمنع أن يحشد الإعلام ويدعي كل قادر وقادرة من الشباب العربي سواء شباب الخليج أو شباب المهجر أو أي شاب قادر آخر للسفر إلى هناك؟ ما الذي كان يمنع أن تسافر القنوات التليفزيونية النائمة في العسل أو المشغولة بنقار الديكة أن تسافر إلى هناك والتي بدأت تغطيتها أمس؟

ما الذي يمنع التنسيق مع ثلاث قوى سياسية مهمة وحيوية كانت موجودة هناك.. مسلمي جنوب أفريقيا الحركة الوطنية المعادية تاريخياً للعنصرية.

واليسار الجنوب أفريقي وموقفهم من الممارسات الصهيونية فوق كل لبس؟

ما الذي كان يمنع أن يعاد نشر كتابات الثائر والقديس خالد الذكر نيلسون مانديلا ضد الصهيونية.. وكتابته الأخيرة ضد توماس فريدمان.. إن المأساة تبدأ من ٤٨.

لا رد على كل هذه الأسئلة سوى أننا لسنا أكثر من مخلفات عصور وسطى بيننا وبين العصر الذي نعيش فيه ألف عصر وعصر لن نفهم ولن نتعلم.. لا نستحق من الحياة أكثر مما نحن فيه ميللي جرام واحد حكومات فاشية- احتلال أمريكي شبه صريح- إفقار وإذلال منظم- وصهيونية وضرب بالأيدي.. ملحوظة كتب هذا المقال قبل أن يعلن البختيار ياسر عرفات أن الصهيونية لا تساوي العنصرية.

---

* نشر هذا المقال في جريدة الأسبوع بتاريخ ٢٠٠١/٩/٣.

** كاتب وصحفي بجريدة الأسبوع.

تجار السلطة الوطنية يغدرون بأنصار القضية الفلسطينية*

د. محمد صالح المسفر

نصبت الولايات المتحدة الأمريكية من نفسها المحامي الأول رافعة رايات الدفاع عن حقوق الإنسان، ومكافحة التمييز العنصري والإرهاب، وراحت تؤلب الرأي العام الأمريكي والدولي ضد العديد من دول العالم الثالث وعلى وجه التحديد العالم العربي والمسلم الذي لا يسير في ركب السياسة والتوجهات الأمريكية، وتحاول استصدار قوانين من الكونجرس الأمريكي بمقاطعة أو فرض حصار أو محاولة التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أو أخرى بحجة الدفاع عن حقوق الإنسان، أو محاربة الطغيان السياسي، أو الدفاع عن الشذوذ الجنسي (تحتج منظمات أمريكية على محاكمة اللوطيين في مصر الآن) وهكذا تفعل.

لقد نسيت أو تناست أو تعتقد بأن الشعوب في العالم الثالث لا تعرف عن تاريخ ونشأة الولايات المتحدة الأمريكية، فأمريكا التي تدين هي في الأصل مدانة، ونظامها الذي يتظاهر بالدفاع عن حقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب مؤسس تاريخياً على الإرهاب وسلب الإنسان حقوقه وحريته وقتله في نهاية المطاف، يورد "جاك بيتي" محرر كتاب "العملاق" تقريراً كتب عام ١٨٢٤ما يلي: "إن الخلاص من الهنود الحمر- أصحاب الحق والأرض- أرخص بكثير من أي محاولة لتمدينهم. فهم همج، برابرة، عراة، متفرقون جماعات في مواطن مختلفة، وهذا يجعل تمدينهم صعباً، لكن النصر عليهم سهل، وإذا كانت محاولة تمدينهم سوف تأخذ وقتاً طويلاً فإن إبادتهم تختصره، ووسائلنا إلى النصر كثيرة: بالقوة، بالمفاجأة، بالتجويع، بحرق المحاصيل ، بتدمير القوارب والبيوت، بتمزيق شباك الصيد، وفي المرحلة الأخيرة المطاردة بالجياد السريعة والكلاب المدربة التي تخيفهم لأنها تنهش أجسامهم العارية". في هذا السياق يقول قادة الفكر الصهيوني الفاشي في وصفهم للفلسطينيين أصحاب الحق والأرض "إنهم أبناء الأفاعي، إنهم يتكاثرون كالنمل ويجب القضاء عليهم"، يقول آخر "إن الله قد أرتكب خطأ في خلق العرب".

إذا نظرنا إلى تركيبة المجتمع الصهيوني نجد تماثلاً في التكوين والاتجاهات الأيديولوجية وأنماط السيطرة العرقية- العنصرية- مع المجتمع الأمريكي، فكما فعل الرجل الأبيض الأمريكي بالهنود الحمر كما أسلفنا، تمارس الدولة الصهيونية ذات الأسلوب ضد الشعب الفلسطيني الذي سرقت ممتلكاته وشرد عن وطنه واستخدمت ضده جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل، حقن المزارع وأبار المياه بمواد ملوثة، واستخدمت أسلحة محرمة دولياً ضده.

* نشر هذا المقال بجريدة القدس العربي اللندنية بتاريخ ٢٠٠١/٩/٤.

كل هذه العوامل إن لم تقتل في الحال فإنها تقضي على التكاثر الإنساني الأمر الذي يؤدي إلى انقراض الشعب الفلسطيني بالتدريج.

إلى جانب هذا استخدم العدو الإسرائيلي نفس منهج الإبادة الذي مارسه الرجل الأمريكي ضد الهنود الحمر، فهو يحرق المزارع ويجرف أشجار الزيتون- رمز السلام- المطاردة بالجياد والكلاب المدربة كما يفعلون عند كل صلاة جمعة تقام في المسجد الأقصى.

ليس في العالم كله أنظمة تتماثل فيما بينها وتتحدد في مقومات التكوين كهذين النظامين- أمريكا وإسرائيل- إن الخطأ الفادح الذي لا يغتفر هو موقف "تجار السلطة الوطنية الفلسطينية" في مؤتمر دربان الذين انضموا إلى الصهاينة في موقفهم الرافض باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال التمييز العنصري ورفض هؤلاء التجار بالأوطان" المقترح في البيان الختامي للمؤتمر فيما يخص توصيف الاحتلال للضفة الغربية والقطاع بأنه "شكل من أشكال التمييز العنصري".

يا للعار !!! وقف أحد "تجار السلطة الوطنية الفلسطينية" في "دربان" ليعلن في بيان مكتوب وبالصوت والصورة "إننا غير مهتمين بإثارة قضية أيديولوجية ضد إسرائيل ولذلك فإننا لن نؤيد بيانات ضد الصهيونية كما إننا لن نؤيد بيانات تساوي بين الصهيونية والعنصرية".

إن هذا الموقف يؤكد لنا بأن تجار السلطة لا يبحثون ولا يناضلون من أجل الوطن والمواطن والحقوق المشروعة وإنما يبحثون عن تعظيم أرباحهم وفتح آفاق أعمال جديدة في أسواق الصهاينة والأمريكان.

إن تجار السلطة في "دربان" قد خذلوا أنصار الشعب الفلسطيني وأحرجوهم أمام مؤتمر يضم ما يزيد عن ١٦٠ دولة، لقد خذلوا بموقفهم المتخاذل جموع المتظاهرين الذين ساروا في شوارع العالم العربي وإندونيسيا وجوهانسبرج وكل عواصم الدنيا تأييداً لموقف الشعب الفلسطيني واعتبروا الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية.

وإذا أراد تجار السلطة التكفير عن جريمتهم هذه فعليهم العمل الفعلي لتوزيع السلاح على كل مواطن فلسطيني يستطيع حمل السلاح واستخدامه للدفاع عن النفس والأرض والعرض كما يفعل الصهاينة مع قطعان المستوطنات مع بعد الشبه بين أصحاب الحق والدخلاء.

المطلوب عربياً تعميق الخلاف بين الأمريكان والمجموعة الأوربية فكل الأجواء مهيأة لذلك يتم تعميق الخلاف عن طريق الالتفات نحو أوربا وتعميق التواصل معها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. مرة أخرى وثالثة ورابعة نطالب بتفعيل دور المقاطعة للكيان الصهيوني وإعطاء الأولوية لدعم الانتفاضة بكل وسائل القوة مالية وعسكرية وإعلامية... مساعدة أهلنا

في فلسطين الذين دمرت مزارعهم وهدمت مساكنهم ويتُم أطفالهم بمعنى آخر مزيداً من المال والدواء والتقدير لهؤلاء المرابطين.

وإن النصر من عند الله قريب.

بقيت كلمة أخيرة هي توكيد القول إن الذين يعتقدون بإمكانية مخاطبة أمريكا لتمييـــز مواقفها عن مواقف دولة الإرهاب- إسرائيل فهم مذنبون ولن يغفر الله لهم ولن يحاطوا بعطف أمريكا ورعايتها، وسيذكرهم تاريخنا في عداد الخونة المنبوذين.

الصهيونية عنصرية بالثلث*

د. سيد عوض**

سوف تستمر إسرائيل دولة عنصرية غير ديمقراطية، طالما استمرت تستمد كيانها السياسي من القوة العسكرية المطلقة، ومن سياستها السكانية الاستيطانية، ومن فلسفة الاستعلاء على غير اليهود.

جسد القرار ٣٣٧٩، الصادر في ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الصهيونية وجهاً من أوجه العنصرية، ومن ثم إدانة جميع الممارسات العنصرية التي يقوم بها الكيان الصهيوني في فلسطين، هزيمة سياسية "لإسرائيل" وتعرية وفضح الصهيونية العنصرية، في الفكر والعقيدة والممارسة، وحملت الدبلوماسية الأمريكية أعباء الجهد المتواصل لأخذ مبادرة إلغاء هذا القرار. وفي سياق إقليمي ودولي مغاير، خاصة بعد تداعيات حرب الخليج الثانية، ومع انطلاقة ما يسمى بعملية السلام في مدريد، كان للولايات المتحدة وإسرائيل ما أرادت حيث تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بتأييد ١١١ دولة ومعارضة ٢٥ وامتناع ١٣ آخرين في ١٦ ديسمبر ١٩٩١، اقتراحها بإلغاء القرار ٣٣٧٩، دون انتفاء الأسباب والموجبات التي استدعت بداية صدور هذا القرار، حيث إن كافة السلوكيات والممارسات "الإسرائيلية" شبه اليومية، تنتج أشكالاً صارخة من العنصرية والتمييز العنصري.

وتمارس الولايات المتحدة ضغوطاً مكثفة للحيلولة دون أن يتضمن البيان الختامي لمؤتمر ديربان بجنوب إفريقيا، لمناهضة العنصرية سواء على المستوى الشعبي، في ٢٨ أغسطس الجاري أو على المستوى الحكومي من ٢٠٠١/٧/١ بهذا الخصوص، أية إشارة لإعادة الاعتبار لهذا القرار ورفض دمغ الصهيونية بالعنصرية إلى حد التهديد بمقاطعة فعاليات المؤتمر، مثلما كان سلوكها في السابق.

العنصرية وثيقة الصلة بجوهر المشروع الصهيوني الهادف إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وتصفية كل ما هو غير يهودي فيها. ويبرز ذلك حقيقة أن "إسرائيل" باعتبارها التجسيد المادي للحركة الصهيونية- مشروع استعماري إجلائي إحلالي واستيطاني استهدف إفراغ الأرض الفلسطينية من أصحابها، بالإرهاب المؤسساتي المنظم وتهويدها. وكان النفي خارج الوطن للفلسطينيين ملمحاً للصهيونية العنصرية، في حين يمثل النفي داخل الوطن، ملمحاً آخر أشد قسوة وضراوة، حيث يمارس الكيان الصهيوني سياسة تمييز عنصري

---

* نشر هذا المقال في جريدة "العربي" بتاريخ ٢٠٠١/٨/٢٦.

** باحث وكاتب سياسي.

مدروس ومنهجي تجاه فلسطيني ١٩٤٨ داخل "إسرائيل" بعنصرية فجة وصارخة مصاغة في شكل قوانين عنصرية تطبقها سلطات هذا الكيان بحق جزء "من سكانه" يعتبر رسمياً من مواطنيه.

يمارس الكيان الصهيوني سياسة منهجية ومبرمجة لطمس الهوية الوطنية الفلسطينية، تجسيداً للعنصرية اليهودية والتي تشكل تعبيراً عن عقيدة هذا الكيان ومبرراً لوجوده، وهي سمة ملازمة للمشروع الصهيوني ذاته، كما يتبدى في "إعلان الاستقلال" في ١٤ مايو ١٩٤٨، بشأن إقامة دولة اليهود في فلسطين وتعريف "إسرائيل" لذاتها على أنها دولة الشعب اليهودي، في سياق مسعى الصهيونية نحو إيجاد حل للمسألة اليهودية في أوربا، وعن نقاوة العرق اليهودي وفكرة وحدة الشعب اليهودي، ثم أبدية معاداة السامية. وبالتداعي المنطقي، تهدف الصهيونية العنصرية إلى إنهاء وجود كل ما هو غير يهودي، بالإبادة الجماعية والترحيل والطرد والتهويد. عليه يتبدى جوهر فكر الفصل العنصري في المفهوم والتطبيق الصهيوني بحدوث التزامن بين عملية "الضخ إلى الخارج" و"الضخ إلى الداخل" بيد أن الحركة الصهيونية وإن تمكنت من طرد ٨٥٠ ألف فلسطيني من وطنهم قسراً، فإنها لم تفلح في تهجير كل السكان الأصليين في فلسطين، الذين تشبثوا بأرضهم ولم يغادروا ديارهم، وكان تعدادهم، وقتئذ قرابة ١٧٠ ألف نسمة، يشكلون حالياً قرابة مليون و ٣٥٠ ألف نسمة بنسبة ٢٠,٨% مقابل ٤ ملايين و ٧٨٣ ألف يهودي، أجبرتهم إسرائيل على حمل جنسيتها الصهيونية العنصرية، القائمة بالأساس على نفي الآخر وتهجيره تجعل ألوان التمييز مسألة طبيعية وظاهرة يومية إزاء كل من يرفض تواجده بين هؤلاء العنصريين، بمعنى آخر تصطبغ الحياة بكل مناحيها السياسية والقانونية والاقتصادية.. الخ بالصبغة العنصرية التمييزية، والسعي لتقنين هذه العنصرية، كما هو الحال في قانون العودة "١٩٥٠" وقانون الجنسية واعتماد الكيان الصهيوني على الأساس الديني لمنح الجنسية يجسد مجدداً فكرة الجنسية العرقية التي نادت بها ألمانيا النازية، كما أن حق الجنسية القائم على مبدأ العودة يعتبر معياراً عرقياً- دينياً- عنصرياً، حيث لا يمكن مساواة غير اليهودي بأفراد ما يسمى بالشعب اليهودي، ومن ثم أصبح التمييز العنصري في الكيان الصهيوني مؤسساً قانونياً.

في بنيان دولة صهيونية عنصرية فجة، تتولد مؤسسات على شاكلتها، ومن صنوها، والسلوكيات العنصرية ضد فلسطيني ١٩٤٨ داخل الكيان الصهيوني، مقصودة لذاتها، ولتدارك "خطأ تاريخي" يتعارض تماماً مع أساسيات وجوهر المشروع الصهيوني، وهو طرد واستئصال الوجود العربي على أرض فلسطين التاريخية ولتحقيق "نقاء دولة اليهود" ولا يمنح الكيان الصهيوني هؤلاء، عملياً، مضامين حمل الهوية، بل "مواطنة" منتقص منها إدارياً، مما يولد فوارق كمية ونوعية، تجسد عالمين مختلفين من الغنى والفقر، والتقدم والتخلف، والتمييز

ضدهم في جميع الشئون والمجالات الحياتية، حيث يعيش الفلسطينيون على حواشي النظـام "الإسرائيلي" وضفافه من دون فاعلية حقيقية ومشاركة في صنع القرار في لحظـات الحـسم، وتهميش دورهم وممارسة أقصى وأقبح أشكال التمييز العنصري ضدهم في هيكليـة الدولـة ومؤسساتها الإدارية والاقتصادية والتعليمية، نتيجة الإصرار على تقسيم المجتمع إلى "يهـود" وغير "يهود" والأمثلة على تجليات الأزمة الناجمة عـن "المـساواتية" المعلنـة بالعنـصرية الضمنية، متعددة وصارخة.. والحقيقة التي لا مراء فيها إن هذا ليس تمييزاً عنصرياً فحسب، بل هو إلغاء وجود وهوية شعب لإيجاد هوية لشعب آخر محله، إنه ليس التمييز أو المفاضلة بين شعب وشعب، بل هو نفي للوجود الوطني، لا بل الوجود المادي والجسدي لشعب فلسطين من أجل إيجاد وجود وطني "للشعب اليهودي" دون أدنى علاقة أو مسئولية، مباشرة أو غيـر مباشرة، عن مسئولية الشعب الفلسطيني جغرافياً وتاريخياً، عن حل المسالة اليهودية.

من زاوية أخرى، يتفاعل أحد تناقضات الكيان الصهيوني، أي بين "إسرائيل" دولة كل اليهود والأممية اليهودية، وبين ادعاءات كونها دولة ديمقراطية، أي جـوهر التنـاقض بـين العنصرية والديمقراطية حيث لا يمكن التوفيق بهذا الشأن. وسوف تـستمر إسـرائيل دولـة عنصرية غير ديمقراطية، طالما استمرت تستمد كيانها السياسي من القوة العسكرية المطلقـة، ومن سياستها السكانية الاستيطانية، ومن فلسفة الاستعلاء على غير اليهود، وبالتـالي تـسقط كافة الأوهام حول تسويق أن إسرائيل دولة ديمقراطية تؤمن بالمساواة وحقوق الإنسان.

وتتوافر لدينا إمكانية القول إنه من غير المعقول أن تتردد دعـوات قبيـل المـؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية بهدف عدم طرح ملف حق العودة وممارسات التمييز العنـصري داخل إسرائيل، ضمن إعادة الاعتبار لقرار دمغ الصهيونية بالعنصرية، بدعوى عدم تـسييس المؤتمر أو "حرفه عن مساره ولجوئه إلى لغة الماضي" حسب تعبير السيدة ماري روبنـسون مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإتاحة الفرصة لنشر ثقافة "التسامح" و"التنوع" ولـيس بالإمكان، مهما كانت الذرائع والمبررات تجاوز حقيقة اللجوء الفلسطيني والحرمان لأكثر من خمسة ملايين فلسطيني من الوطن والهوية، في الألفية الثالثة، والحقوق المدنية والسياسية لنحو مليون و ٣٥٠ ألف فلسطيني داخل الكيان الصهيوني، ومن الأهمية ضرورة التصدي لمـسعى إسرائيل للإبقاء على وحدانية معاناة الهولوكوست واضطهاد اليهود على أيدي النازيـة فـي أوربا وإدامة مبدأ العداء "للسامية" بوصفه سمة كامنة في طبيعة كل الشعوب الأخرى، ضـمن مسعى الصهيونية أن تجعل من ظاهرة تاريخية عابرة بالضرورة هي اضطهاد اليهود ظاهرة أبدية تستوجب قيام "دولة يهودية" إلى الأبد، تجسدها إسرائيل، تقوم بالضرورة على أنقـاض المجتمع العربي الفلسطيني. وثمة أهمية لإبراز تجليات الهولوكوست الفلسطينية التي تفوق في بشاعتها وفظاعتها ولا إنسانيتها ما تزعمه إسرائيل ذاتها، ومن ثم تتبدى صعوبة القفز فـوق

هذه الحقائق والقبول بثقافة التسامح تجاه الآخر وقبوله والتعايش معه، دون أن تتكاتف الجهود باتجاه انتزاع قناعة هذا الآخر بالمبررات والواجبات ذاتها.

وفي التحليل الأخير، فإن القوى الوطنية والديمقراطية العربية وفي العالم الثالث مدعوة لتأكيد رفضها للإقرار بأن فلسطين هي دولة الميعاد والدولة اليهودية، أي تلك الدولة التي تقوم على وحدانية العنصر والعرق، والنفي لسكان البلاد الأصليين. كما أن عليها دعم مطلب عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين من المنافي والشتات واعتماد المواطنة كأساس للحقوق والواجبات في دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين كمقدمات ضرورية للتنوع وللتعايش وإقرار السلم والأمن، وأية دعوات أو شعارات تصطدم مباشرة أو بصورة غير مباشرة، مع هذه الصيغة تفقد مصداقيتها ويتم توظيفها لتحقيق مآرب أخرى، وتنال من مصداقية. بل ووطنية حتى من يدعون لها وحتى من يقبلون بها، على حد سواء!!

تشريح مؤتمر دربان*

أحمد بهاء الدين شعبان**

المعركة الطاحنة التي تدور رحاها الآن في "دربان" بجنوب أفريقيا، حول قضية العنصرية وعلاقتها بالصهيونية من جهة وعلاقتها بعملية الاسترقاق أو الاستعباد لملايين من أبناء أفريقيا، وجلبهم مكبلين بالأصفاد إلى "العالم الجديد" والولايات الأمريكية، على وجه الخصوص.. من جهة أخرى تفتح الباب على مصراعيه أمام عمليه محاكمة شعبية على مستوى العالم أجمع لكل ما سببته الدول الاستعمارية الكبرى من ويلات وعذابات لشعوب العالم.. للملايين من أبناء المستعمرات القديمة وبالذات في أفريقيا وتربط برباط وثيق بين هذين الشكلين من العداء للإنسانية: الصهيونية والاستعمار وتشرح بوضوح وقطع، طبيعة العلاقة بين الدولة المغتصبة "إسرائيل" والدولة الغاصبة "أمريكا".

والغريب أن لقطة العنصرية على النحو المتداول الآن لا تعود إلا لفترة الثلاثينات من القرن الماضي، حين أطلقتها، كما يقال "اتيين باليبار" أستاذة الفلسفة الأخلاقية والسياسية بجامعة بالتير "فرنسا" لوصف الحالة التي سادت ألمانيا في ظل الحكم النازي، والتي كانت موجهة ضد اليهود والشعوب "ذات المرتبة الأدنى" من البشرية اعتماداً على أسطورة تميز "العنصر الآري" ثم مع مرور الوقت اكتسبت هذه اللقطة التي أصبح لها معنى الوصمة والصفة الخبيثة مضمونها المتداول عالمياً، وباعتبارها فكرة مسبقة تعتمد على الاعتقاد بأن المجموعات البشرية ليست متساوية من الناحية الوراثية".

"فالعنصرية كما يشرح "البير جاكار" عالم الوراثة الفرنسي الكبير تقوم على افتراضين يقدمان باعتبارهما من الحقائق الثابتة".

الأول أن النوع البشري يتألف من مجموعات متميزة للغاية، ولكل منها خصائصها البيولوجية المختلفة، أي أنها "أجناس مختلفة".

والثاني أن هذه العناصر يمكن ترتيبها طبقات تبعاً لمقياس القيم، وقد قدم هذان الافتراضان- حسبما يقول "البروفيسور جاكار" فكما لو كانا حقيقتين لا شك فيهما، في كتاب درسه جميع تلاميذ المدارس الفرنسية في النصف الأول من هذا القرن، وهو كتاب "طفلان يقومان بجولة في فرنسا" فعندما يقوم هذان الطفلان بزيارة مرسيليا يدهشان من هذا التنوع الكبير بين الناس، واختلاف ألوانهم، وتكون تلك فرصة لمؤلف الكتاب لإطلاعهما على

---

* نشر هذا المقال بجريدة القاهرة، بتاريخ ٢٠٠١/٩/٤.

** كاتب سياسي.

العناصر البشرية الأربعة "البيض، والحمر، والصفر والسود".. ثم يقول: "إن العنصر الأبيض هو الأكثر كمالاً!!"

لكن تاريخ العنصرية الحديثة يعود- حسب تقدير أغلب الباحثين- إلى أواخر القـــرن الخامس عشر ،أي إلى نحو الوقت الذي اكتشفت فيه "الأمريكتان" حيث كانت هذه نقطة البداية لشيوع "النظرة المركزية الأوربية" إلى العالم، وفي تلك الحقبة من الزمن تـــشكلت الملكيـــات المطلقــة، وأضفـــى التوسع الاستعماري قبولاً عاماً في أوربا لهذه الصيغة، حتى أن جريـــدة LA LIBRE PAROLE الناطقة باسم اليمين الفرنسي المتطرف، أواخر القرن التاسع عـــشر، والتي كانت وثيقة الارتباط بالدوائر الاستعمارية كانت تستخدم وصف "العنـــصريين" لتمييـــز أولئك الذين يمثلون "العنصر الفرنسي" الذي ينبغي حمايته من الانحلال، فلفظة "العنـــصرية" كانت تحمل معنى "مزدوجاً" في وقت واحد، فهي تشير إلى "تمجيد الذات" "العنصر المتفـــوق" وتحط من قدر الآخرين، وتصفهم باعتبارهم "منحلين" أو "وضيعي المرتبة" في سلم التراتـــب البشري أو "بدائيين" إلى آخر هذه الأوصاف. وقد عانت البشرية من ثلاث "محطات عنصرية كبرى.

أولها تلك التي واكبت حركة الغزوات الاستعمارية الكبرى وبالذات لشعوب أفريقيـــا التي وصمت بالتخلف والبدائية، حيث تم نزح الملايين من أبناء القارة السمراء البكـــر ومـــن خيرة شبابها إلى ربوع أوربا والولايات المتحدة بالأساس، حيث تحولوا إلى عبيد أرقاء نظـــر إليهم باعتبارهم "أقل مرتبة من الإنسان الأبيض، ومورست ضـــدهم أبـــشع صـــور التمييـــز العنصري منذ أن بدأ البرتغاليون- كما تذكر موسوعة الهلال الاشـــتراكية ص ٣٤٣-٣٤٤- حملات "صيد و"اقتناص" الزنوج من أواسط أفريقيا وترحيلهم إلى المـــستعمرات الأمريكيـــة. واتجهت أولى شحناتهم إلى سان دومينجو عام ١٥٠٣، واشترك الإنجليز بدورهم- منذ ســـنة ١٥٦٢- في تجارة العبيد واستمرت هذه التجارة طوال القرون التالية حتى القرن التاسع عشر.

وكانت فرنسا أول بلد يعلن في ٤ فبراير سنة ١٧٩٤ تحرير كافة العبيـــد فـــي كـــل المستعمرات الفرنسية، بينما ظلت المعارك محتدمة في البرلمان الإنجليزي حول تحريم هـــذه "التجارة الدنسة" وبعد محاولات مضنية صدر قانون التحريم فـــي مـــارس ١٨٠٧، وظلـــت العبودية في أمريكا حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر حينما انتهت الحرب الأهليـــة بإعلان تحريمها عام ١٨٦٣، أما الحكومة الأسبانية، فلم تتدخل لمنـــع هـــذه التجـــارة فـــي بورتريكو" إلا عام ١٨٧٣، فيما ظلت تمارس في كوبا حتى عام ١٨٨٦، وفي البرازيل حتى عام ١٨٨٨.

وثاني هذه المحطات هو ما تبقى من امتدادات لهذه الـــنظم العنـــصرية، فـــي قـــارة أفريقيا،ممثلاً بنظام الفصل العنصري، "الأبارتايد" في جنوب أفريقيا، والـــذي انتهـــى- منـــذ

سنوات- بعد كفاح مرير أثبت فيه شعب جنوب أفريقيا، ورمزه النضالي "نيلسون مانديلا" القدرة على مواصلة النضال، وتقديم التضحيات الضرورية حتى تحقيق الانتصار وإتمام تفكيك النظام العنصري وهزيمة أفكاره.

وقد بدأت مشكلة جنوب أفريقيا بعد ما جذبت ثرواتها البكر، وطبيعتها الخلابة أنظار تجار الرقيق ونخاسو العبيد، الذين عملوا على جلبهم من شرق أفريقيا وغربها ومن جزيرة مدغشقر، فهاجروا إلى هذه الجنة الفيحاء في أوائل القرن السابع عشر واستوطنوها، ونزحت العديد من الأسر الهولندية والألمانية إليها، سعياً وراء المراعي الخصبة، حيث توغلوا في داخل البلاد، واصطدموا بأصحابها الأصليين من رجال قبائل "الهوتنتوت" و"البوشمان" وبعد فترة من الحروب والصدامات استقرت الأوضاع بحيث أصبح فيها العديد من المراتب" الجنسية: الأوربيون، الذين انقسموا إلى قسمين: الأول: مكون من جماعات الاستيطان الزراعي ذوي الأصول الهولندية والألمانية والفرنسية والذين عرفوا باسم "البوير" أو "الأفريكانو" والثاني: هو الجماعات الأوربية الأخرى المشتغلة بالصناعة، وخاصة الإنجليز، وشكلت الجماعات الأوربية حزبين رئيسيين تبادلا الحكم هما "الحزب الوطني"، الذي تأسس عام ١٩١٢، ودافع بشراسة عن حقوق "البوير" والبيض المتعصبين للتفرقة العنصرية الكاملة و"حزب العمال" الذي أسسته العناصر الأوربية ذات الأصل الإنجليزي، وقد أصبح اسمه منذ عام ١٩٣٤ "الحزب المتحد" وقد حمل وجهة النظر الرأسمالية الصناعية "الليبرالية نسبياً".

وقد أحتفظ أوربيو الأصل- بالطبع- بأعلى المراكز الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأكثرها مجلبة "للثروة والنفوذ والسلطة والهيمنة، وتركوا لأبناء البلد الأصليين كل "الأعمال الوضيعة" وحياة الإذلال الإنساني والفاقة المستمرة، وصاغت النخبة الأوربية المتحكمة مجموعة من القوانين التي تكرس هيمنتها وتحمي مصالحها، ومنها:

أ- النص الدستوري الذي يقر "عدم تحقيق المساواة بين البيض والسود في الدولة أو الكنيسة"! وقد صدر عام ١٩١٠.

ب- قانون الأرض الصادر عام١٩١٣ والذي خصص للبيض- وكانت نسبتهم عام ١٩٨٩ نحو ٩% فقط- ٨٧% من أراضى جنوب أفريقيا "ولكل السود البالغ نسبتهم نحو ثلاثة أرباع السكان ١٣% فقط من الأراضي الفقيرة.

ج- قانون العمل عام ١٩٢٢، الذي شرع التمييز في الأجور والخدمات بين العمال البيض والملونين "المولدين".

د- قانون العلاقات الاجتماعية، وصدر عام ١٩٣٤ الذي حرم زواج البيض من السود.

هـ- قانون التخريب ومكافحة الشيوعية، عام ١٩٥٠، الذي منع شرعية قيام الأحزاب السياسية للسود "المؤتمر الوطني الأفريقي" أو أحزاب تقبل عضويتهم "الحزب الشيوعي"!

وهذه القوانين وغيرها هي التي شكلت الأساس القانوني لنظام "الفصل العنــصري" أو "الأبارتايد" التي جسدتها سياسة إنشاء المعازل التي يعد ضـــمن حـــدودها أصـــحاب الـــبلاد الأصليين "البانتوستانات" لكن هذا النظام انهار في مواجهة المقاومة الصلبة للشعب في جنوب أفريقيا، تحت قيادة "حزب المؤتمر الوطني الأفريقي" وبفعل الحصار الذي أحكم الخناق مـــن الدول الأفريقية المتحررة ومن دول العالم أجمع.

أما المحطة الثالثة والأخيرة، فهي المحطة الصهيونية، وتاريخها الراهن معروف منذ نـــشأت في أواخر القرن الماضي، وحتى تم لها- في منتصفه- اغتصاب أرض فلـــسطين وتأســـيس "دولة إسرائيل" أو "الدولة اليهودية" كما صورها "تيودور هيرتزل" من قبل.

وتبدأ عنصرية دولة إسرائيل من مجرد تفحص جوهرها. فهي دولة اليهود فقـــط، أي أنها تستثني من عضويتها كل أصحاب الديانات الأخرى، انطلاقاً من ادعاء عنصري بالتميز المبني على منحة ألهية باعتبار أن اليهود "شعب الله المختار"، وهو زعم بلا مضمون مماثـــل لزعم النازيين أن "العنصر الآرى" هو العنصر النقي المتميز.

وينبني على هذا الزعم نظرة دونية لباقي الناس، وبالذات لأصحاب الأرض الأصليين من أبناء الشعب الفلسطيني، الذين اعتبروا غير جديرين بالاعتبار، ومورست في مـــواجهتهم كل أشكال التمييز والقتل والقهر والإذلال، إلى الحد الذي فاق- خاصة في صورته الشارونية الأخيرة- كافة ما عرفته نظم التمييز والفصل العنصري على مر التاريخ البشري.

ويصعب في واقع الأمر حصر المظاهر العنصرية التي تطبقها الدولة الصهيونية على مواطني شعب فلسطين العربي، فهناك قوانين عنصرية لا حد لها، وآخرها التصريح القانوني لقوات الأمن باستخدام التعذيب لانتزاع اعترافات الفلسطينيين المعتقلين، وهناك قوانين هـــدم المساكن والاستيلاء على الأراضي، ومصادرة أملاك "الغائبين" والتمييز بين المواطنين فـــي الدراسة والعمل، وهناك كسر عظام الأطفال وإطلاق النيران على الأبرياء العـــزل، وهنـــاك ضرب المدنيين الأبرياء بطائرات الـــ "F16" وطائرات "الأباتشي" وصواريخ "التاو"... الـــخ، وهناك حركات المستوطنين المستعمرين الإجرامية المسلحة، التي تصطاد المواطنين العـــرب وتنكل بجثثهم.. وهناك المئات الأخرى من المظاهر التي تضج بعنصرية إسرائيل ومعاداتهـــا لأبسط القواعد والأعراف الإنسانية.

ومن الغريب أن يصنع اليهود هذا بالعرب، الذين كانوا باستمرار الملجأ الآمن المفتوح ليهود العالم الهاربين من جحيم الاضطهاد، وذل النظرة إليهم باعتبارهم أقل مرتبـــة وأصـــل الشرور ومصدر الخراب.. لكن عالم الوراثة الفرنسي الكبير "ألبير جاكار" يضع يـــده علـــى مكمن العلة وهو يشرح "سيكولوجيا العنصرية" "إن ما تعبر عنه العنصرية في المقـــام الأول: الاحتقار، احتقار الأشخاص الآخرين الذي لا ينبع من خصائصهم ذاتها "بل من مجرد كـــونهم

ينتمون إلى جماعة معينة، والدافع لهذا الاحتقار هو الافتقار إلى الثقة بالنفس... والنتيجة النهائية هي تدمير الذات!!"..

"إن العنصريين أناس ليست لديهم ثقة بالنفس، ولإخفاء خوفهم فإنهم ينفخون صدورهم ويزعمون أنهم متفوقون، واحتقارهم للآخرين لا يجدي في إخفاء الذعر الذي يشعرون به لخوائهم الداخلي!!".

تماماً، فما نراه من محاولات دائبة لـ "تذريع" الكيان الصهيوني، أسلحة ذكية، صواريخ عابرة للقارات، قنابل نووية، أحدث الطائرات.. أسلحة دمار شامل.. الخ، لا يعبر إلا عن ذعر هائل كامن من أعماق الدولة الصهيونية وسكانها.. إن الدبابة التي تواجه طفلاً لا تعكس سوى "الخواء الداخلي" للعنصري البائس، الذي يعرف- أكثر من غيره- أنه لص سرق الأرض بالقوة، وعليه بالعنصرية أن يحافظ عليها!!، لكنه يتغابى ويتعامى عن درس التاريخ الأزلي.. ولو نظر حوله لوجد أنه آخر نظام عنصري في العالم أجمع.. فأين ذهبت النظم الشبيهة، وماذا كان مصيرها؟!

ودعونا نلقي نظرة أخيرة "عابرة على آخر طبعات العنصرية الصهيونية. إن جوهر المشروع الصهيوني هو نفي وجود شعب فلسطين أصلاً"شعب بلا ارض "اليهود" لأرض بلا شعب "الفلسطينيين". ثم حينما عجزوا عن نفي وجود هذا الفلسطيني لجأوا إلى سياسة "الترانسفير"، أي طرد أصحاب الأرض جميعاً إلى خارجها "يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لمنع عودة اللاجئين" سوف نجبرهم على الرحيل ونحتل مكانهم "بن جوريون" ١٩٣٧، و١٩٤٨".

"سوف نستخدم أقصى درجات القوة حتى يأتي الفلسطينيون إلينا وهم يزحفون على أربع!! "رفائيل إيتان" رئيس الأركان الأسبق- ١٩٨٣..."

العربي الصالح هو العربي الميت!! رفائيل إيتان!"

"ما الفلسطينيون إلا بهائم تمشي على قدمين- مناحيم بيجن في خطاب الكنيست- ١٩٨٢".

"حرم علينا إبداء أي رحمة تجاه العرب، عليكم أن تمطروهم بالصواريخ وان تقضوا عليهم فهم أشرار وملعونون! إنهم يتكاثرون كالنمل في القدس القديمة.. تباً لهم فليذهبوا إلى الجحيم! .. العرب أسوأ من الثعابين.. إنهم أفاع سامة!!.

إن المسيح المنتظر سيقذف كل العرب إلى جهنم.. ويبيد الأمم المتحدة "لموقفها ضد إسرائيل!!" وبنفخة واحدة سيطيرهم جميعاً!! الحاخام عوفاديا يوسف، الزعيم الروحي لحزب شاس- إبريل ٢٠٠١.

ولا تعبر هذه الأصوات الناعقة، التي تتقيأ أحط مظاهر العنصرية عن عدد محدود من الأفراد "الشواذ" في المجتمع الصهيوني، بل إنها تعبير حقيقي عن توجه الأغلبية الساحقة من

الإسرائيليين "٨٠%" الذين أيدوا في آخر استفتاء نظـم يـوم ٢٠٠١/٧/٢٨ قيـام الجـيش الصهيوني بتنفيذ عمليات اغتيال منظم لقيادات الشعب الفلسطيني، والقيام بعمليـات إرهابيـة واسعة ضدهم!.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحكم إسرائيل عمليـات الفـصل العنـصري حـول الفلسطينيين.. مع "تأسيس حدود لإسرائيل يكون داخلها أغلبية يهودية صلبة للأجيال القادمة.. الموت أو الفصل "!" إيهود باراك، رئيس الوزراء الصهيوني السابق في أول مقابلة صـحفية بعد هزيمته في الانتخابات- مجلة "نيوزويك" ٢٤ يوليو ٢٠٠١"، ونظام الفصل العنصري في صيغته الصهيونية الأخيرة، في واقع الأمر، ليس جديداً على إسرائيل، فإسرائيل منذ تأسيسها دولة عنصرية ، تقوم على التمييز بين مواطنيها على أساس الدين والعرق والجنسية، وتنهض على تطبيق نظامين قضائيين، واحد لليهود، وآخر للعرب، وهو يخلق "نظاماً من الأبارتهيد- العزل والفصل العنصري- يحاكم بمقتضاه الفلسطينيون والإسـرائيليون المتهمـون بـنفس الجريمة، وفقاً لقوانين مختلفة!!- حنا فريدمان، المدير التنفيذي للجنة مناهضة التعـذيب فـي إسرائيل ٥ ديسمبر ٢٠٠٠"،.. ولهذا رأينا قاتلاً إسرائيلياً يخرج من السجن بعد دفع تعـويض هزلي لأن الضحية عربي، بينما يدفع الثمن الباهظ مواطن فلسطيني لأتفه الأسـباب وأبـسط الذرائع!!.

سقطت العنصرية في أمريكا وأوربا بكفاح العبيد وتضحياتهم وسقطت العنصرية فـي جنوب أفريقيا بكفاح الأفريقيين وتضحياتهم ويقدم الفلسطينيون في كل يوم ملامـح للتـضحية والفداء، في مواجه آخر وأحط وأعتي قلاع العنصرية المعاصرة "إسـرائيل"، حيـث تتلـبس الضحية السابقة ثوب الجلاد، وتتقمص حالاته البربرية، في أبشع صورها... والعـالم الـذي تعاطف مع أهل جنوب أفريقيا وساعد في أحكام الحصار حول نظامها العنصري حتى سقط، لاه ومتشاغل والكثير منه مؤيد ومتواطئ مع دولة الفصل العنـصري الـصهيوني!!"، بـل ومارست الدول الكبرى، وعلى رأسها أمريكا ضغوطاً ضخمة من أجل إلغاء قـرار الجمعيـة العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٠ والقاضي باعتبار الصهيونية شـكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري" حتى تم لها ما أرادت في ١٩٩١/١٢/١٦.

على شبكة الإنترنت في موقع WWW. Middle East.org بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٠١، جاء بتقرير عن "معسكرات الاعتقال الإسرائيلية" ما يلي:

"أبداً لم يفعل أفريكان الجنوب الإفريقي البيض بالسود ما يفعله الإسرائيليون الآن بالفلسطينيين. ألا يشعر مساندو الإسرائيليين بأي خزى أو عار.. أليس لدي مساندي الفلسطينيين أي قوة!

نعم: أليس لدى مساندي الفلسطينيين أي قـوة، حتـى للهتـاف: تـسقط العنـصرية الصهيونية!! سؤال نوجهه للعالم أجمع.. بل وحتى لبعض الدول العربية التي ضغطت عليهـا

أمريكا، حتى تلعب دوراً وضيعاً لإقناع بعض الدول الأخرى بـــالتخلي عـــن طلـــب وصـــم الصهيونية بالعنصرية! فيا للمهزلة!

الخلافات حول الصهيونية تهيمن على الاجتماع التحضيري لمؤتمر العنصرية روبنسون تحذر من فشل المؤتمر برغم اعترافها بمعاناة الفلسطينيين*

بدأت في جنيف أمس المفاوضات بين ممثلي ووفود أكثر من ١٨٠ دولة في العالم في محاولة لتقريب وجهات النظر وسد الهوة التي مازالت تفصل بين الولايات المتحدة والدول الأوربية من جانب وبقية دول العالم بشأن مسألة إدراج قضيتي المساواة بين الصهيونية والعنصرية ومسألة دفع تعويضات مالية للذين عانوا العبودية ونظام الرق في العهود الاستعمارية في جدول أعمال المؤتمر.

وأنتقد عدد من أعضاء وفود المؤتمر اللغة المتعصبة التي استخدمها آري فليشر المتحدث باسم البيت الأبيض يوم الجمعة الماضية عندما هدد بمقاطعة الولايات المتحدة المؤتمر إزاء ما وصفه بمحاولة دول العالم الثالث خلق جدول أعمال المؤتمر بدفع قضية اعتبار الصهيونية معادلة للعنصرية، وزعم فليشر أن هذا من شأنه أن يمثل انتكاسة إلى وضع يرفضه المجتمع الدولي منذ عشر سنوات.

ومما يذكر أن الولايات المتحدة تغيبت عن مؤتمرين حول مناهضة العنصرية نظمتهما الأمم المتحدة في عامي ١٩٧٨، ١٩٨٣ بسبب الربط بين الصهيونية والعنصرية، كما ضغطت وبشكل مستمر منذ عام ١٩٧٥ وحتى ١٩٩١ لإسقاط قرار وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية.

وقد حذرت ماري روبنسون رئيسة المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ورئيسة المؤتمر من خطر الفشل الذي يتهدد المؤتمر الذي سيعقد في دربان في جنوب أفريقيا في الفترة من ٣١ أغسطس وحتى السابع من سبتمبر، المقبل وخرجت عن سياق كلمتها أمام الاجتماع التحضيري أمس وأكدت أنها تدرك بشدة معاناة الفلسطينيين وتشعر بالأسى إزاء ارتفاع عدد القتلى في المصادمات اليومية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

لكنها أضافت أن مسألة المساواة بين الصهيونية والعنصرية تم تناولها في الأمم المتحدة من قبل، وقالت إنه ليس من المناسب إعادة فتح هذا الملف مرة أخرى محذرة من أن مثل هذا الاقتراح سينسف فرص نجاح مؤتمر ديربان.

وكان آري فليشر قد ركز على أن الأمر الوحيد الذي سيحول دون مشاركة أمريكا بجهودها في هذا المؤتمر من أجل معالجة قضية العنصرية في العالم هو طرح مسألة المساواة

* نشر هذا التقرير الأخباري في جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠١/٨/٣١.

بين الصهيونية والعنصرية على جدول الأعمال، وقد ضغطت الولايات المتحدة بعقد لقــاءات مع سفارات الدول الأوربية ودول العالم الثالث في الأمم المتحدة في الأيام الماضية.

ورغم أجواء التشاؤم التي تحيط بجهود الإعداد للمؤتمر قالت روبنسون إنها مازالــت تأمل في الاتفاق على جدول أعمال بفضل المفاوضات المكثفة التي جــرت خلــف الأبــواب المغلقة في الأسابيع القليلة الماضية، وقالت روبنسون إن المؤتمر يجب ألا يكون معنياً بمناقشة الماضي وأنها تشعر بالتشجيع، لأن عدداً من الدول المتقدمة أصبحت أكثــر وعيــاً بجــراح الماضي وحاجة المجتمع الدولي إلى الشفاء منها، لكنها قالت إن المؤتمر يجب أن يركز علــى المستقبل دون أن تشعر أي دولة أنها فوق النقد. وأوضحت روبنسون أن المؤتمر يجب أن يقر في وثيقة ختامية وجود أشكال من العنصرية في العالم الحــديث وأن يحــدد الاســتراتيجيات الواجبة لمواجهتها، واعتبرت أن ذلك سيكون خطوة كبيرة إلى الأمام، وبداية لقرن جديد يسود فيه التسامح بين الأعراق والأجناس.

وإلى جانب تهديد الولايات المتحدة وإسرائيل بمقاطعة المؤتمر في حالة الــربط بــين الصهيونية والعنصرية، تعارض الولايات المتحدة والدول الأوربية مطالبة الــدول الأفريقيــة بالحصول على اعتذار، وتعويضات مالية من الدول الاستعمارية السابقة تعويضاً عن عمليات النهب والسلب التي تعرض لها مواطنو الدول الأفريقية من جراء تطبيق نظام العبودية والرق، وترفض الدول الأوربية مناقشة القضية في حين ترى الولايات المتحدة أن هناك مجالاً لتقديم اعتذار لكنها ترفض بشدة مسألة دفع تعويضات مالية على الرغم من الضغوط التي مارســتها المنظمات اليهودية الأمريكية على ألمانيا لدفع تعويضات مقابل استغلال اليهود فــي أعمــال السخرة أيام الحكم النازي، وعلى سويسرا لتدفع تعويضات مقابل إخفاء ودائع اليهود الألمــان في حسابات سرية في بنوك سويسرية.

وفي جوهانسبرج اعتبر المدير العام بوزارة الخارجية في جنوب أفريقيا سيفو بيتيانا أن بلاده تستضيف المؤتمر ولا تتدخل في مسألة إقناع الدول بالمشاركة أو المقاطعة لكنه قال إنه إذا قاطعت واشنطن المؤتمر فإنها ستؤكد لمواطنيها ولبقية دول العالم عدم مبالاتها بقضية مواجهة العنصرية في العالم.

وأشار إلى أن بلاده تحاول حمل المؤتمر على الاهتمام بالمظاهر البارزة للعنــصرية في العالم وأن ينخرط الجميع في مواجهتها.

وفي واشنطن طالب هيوبرايس رئيس الرابطة الحضرية القومية إدارة بــوش بعــدم التغاضي عن قضية الرق والعبودية، وقال إنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تــدافع عــن قضية دفع تعويضات مالية للسود الذين عانوا من نظام الرق، واقترح أن يرأس كولين بــاول وزير الخارجية الوفد الأمريكي في المؤتمر. ودعا إدارة بوش إلى أن تخطو من جانبها خطوة

نحو التسامح العنصري بالتخلص من جذور التمييز في النظام القضائي الأمريكـــي وتـــشكيل لجنة ترفع توصياتها بذلك إلى جون أشكروفت المدعي العام الأمريكي.

عنصرية الممارسات الإسرائيلية ومؤتمر دربان*

د. علاء غنام**

قالت فلورا لويس "في الهيرالدتريبيون" عدد ٧ أغسطس إن الاغتيالات التي تمارسها إسرائيل ضد الفلسطينيين تجعلها تخسر كرامتها كدولة، ولا تكسبها الأمن، وأضافت أن ما يدعو للدهشة هو أن إسرائيل التي نشأت من هجرات أوربية منذ نصف قرن تقريباً وبرغم كل مظاهر القوة على السطح، مازالت ضعيفة وصغيرة قد ظنت أنها بعد حرب ١٩٦٧ قد غسلت يديها من الفلسطينيين حين إدعى شارون أن وطنهم هناك على الضفة الأخرى لنهر الأردن.

لكن ذلك كله لم يعد يقنع أحداً فثمة محاكم بلجيكية ضد شارون عن سجل جرائمه ضد الإنسانية، وثمة اعتراض دانمركي على سفير إسرائيل الذي كان قائداً للشرطة وحبذ استخدام التعذيب ضد الفلسطينيين.

إذن إسرائيل اليوم كانت تدعي أنها واحة الديمقراطية متهمة أمام العالم بانتهاك حقوق الإنسان في ممارسات يومية ضد الفلسطينيين بخلفية لا تخلو من العنصرية، ذلك بعض التحول في الخطاب الإعلامي العربي فيما يتعلق بالممارسات الإسرائيلية والذي يحتاج إلى السعي لتكثيفه من قبل المنظمات الحقوقية في مصر والمنطقة والعالم خاصة في مؤتمر مكافحة العنصرية الذي ستشهده دربان في جنوب أفريقيا في نهاية الشهر الحالي.

ولكن ما هي حدود تلك الممارسات العنصرية في إطار الصهيونية كأيديولوجيا للدول العبرية؟

المعروف أن التجمع الإسرائيلي كان ومازال حديثاً، بلغة التاريخ "مصنوع ومهجري" فماذا يعني ذلك في رصد جذور عنصرية توجهاته وممارساته؟ وما الذي يفعلونه لإعادة تركيب وصياغة مفهوم ثقافي يعطي بعض المصداقية، لوجودهم بدءاً من إحياء العبرية الجديدة من رحم لغة قديمة ميتة لم تنتج فناً راقياً إلى إطار الدولة العبرية القانوني والدستوري الذي لم يكتمل حتى اليوم.

إن أبحاث ودراسات نظريات الثقافة من "دوركايم" إلى "ماكس فيبر" أشارت إلى ما يسمى القابلية الاجتماعية للانتماء إلى النمط الكلي لحياة شعب ما فما الذي يحدث في إسرائيل في سياق هذه النظرية خاصة فيما يتعلق بموقفهم من حق تقرير المصير للفلسطينيين وإقامة دولتهم المستقلة؟

---

* نشر هذا المقال في جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠١/٨/٢٦.

** سكرتير الجمعية لوطنية لحقوق الإنسان والتنمية البشرية.

وما مدى اتساع الهوة بين مفهوم الدولة الحديثة وطقوس الحاخامات الحاكمة المتحالفة من قوى اليمين العسكرية لشارون؟

هل يجب أن نتوقف طويلاً أمام النشأة المتعسفة لإسرائيل لعلنا نجد جواباً للمتفـــائلين بالسلام، لقد عمدت النشأة بالمجازر ١٩٤٨ في دير ياسين إلى ١٩٥٦ في كفر قاسم إلى صبرا وشاتيلا وقانا إلى اللحظة الراهنة التي انفجرت في ٢٩ سبتمبر سنة ٢٠٠٠ إلى اليـــوم فمـــا الجديد في ممارسات الدولة الإسرائيلية لنتفاءل بالسلام.؟!

الجذور العنصرية

لماذا تتشابه ممارسات دولة إسرائيل مع الممارسات النازية، تلك الممارســـات التـــي زرعتها أفكار الأباء المؤسسين للصهيونية حين قال هرتزل في وثائق العمل العبري إن كـــل إنسان غيرنا على خطأ ونحن فقط وحدنا على صواب، إن العرب يفتقرون إلى الحضارة؟

هل هي جذور تربية إنسان عنصري يمجد القوة والعنف ويؤكد فكرة الجماعة المغلقـــة التـــي يحركها الإحساس بالتفوق وتعد الآخر عدواً لها؟

إن تقرير بعثة الأمم المتحدة الذي حذر فيه رود لارسون النرويجـــي مـــن سياســـات الحصار والعزل التي تسيجها إسرائيل حول الفلسطينيين والتي أشار فيها إلى أن هذه المعارك سوف تؤدي إلى مزيد من الكوارث والمعاناة قد تدفع إلى حرب إقليمية لم يخطئ كثيراً، وقـــد تجري الأحداث إلى ذلك سريعاً والملاحظ أن هذا التقرير الفريد أرجع الأمر إلى سياسة العزل شبيه "الأبرتايد" في جنوب أفريقيا سابقاً.

ولم يرجع الأزمة الحالية إلى عمليات القتل والاغتيالات والكوارث الأخرى للسياسات الإسرائيلية فالعزل من وجهة النظر المحايدة هو "التكتيك" الإسرائيلي الأكثر عنفاً وعنـــصرية والذي يعنى " بتسكين" الفلسطينيين في مئات من الكهوف والمدن المعزولة مما يمكنهـــا مـــن غلقها بسهولة عندما تريد، وهو إجراء عنصري شديد الفاعلية يضمن مـــا يـــسمى بالتـــدقيق والملاحظة على حد تعبير ناعوم تشومسكي في محاضرة أخيرة له "لأنه غير ظاهر للعيان بما يكفي لصنع ردود أفعال عالمية أو عربية مضادة له كما أنه آلية للقتل الصامت البطيء".

بالإضافة إلى ما سبق فلم تعد الاغتيالات هي الوحيدة في جملة الممارســـات فهنـــاك قرابة نصف مليون فلسطيني يعانون شبح المجاعة الفعلية فضلاً عن آلاف الجرحى الذين باتت فرص شفائهم معدومة.

تظل فكرة المعازل الفلسطينية والمدن المحاصرة التي يتم اختيارها بدقة تتجاوز فكرة الحدود التي يستطيع الإنسان الحياة في إطارها لأنها تمهد للإبادة، فهـــل يـــتم فـــضح تلـــك الممارسات في دربان بغض النظر عن الخلافات النظرية حول الصهيونية؟!

القاهرة في: ٢٠٠١/٩/٣

نداء عاجل :
إلى الحكومات العربية المشاركة في مؤتمر جنوب أفريقيا
وصف الصهيونية بالعنصرية مطلب حقوقي
****

في نتيجة متوقعة، تثبت مجريات الصراع العربي الإسرائيلي سياسة إسرائيل العنصرية تجاه الشعب الفلسطيني ، ويؤكد ذلك حرب الاغتيالات القذرة والمخالفة لجميع الأعراف والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تشنها إسرائيل ضد عناصر حركة المقاومة الفلسطينية، وهو ما أصبح عادة يومية بعد اغتيال الشهيد أبو علي مصطفى الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في منزله برام الله بعد قصفه بصاروخين من طائرات إسرائيلية . ثم اغتيال المقدم تيسير خطاب مساعد رئيس المخابرات العامة الفلسطينية بواسطة عبوة ناسفة ، ليرتفع عدد الذين اغتالتهم قوات الاحتلال الإسرائيلية من كوادر السلطة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية الأخرى إلى ٦١ شهيدا منذ بدء الانتفاضة في أواخر سبتمبر الماضي والغريب أن " إسرائيل " لا تتهرب من إعلان مسئوليتها عن تلك الاغتيالات بل ولا تجد الصحف الإسرائيلية حرجا في نشر قائمة بأسماء القيادات الفلسطينية المزمع اغتيالها ، بالإضافة إلى قيام الكيان الإسرائيلي بحصار واقتحام المدن الفلسطينية وقصفها اليومي بقذائف المدافع والطائرات ، وهدم البيوت ومصادرة الأراضي العربية لصالح بناء مستوطنات لليهود والاستمرار في ارتكاب مظاهر التفرقة العنصرية ضد فلسطينيي ١٩٤٨ في التعليم والعمل والسكن ..الخ في استهتار بالغ بمبادئ القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف . والأغرب أن مرتكب الجريمة يقوم بذلك أمام وسائل الإعلام ولا يجد من يحاسبه . ربما باستثناء محاولات نبيلة من حقوقيين عرب وبلجيك بسعيهم للاستمرار في مطلب محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين بادئين بمحاكمة شارون عقابا على جرائمه التي أرتكبها ضد الفلسطينيين في مخيم صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢.

وتتوازى هذه السياسات العنصرية مع انعقاد مؤتمر ديربان " جنوب أفريقيا " لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب ٣١ /٨ـ ٢٠٠١/٩/٧ . الذي تسعى فيه منظمات عربية غير حكومية لوصف الصهيونية بالعنصرية مقابل ضغوط أمريكية وإسرائيلية شرسة لوقف هذا الاتجاه بل ووقف أي شبهة إدانة لإسرائيل في وثيقة البيان الختامي للمؤتمر . في اتجاه آخر تتقاعس الوفود العربية الرسمية عن مقاومة هذه الضغوط وتعلن مبكرا نفيها لأي نوايا من ناحيتها بطلب إعادة الاعتبار للقرار ٣٣٧٩ الصادر عام ١٩٧٥ الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية باعتبار ممارسة إسرائيل مظاهر التمييز العنصري بواسطة تدابير تشريعية وإدارية . على العكس تماما يظهر دور المنظمات غير الحكومية والحقوقية قويا وواضحا في إعادة الاعتبار لهذا القرار .

ويعد الموقف الرسمي العربي أحد التراجعات غير المفهومة في مؤتمر من المفترض أن يناقش ظواهر العنصرية والتمييز العنصري بغض النظر عن أسماء مرتكبيه والدول التابعين لها ، وبالطبع تحتل "إسرائيل " بفكرها العنصري المرتبة الأولى فيها بجدارة بعد زوال نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

ويعرب البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان عن إدانته لممارسات الاحتلال الإسرائيلي العنصرية البغيضة ويدعو كل قوى المجتمع المدني العربي و الدولي إلى إدانة تلك الممارسات .

وفي هذا السياق يدعو البرنامج العربي الوفود الرسمية العربية المشاركة بالمؤتمر إلى حشد التأييد الدولي للعمل على وصف السياسات الإسرائيلية بالعنصرية والعمل على إعادة الاعتبار لقرار الأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ .